الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

مسح للتطورات الاقتصادية الاجتماعية في منطقة اللجنة ١٩٨٠

338.956
E19sA
1980
c.1

E/ESCWA/1

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

مسح للتطورات الاقتصادية الاجتماعية في منطقة اللجنة ١٩٨٠

UN ECONOMIC COMMISSION FOR WESTERN ASIA
RECEIVED
LIBRARY

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠
بيروت - لبنان

المحتويـــات

الصفحـــة

مقدمـــة		١
أولا ـ	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	١٧
	ألف ـ نمو الناتج وهيكله	١٧
	باء ـ التطورات المالية والنقدية	٣٨
ثانيا ـ	التطورات القطاعية والتطورات الاخرى	٥٧
	ألف ـ الزراعة	٥٧
	باء ـ الصناعة	٧٦
	جيم ـ الصناعة الاستخراجية (الصناجوالمحاجر) والطاقة	٨٣
	دال ـ النقل والمواصلات والسياحة	٩٠
	هاء ـ الموارد المائية	١٠٣
	واو ـ العلم والتكنولوجيا	١٠٥
	زاى ـ التجارة والمدفوعات	١١٣
	حاء ـ المستويات والاتجاهات الديموغرافية	١٥١
	طاء ـ العمالة وتنمية القوى العاملة	١٥٣
	ياء ـ التنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية	١٦٢
	كاف ـ عمليات الشركات عبر الوطنية في منطقة اللجنة	١٧١
	لام ـ الاعتبارات البيئية للتنمية	١٧٦
	ميم ـ التعاون والتكامل على الصعيد الاقليمي	١٧٨

قائمة الجداول

الجداول رقم		الصفحة
١-	نمو الناتج الكلي في بلدان منطقة الاكوا في سنوات مختارة	١٨
٢-	هيكل الانتاج - المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في عدد من بلدان الاكوا عبر سنوات مختارة	٢٢
٣-	هيكل الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي في عدد من بلدان منطقة الاكوا في سنوات مختارة	٢٦
٤-	التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت: النسبة المئوية لنصيبه من النواتج المحلية الاجمالية وتوزيعه على القطاعين الخاص والعام في سنوات مختارة	٣٠
٥-	توزيع التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت، في سنوات مختارة	٣٢
٦-	المدخرات المحلية والتكوين الاجمالي لرأس المال ورصيد الموارد بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي في سنوات مختارة	٣٥
٧-	تكوين الايرادات الحكومية ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي	٣٩
٨-	تكوين الانفاق الحكومي حسب النوع وطبقا لنسبته الى الناتج المحلي الاجمالي	٤٤
٩-	كمية وسائل الدفع	٥١
١٠-	التغيرات السنوية في مجموع الانتاج الزراعي في بلدان المنطقة لفترات مختارة	٥٨
١١-	الارقام القياسية للانتاج الزراعي الغذائي وغير الغذائي في منطقة غربي آسيا والتغير السنوي في كلا الانتاجين في بلدان مختارة	٦٠
١٢-	التغيرات في حجم انتاج قطاعي المحاصيل والحيوانات الزراعية الفرعيين في منطقة غربي آسيا	٦٢
١٣-	التغيرات في الحجم المادي للانتاج حسب الفئات الرئيسية للمحاصيل	٦٣
١٤-	الارقام القياسية للانتاج الحيواني في منطقة غربي آسيا	٦٦
١٥-	انتاج الغابات في منطقة غربي آسيا	٦٧
١٦-	حجم الصادرات الزراعية الرئيسية في منطقة الاكوا لاعوام مختارة	٦٩
١٧-	حجم الواردات الزراعية الرئيسية في منطقة غربي آسيا وقيمة الوحدة منها وقيمتها لسنوات مختارة	٧١
١٨-	نسب الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب في منطقة غربي آسيا	٧٣

قائمة الجداول (تابع)

الجداول رقم		الصفحة
١٩-	حالة التغذية في بلدان مختارة في غربي آسيا	٧٤
٢٠-	العرض من السلع المصنوعة في بلدان مختارة من بلدان اللجنة لاعوام ١٩٧٠ و ١٩٧٥ و ١٩٧٧	٧٧
٢١-	النسبة المئوية لتوزيع القيمة المضافة في الصناعة التحويلية حسب فروع الصناعة في الاعوام ١٩٧٠ و ١٩٧٥ و ١٩٧٧	٧٩
٢٢-	نصيب واردات السلع الوسيطة المصنوعة من مجموع الواردات والناتج من السلع المصنوعة في بلدان مختارة من بلدان اللجنة	٨٢
٢٣-	انتاج النفط في منطقة الاكوا عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩	٨٦
٢٤-	الاسعار الرسمية للنفط لدول مختارة من اعضاء اللجنة	٨٧
٢٥-	اساطيل الناقلات في بلدان الاكوا اعتبارا من ١ تموز/يوليو ١٩٧٨	٩٣
٢٦-	اساطيل الحمولة الجافة في بلدان الاكوا في ١ تموز/يوليو ١٩٧٨ حسب الحمولة الاجمالية المسجلة	٩٤
٢٧	الطرق المعبدة في بلدان الاكوا	٩٦
٢٨-	خطوط الاتصال المباشر وعدد اجهزة الهاتف لكل ١٠٠ شخص في بلدان مختارة في اللجنة في نهاية عام ١٩٧٧	١٠٠
٢٩-	القوى العاملة العلمية والتقنية في بلدان مختارة من منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	١٠٨
٣٠-	الموارد المالية لاعمال البحث والتنمية الاختيارية في بعض بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	١١١
٣١-	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية في قيمة صادرات غربي آسيا : ١٩٧٠-١٩٧٨	١١٧
٣٢-	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية في قيمة واردات غربي آسيا ، ١٩٧٠-١٩٧٨	١٢٣
٣٣-	الارقام القياسية ومعدلات التبادل التجاري والقوة الشرائية للصادرات	١٢٤
٣٤-	بنية الصادرات في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا حسب المجموعات الرئيسية للسلع الاساسية ١٩٧٤ - ١٩٧٨	١٢٨
٣٥-	نسبة التبادل التجاري فيما بين بلدان المنطقة الى اجمالي التبادل التجاري : ١٩٧٤ - ١٩٧٨	١٣٦

قائمة الجداول (تابع)

الجداول رقم		الصفحة
٣٦-	البلدان النفطية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا : أهم تدفقات المدفوعات، ١٩٧٤ - ١٩٧٨	١٢٨
٣٧-	البلدان غير النفطية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا : أهم تدفقات ميزان المدفوعات ١٩٧٤-١٩٧٨	١٤٠
٣٨-	الاحتياطيات الدولية في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وتغطيـــة الاحتياطي للواردات ١٩٧٤ - ١٩٧٨	١٤٧
٣٩-	الهيكل التعليمي لقوة العمل في اربعة من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	١٥٦
٤٠-	الهيكل المهني لقوة العمل في اربعة من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	١٥٧
٤١-	الارقام القياسية للرواتب الاسمية للمستخدمين الحكوميين في بلدان مختارة من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	١٦٠
٤٢-	الانفاق العام على التعليم في بلدان مختارة من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	١٦٣
٤٣-	الانفاق العام على الصحة في بلدان مختارة في منطقة اللجنة الاقتصاديـــة لغربي آسيا في عام ١٩٧٧	١٦٦
٤٤-	مجموع التدفقات الرسمية والمساعدات بشروط ميسرة المقدمة من بلدان اللجنة الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط الى البلدان النامية في فتـــرة ١٩٧٣-١٩٧٨	١٨٥
٤٥-	صافي الاموال المنفقة في مجال المساعدة بشروط ميسرة من قبل بلدان اللجنة الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط، من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الاطراف في فترة ١٩٧٦ - ١٩٧٨	١٨٦
٤٦-	تدفق الموارد من المؤسسات المتعددة الاطراف التابعة للبلدان العربية الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط خلال فترة ١٩٧٥ - ١٩٧٨	١٨٧
٤٧-	التدفق الرسمي للموارد المالية الى بلدان اللجنة من بلدان منظمة الاوبيك على اساس ثنائي خلال فترة ١٩٧٥ - ١٩٧٨	١٨٨

مقدمـــــــة

أخذت منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا) تلعب دوراً اكبر في الاقتصاد العالمي بسبب النفط بصورة اساسية، ولا سيما منذ سنة ١٩٧٣؛ فقد تم تعزيز ما كان قائما بالفعل من صلات تربط المنطقة بسائر العالم كما اقيمت صلات جديدة في هذا الميدان. وتغطي هذه الصلات عددا من المجالات المختلفة التي تشمل الامداد بالنفط الخام، واستيراد السلع والخدمات واليد العاملة والعمالة الوافدة، واعادة تدوير الاموال النفطية، وتقديم المعونة المالية والمشاركة في المفاوضات الاقتصادية الدولية (١).

واذا كانت هذه الصلات قد عادت بفوائد مباشرة وغير مباشرة على عملية التنمية في المنطقة، الا انها قد انطوت في بعض الاحيان على تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة أولاها على سبيل المثال، ان بعض بلدان الاكوا قدمت كميات من النفط ترتب عنها دخل فاق بكثير طاقة هذه البلدان على استيعابه، وثانيتها الاسعار الباهظة التي تعين دفعها في مقابل السلع والخدمات والتي كادت تعادل الارباح العائدة من اسعار النفط. وثالثتها أنه لم يكن في الامكان استخدام معظم الفائض من اموال العائدات النفطية في استثمارات تدر الدخل وتحافظ على القيمة. وآخرها أن الدور الاقتصادي المتزايد الذي تؤديه المنطقة زاد اجمالا من اعتمادها الاقتصادي على غيرها ومن تأثرها بالعوامل الخارجية.

ومن بين المشكلات التي يواجهها الاقتصاد العالمي هناك مشكلتان قد يكون لهما اكبر الاثر على اقتصاديات المنطقة، الا وهما ضعف النظام النقدي الدولي، والتضخم. ومن هنا بات من الصعب على مصدّري النفط بالمنطقة ان يحافظوا على القوة الشرائية لثرواتهم المالية بسبب التقلبات الحادة التي طرأت على عملات الاحتياطي الرئيسية على نحو ما شهد به ذلك الارتفاع غير المنتظم في سعر الذهب في الاشهر الاخيرة، فضلا عن ما يتسم به هذا النظام العالمي بشكل عام من سمات التقلب وعدم الاستقرار. لهذا يبقى التحدي الاقتصادي الرئيسي الذي يواجه تلك البلدان هو ايجاد قنوات استثمارية بديلة. وحتى لو صرفنا النظر عن العقبات السياسية فان تنويع استخدام الاموال خارج المنطقة في شكل ممتلكات ذات اصول مادية، من شأنه ان يستغرق وقتا طويلا، بل انه لا يبدو ان اكتناز الذهب، وهو ما لا يـــدر

---

(١) لعبت البلدان المصدرة للنفط في المنطقة دورا هاما في اطار منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبيك) في المفاوضات التي أجريت مع البلدان المتقدمة النمو حول النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وقد اصرت الاوبيك على ان يكون تفاوضها حول مسألة الطاقة لا بوصفها قضية منفصلة، ولكن بوصفها جزءا من المفاوضات الشاملة التي تهم البلدان النامية ككـــل.

د خلا ، قد تم اللجوء اليه على نطاق واسع (١) مع ما يمكن ان يعود به الذهب من أرباح رأسمالية على نحو ما اظهرته بوضوح التجربة التي حدثت مؤخرا .

وبقطع النظر عن الزيادات الضخمة في سعر النفط خلال السنة الماضية ، فقد كانت المنطقة على رأس ضحايا التضخم العالمي الذى انتقل الى البلدان الاعضاء من خلال ازدياد اسعار وارداتها من السلع والخدمات. واذ ترافق هذا التضخم الوافد مع ضغوط تضخمية محلية فقد نتج عنه معدلات تضخم مفرطة لم تشهدها المنطقة من قبل .

واذا كانت منطقة الاكوا قد شاركت غيرها من المناطق النامية في كثير من مشاكل التنمية وطموحاتها خلال السبعينات ، الا ان ثمة اختلافات بدأت تلوح في الافق فيما يتعلق بدرجة اهمية تلك المشاكل ، فقد خرجت المنطقة من نهاية ذلك العقد بمجموعة مشاكل انمائية تكاد تكون فريدة . ومن هنا فثمة مشاكل مألوفة كانت تشغل بال البلدان النامية بصورة عامة مثل مشاكل انتشار الفقر وضخامة حجم الدين الخارجي والاجراءات الحمائية ، الا انها لم تعد ، فيما يبدو ، تتسم بهذا القدر من الخطورة بالنسبة لمعظم بلدان الاكوا وعلى العكس فان ما يشغل المنطقة حاليا بات يتعلق ، في جملة امور ، بنضوب الموارد الطبيعية بصورة سريعة وبضرورة توافر سبل الاستثمار الملائمة للفوائض النفطية ، وبأوجه النقص في اليد العاملة المحلية الماهرة وبالاعتماد الكثيف على العمال الوافدين من خارجها ، وبازدياد درجة انفتاح اقتصاد المنطقة بما يترتب عليه من تزايد تعرضه لتأثير القوى الخارجية ، وباستمرار الضغوط التضخمية دون انقطاع ، واخيرا بأهمية التنويع الاقتصادى والتوازن الهيكلي .

في نفس الوقت تظل اقتصاديات بلدان الاكوا متسمة بحساسية شديدة للتطورات السياسية ، فعلى سبيل المثال ، أدى التقارب بين مصر واسرائيل وما اعقبه من عقد اتفاق سلام ثنائي بينهما ، الى عواقب عدة ، من بينها تلك الآثار الخطيرة التي انعكست على التعاون الاقتصادى الاقليمي .

وهناك سمتان بين أهم ما يتميز به اقتصاد منطقة الاكوا ، وهما سيادة قطاع النفط والاعتماد الشديد على الواردات. ولا يزال هناك شوط امام الجهود المبذولة خلال السبعينيات لتنويع الاقتصاد عن طريق التصنيع ، حتى تحدث اثرها الكامل ان منطقة الاكوا تحتوى على ما يقرب من نصف (٤٧ في المائة) من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام الممكن استخلاصه وهو يمثل حاليا حوالي ٣٠ في المائة من الانتاج العالمي من النفط الخام .

---

(١) كانت بلدان الاوبيك في مجموعها تمتلك اقل من ٤ في المائة من الذهب النقدى العالمي في ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ . اما ممتلكات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى البالغة ٤٠٠ مليون بليون دولار فقد كانت تمثل في ذلك الشهر ٨٦ في المائة من الاجمالي العالمي .

و ٤٤ في المائة من الصادرات النفطية. وقد انتجت المنطقة في سنة ١٩٧٩ متوسطا بلغ ١٨ر٨ مليون برميل يوميا بزيادة ١٥ في المائة عن مستوى انتاج عام ١٩٧٨. وفي منتصف ١٩٧٩ كان انتاج البلدان الخمسة الاعضاء في الاكوا والمنتمية الى منظمة البلدان المصدرة للنفط يمثل ٥٧ في المائة من مجموع انتاج هذه المنظمة من النفط الخام.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ كانت الاسعار الرسمية لنفط المنطقة قد زادت بصفة عامة عن ضعف مستواها منذ عام مضى (١).

ان الوضع النفطي العالمي الراهن غير مستقر وقد تنبأ بعض الخبراء بتخمة نفطية تحدث هذه السنة نتيجة لارتفاع مستويات المخزون النفطي وحلول شتاء معتدل نسبيا في كبرى البلدان المستهلكة للنفط، مع توقع ضعف الطلب على النفط بسبب الاتجاهات المنذرة بحدوث ركود في اقتصاديات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو. وهناك على الاقل بعض المؤشرات التي تقول بأن ظروف السوق العالمية، فضلا عن العوامل الداخلية، ستعمل معا على خفض انتاج المنطقة من النفط عن المستوى الذى بلغه في سنة ١٩٧٩.

على ان نصيب منطقة الاكوا من الطاقة العالمية لتكرير النفط لا يزيد عن ٣ في المائة بالمقارنة مع نصيب المنطقة من انتاج النفط الخام الذى يبلغ ٣٠ في المائة ولهذا فان لدى معظم البلدان النفطية بالمنطقة خططا ترمي الى توسيع طاقة تصنيع النفط فيها لا لتلبي الطلب فحسب وانما لتلبي اغراض التصدير ايضا. الا ان تصنيع قدر متزايد من انتاج هذه البلدان من النفط الخام يطرح عليها عددا من الاعتبارات المهمة، من بينها تقرير ما اذا كانت ستقيم معامل التكرير في اراضيها أو تشيدها قرب مراكز الاستهلاك.

وبالنظر الى ان هذه المنطقة هي المنطقة الرئيسية لتصدير النفط فانها مازالت تحتل الصدارة في التطورات التي طرأت على وضع الطاقة العالمي. ومن هنا كان للتغيرات السياسية التي وقعت في ايران خلال الجزء الاخير من سنة ١٩٧٨ والجزء الاول من سنة ١٩٧٩ وما رافقها من قطع فجائي لتدفق النفط الايراني ومن خفض لانتاجه فيما بعد، ان زاد الضغط على المنطقة كيما تزيد انتاجها النفطي (٢) في وقت كانت فيه بلدان عديدة تنظر في حفظ مواردها النفطية غير المتجددة، عن طريق الخفض التدريجي لمعدل الاستخراج.

---

(١) ارتفع سعر نفط الاشارة، وهو النفط الخام السعودى الخفيف، من ١٢ر٧٠ دولارا للبرميل في نهاية ١٩٧٨ الى ٢٦ر٠٠ دولارا في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ في حين كان يباع بمبلغ ٣٨ دولارا في السوق الفورية. اما الاسعار الرسمية الاخرى في المنطقة فقد ارتفعت بدورها الى مستويات اعلى.

(٢) المملكة العربية السعودية، مثلا، زادت انتاجها النفطي من ٨ر٥ مليون برميل يوميا الى ٩ مليون برميل يوميا. ومن المقرر ان يظل هذا الحد الاقصى للانتاج ساري المفعول حتى منتصف سنة ١٩٨٠.

كذلك قامت البلدان النفطية الاعضاء في منظمة الاوبك برفع اسعار نفطها في نطاق الحدود التي رسمتها المنظمة، راميةً بذلك الى التعويض عن الهبوط الذي حدث في السعر الحقيقي للنفط منذ ١٩٧٤ والذي نجم عن التضخم العالمي وعن انخفاض قيمة الدولار (١). وقد جاء ذلك في اطار سوق نفطية عالمية شحيحة على نحو ما شهدت به تلك الزيادة التي حدثت في حجم واسعار النفط في السوق الفورية الدولية (٢).

ان تصنيف بلدان الاكوا الى مجموعة بلدان نفطية ومجموعة بلدان غير نفطية يكاد يتوازى مع تصنيفها الى بلدان فائض مالي وبلدان عجز مالي. وربما تكون التسوية الكبيرة التي حدثت مؤخرا في اسعار النفط قد صححت من وضع القوة الشرائية المتدنية لعوائد الصادرات النفطية وهو الوضع الناجم عن ارتفاع اسعار الواردات، الا ان تجدد تراكم أموال الفوائض العائدة لبعض مصدري النفط في المنطقة سيظل يواجه مشكلة تآكل القيمة ما بقيت هذه الاموال قيد الاستثمار في اوراق نقدية بعملات تتدنى قيمتها. وستظل البلدان النفطية تواجه موقفا تتحول فيه مواردها الطبيعية غير القابلة للتجديد الى اصول مالية متآكلة ما دامت طاقتها الاستيعابية محدودة وما دامت فرص الاستثمار المباشر خارج حدودها ضيقة النطاق.

وبالمقارنة ستظل محدودية الموارد المالية تقيّد الجهود الانمائية في البلدان التي تعاني عجزا في مواردها. وقد قام معظم هذه البلدان في منتصف السبعينات بوضع خطط انمائية طموحة على اساس توقعات جد متفائلة فيما يتعلق بتوفر الموارد المالية بما في ذلك تدفق اموال ضخمة من المعونات. الا ان بعضا من تلك البلدان وجد ان من الضروري أن تخفض النفقات المعتزمة وذلك لاسباب عدة من بينها مبالغتها في تقدير تدفقات المعونة المنتظرة.

على ان منطقة الاكوا قطعت اشواطا مهمة على طريق المزيد من التعاون الاقتصادي لا على صعيد التعاون بين اعضائها فحسب ولكن على صعيد التعاون مع مناطق اخرى ايضا، وقد تميزت جهود التعاون عبر السنوات القليلة الاخيرة بانشاء مؤسسات ومنظمات اقليمية، وباقامة مشاريع مشتركة. ومن بين الملامح المهمة لتلك الجهود ايضا انتقال اموال جمة من قبل اعضاء المنطقة من البلدان الرئيسية المنتجة للنفط، الى نظيرتها من بلدان المنطقة التي تعاني عجزا في رؤوس الاموال.

---

(١) على سبيل المثال، كانت الاسعار الرسمية للبرميل الواحد التي حددتها العراق والكويت والسعودية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ هي ٢٨٫٠، ٢٧٫٥٠، ٢٦٫٠٠ دولارا على التوالي.

(٢) خلال ١٩٧٩، ارتفع حجم السوق الفورية من حوالي ٢-٣ في المائة الى حوالي ١٥ في المائة من المبيعات النفطية الدولية. وبلغت اسعار السوق الفورية احيانا ضعف اسعار العقود الرسمية. الا ان الفجوة بين اسعار العقود والاسعار الفورية ما لبثت ان ضاقت بشكل جذري في اوائل ١٩٨٠.

وقد برزت بلدان الفائض المالي النفطية خلال السبعينيات بوصفها من الجهات المهمة المانحة للمعونة وفاقت في ذلك ، نسبيا اداء الاطراف التقليدية المانحة للمعونة . وعلى هذا فقد حدث خلال الفترة ١٩٧٣- ١٩٧٧ أن بلغت تدفقات المعونة المقدمة بشروط ميسرة من تلك البلدان ما بين ٤ في المائة و ١١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي بل انها وصلت في بعض الحالات الى ١٦ في المائة (١) .

اما الجزء الاخير من السبعينات فقد شهد تطورين مهمين في نشاطات المنطقة في مجال المعونة المالية ، اولهما حدوث زيادة كبيرة في نسبة المعونة الموجهة الى بلدان غير عربية (٢) ، وثانيهما حدوث زيادة ملحوظة (٣) في حصة المعونة الموجهة على اساس متعدد الاطراف .

وقد حدث في السنوات الاخيرة ان برزت صياغة استراتيجية للامن الغذائي وتطوير تكنولوجيا اصيلة وتنسيق السياسات المالية وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية بوصفها المجالات الرئيسية للتعاون الاقتصادي الاقليمي .

وفي غضون السبعينات حققت المنطقة نموا سريعا نسبيا اذ تمكن معظم اعضائها من بلوغ معدلات نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي تراوحت ما بين ٧ و ١٢ في المائة . ومع ذلك فان معدلات النمو التي تحققت لا يمكن اعتبارها مرتفعة بصورة استثنائية ، وذلك في ضوء ما تملكه المنطقة من قاعدة متينة للموارد ومن امكانات للتنمية .

ولقد واصلت بلدان منطقة الاكوا خلال الجزء الاخير من السبعينات نمط النمو الذي اتبعته في السنوات السابقة (٤) . الا ان الظروف الاقتصادية في تلك الفترة عكست اعتدالا عاما في الاتجاهات الاستثنائية التي تميزت بها فترة منتصف السبعينات . كذلك فقد صحب التباطؤ النسبي الذي حدث في النمو اعتدال في معدل التضخم ، كما ساهمت على خفض معدل زيادة الاسعار سياسات مكافحة التضخم بما اشتملت عليه من تقييد الانفاق العام وبما صاحبها من ازالة الاختناقات الرئيسية التي عاقت العرض .

---

(١) انخفضت تدفقات المعونة في ١٩٧٨ الى ما بين واحد في المائة و ٦ر٦ في المائة .

(٢) في ١٩٧٨ وصلت نسبة المساعدة الثنائية المقدمة بشروط ميّسرة الى بلدان نامية غير عربية الى ٣٢ في المائة .

(٣) من ٩ في المائة في سنة ١٩٧٥ الى ٣١ في المائة في سنة ١٩٧٧ .

(٤) تشير التقديرات المتاحة لسنة ١٩٨٧ الى ان معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالقيمة الحقيقية تتراوح بين ٦ره في المائة في المملكة العربية السعودية و ٢ر١٢ في المائة في العراق .

مع ذلك تظل التفاوتات القطرية الشديدة صفة مميزة لنمط النمو المتبع في منطقة الاكوا حيث يبقى اداء اقتصادات النفط متقدما على اداء الاقتصادات غير النفطية. كما ان البطء الذى اعترى النمو في الفترة الاخيرة كان له اثره الاكبر على اقتصادات الفئة الاخيرة نتيجة للموارد المالية غير الكافية.

ولا بد وان نمو الناتج في السنوات الاخيرة قد رافقه اى تغيير هيكلي ملحوظ، اذ ان نصيب الزراعة في الناتج الاجمالي بقي زهيدا في الاقتصادات النفطية، فيما عدا العراق، كما ظل منخفضا في بعض الاقتصادات غير النفطية. وهكذا فان التراجع النسبي في مكانة الزراعة، ولا سيما منذ سنة ١٩٧٣ انما يسبب اهتماما بضرورة تنمية هذا القطاع ولا سيما في حالة تواجد الامكانات. وعلى العموم استمرت عبر السنوات اللاحقة، تلك الزيادة التي تحققت في مساهمة الصناعات الاستخراجية في النصف الاول من السبعينات. اما مساهمة الصناعات التحويلية فقد تراوحت بين ١٠ في المائة و ١٢ في المائة ووصلت في البحرين والاردن الى مستوى اعلى يبلغ حوالي ١٧- ١٨ في المائة. واخيرا فان قطاعات الخدمات التي يبرز في مقدمتها قطاعا التجارة والادارة العامة، تسهم بجزء كبير من الناتج الاجمالي في الاقتصادات غير النفطية بما يكاد يصل الى ٥٠ في المائة. اما في الاقتصادات النفطية فان الاهمية النسبية للخدمات تصل الى نصف النسبة السابقة تقريبا.

وفيما يتعلق بالانفاق على الناتج المحلي الاجمالي فقد كان الاستهلاك يمثل في السنوات الاخيرة ما بين ربع هذا الناتج ونصفه تقريبا في البلدان النفطية، اما في البلدان غير النفطية فكان يصل الى ما بين ٨٠ في المائة و ١٢٠ في المائة حيث جرى تعويض العجز بين الاستهلاك والناتج المحلي عن طريق التدفقات الضخمة من الموارد الآتية من الخارج. ومع ان نصيب الاستهلاك الخاص في البلدان غير النفطية اعلى وان يكن في تناقص تدريجي الا انه يتراوح بين كونه مساويا تقريبا لاستهلاك القطاع العام وبين زيادته عليه بمقدار الثلث.

وقد ارتفع الانفاق الاستثماري على الاستثمارات في جميع بلدان الاكوا تقريبا في ١٩٧٧-١٩٧٨ الى حوالي ثلث الناتج الاجمالي وافاد من هذا التوسع في المقام الاول الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية كما تركز في مجالي المرافق الاساسية والصناعات الثقيلة. اما التشييد فقد تلقى، في مقابل الآلات والمعدات، اكبر اعتماد اذ بلغ ثلثي التكوين الاجمالي لرأس المال في معظم الحالات.

وقد عادت بلدان الاكوا وقد ارّقتها ازمة الغذاء في اوائل السبعينات، لتعرب في السنوات الاخيرة عن اهتمامها من جديد بالزراعة، وذلك على نحو ما يشهد به ارتفاع الاستثمارات الزراعية، الا ان السمة البارزة في مجال الزراعة بالمنطقة تظل هي التقلب في الانتاج، فقد حدثت انتكاسات انتاجية حادة في الجزء الشمالي من المنطقة بسبب سوء الاحوال الجوية كما سجل الرقم القياسي المادى للانتاج الزراعي الكلي زيادة بنسبة ٥ر٢ في المائة.

في مقابل ٢ر٤ في المائة في ١٩٧٨ و ٦ر٢ في المائة كمتوسط عن فترة السبعينات(١). ومع ذلك فقد استطاع الانتاج الزراعي في قطرى اليمن ان يسترد عافيته سنة ١٩٧٩ بعد النكسة التي مني بها في سنة ١٩٧٨ وسجّل من ثم زيادات تبلغ حوالي ٤ في المائة في اليمن الديمقراطي و ١٠ في المائة في اليمن.

كذلك فقد شهدت الزراعة بالمنطقة تحولا ملحوظا خلال السبعينات نحو المحاصيل الغذائية وربما تأتّى ذلك عن انشغالها بقضية الامن الغذائي. وهكذا ارتفع الرقم القياسي للانتاج الغذائي بين سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧٩ من ٩٦ الى ١٢٦ في حين انخفض انتاج المواد اللاغذائية من ٩٨ الى ٨٥. وفي الوقت نفسه ازداد انتاج الفاكهة خلال السبعينات حتى بات يمثل الآن ٣٧ في المائة من انتاج المنطقة المحصولي.

من ناحية اخرى ظل الميزان التجارى للزراعة في المنطقة يعاني من عجز متزايد بسبب زيادة الطلب على الغذاء وسبب انتاج لا منتظم، فضلا عن التحول عن انتاج سلع التصدير الزراعية. وقد ارتفع هذا العجز بين ١٩٧٠ و ١٩٧٨ من ٣٤ر٠ بليون دولار الى ٦٨ر٠ بلايين دولار ومن هنا فان المنطقة تنفرد من بين المناطق النامية بفاتورة لاغذية نصيب للفرد من واردات الاغذية.

وتؤكد التجربة الانمائية الاخيرة لبلدان الاكوا على ان التقدم المستمر والمتكافئ في مجال الزراعة انما يتطلب الاخذ بسياسات متوازنه وشاملة. ويمكن باستمرار ان يعزى الفشل في تحقيق الاهداف او تحسين الدخول الزراعية الحقيقية أو تنفيذ التغييرات المؤسسية اللازمة، الى عدم التشديد بصورة كافية على انتاج سياسات مشجعة و/أو الى انفاق استثمارات باهظة في مجالات منتقاة دون غيرها تتطلبها عملية التنمية وهي عادة ما تكون مجالات المرافق الاساسية.

على ان المشاكل الرئيسية التي تعوق التنمية الزراعية في المنطقة تنبع اساسا من وجود قاعدة موارد زراعية محدودة ومن نقص الخدمات المساندة بما في ذلك المهارات الادارية.

وقد انعكس نقص الاراضي القابلة للزراعة في تدني الدخول الزراعية، وفى الافتقار الى التوسع الزراعي كما ان النمط السائد من الملكيات الصغيرة للاراضي يحد بدوره من انتشار "الميكنة" في حين ان تجميع الاراضى يصعب عمليا تنفيذه في اغلب الاحوال بسبب الملكيات المتناثرة او بسبب تعقد حقوق الحيازة.

---

(١) لم يزد الانتاج المحصولي الا بنسبة سنوية تبلغ ٨ر١ في المائة في ١٩٧٩ و ٢ في المائة خلال السبعينات، وفي غضون الفترة نفسها انخفضت حصة المحاصيل في الانتاج الزراعي الكلى من ٧٠ في المائة الى ٦٥ فى المائة.

وقد ادى نقص الارض خلال السبعينات الى اقامة مشاريع رى واسعة النطاق لكنهـــا افتقرت الى تدابير دعم حيوية ومن بينها البحوث والارشاد الزراعي والطرق الرافدة ، وتوفـير فرص لتسويق افضل وزيادة فرص الحصول على مدخلات رخيصة وفعالة منها مثلا البذور المحسنة والاسمـــدة .

وكثيرا ما نتج عن نقص البحوث وسوء تخطيط المشاريع اصابة الارض المستصلحة بالملوحة أو التشبع بالمياه مما ادى الى انخفاض خطير في الغلة الزراعية في حين نجم عن زيـــادة الاستثمارات اللازمة لتوفير نظام صرف فعّال ، ان طرأت زيادة ملموسة في كلفة تنمية الاراضـي مما أدّى من ثم الى تأخير التوسع في المساحة المزروعة .

وفي الوقت نفسه كان لأزمة الغذاء في اوائل السبعينات ، الى جانب تزايد المجتمعات الحضريـة ، ان حفزت على اجراء تحول في السياسة العامة بفضل انتاج المحاصيل الغذائيـة على محاصيل التصدير . الا ان هذا الامر صادفته لسوء الحظ مشاكل كثيرة ، منها الافتقار الى هيكل انتاجي متنوع بما فيه الكفاية ، ومنها كذلك ملوحة الارض وزيادة تعرض الانواع الجديدة الى الجفاف والافات ونقص اليد العاملة في بعض البلدان وارتفاع تكاليف الانتاج ولا سيما فـــي منطقة الخليج .

ويبدو ان امكانات التنمية السريعة لاراض جديدة في منطقة الاكوا امكانات محدودة . ورغم ان في العراق مساحات كبيرة من الاراضي التي يمكن زراعتها وان مساحات متسعـــة خصصت للاستصلاح في مصر والاردن والجمهورية العربية السورية ، الا ان الامر يتطلـــب استثمارات كبيرة لتنمية تلك الاراضي . ومع ذلك فان القدرة على استيعاب فعّال لهـــذه الاستثمارات احيانا ما تكون موضع شك . والى جانب ذلك فان ارتفاع تكاليف هذه التنميـــة ينجم عنه ، في بعض البلدان ، تحويل الموارد النادرة عن استخدامها في استثمارات زراعيـــة بديلة تنطوي على امكانات العائد السريع .

ومن ناحية اخرى ، ثمة مجال واسع في معظم بلدان الاكوا لتحديث الزراعة وتكثيفهـــا بما في ذلك استخدام اصناف جديدة ، وانماط محصولية متقدمة ، وكميات اكبر من الاسمـــدة واساليب اكفأ في توزيع المياه . على ان برامج الارشاد الزراعي الرامية الى تكثيف الزراعة سوف تتطلب مزيدا من الاهتمام بالتدريب اثناء الخدمة واتخاذ تدابير حافزة مباشرة للتشجيع علـى ان تكون مشاركة المستخدمين الحكوميين في الجهود الانمائية مشاركة انشط .

ولا بد من تكريس جهود متزايدة لتحقيق توازن بين مشاريع التنمية في مجال المرافـق الاساسية ، بما في ذلك هياكل الدعم المؤسسي في ميادين البحوث والارشاد والتسويـــق والتدريب ، وبين مشاريع الاستثمار في هذا الميدان . وفي حين تشير الاتجاهات الراهنـــة الى اهتمام اكبر بالاستثمارات السريعة العائد ، فان مشاريع الرى الجديدة الواسعة النطاق التي هي قيد التنفيذ تعكس استمرار الاهتمام بالمشاريع الهندسيـــة .

ويؤشر الا نشغال بالا من الغذائي في المنطقة على النمط الراهن للانفاق في مجال التنمية الزراعية. واذا كان الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء يمثل غاية المراد على المدى الطويل، فان اليسر المالي الذى تتمتع به المنطقة يتيح امكانية تكوين وصيانة مخزونات احتياطية استراتيجية من الحبوب. والمفروض ان تتسم سياسات المخزونات الاحتياطية، بطبيعة الحال، بقدر من المرونة يكفي لدرء اية مؤثرات ضارة بالانتاج المحلي والاسعار المحلية. كما ان تنامي انتاج الكثير من المواد بما في ذلك الدواجن ومنتجات الحليب والفاكهة والخضروات يتطلب العمل على تحسين كفاءة الانتاج وخفض تكاليفه. وهنا قد تدعو الضرورة الى اقامة شبكات خلفية تشمل انشاء صناعات جديدة للمدخلات وذلك لانتاج العلف والاسمدة والادوات الزراعية، والى نشر اصناف سريعة العائد وايجاد اسواق اوسع على الصعيدين المحلي والدولي.

وتمثل التجارة الخارجية قطاعا حيويا في اقتصادات منطقة الاكوا (١) حيث تتركز الصادرات على قلة من السلع الاولية يتصدّرها النفط بالدرجة الاولى. الا ان هذا الهيكل لحقه بعض التنوع وبخاصة من خلال التصنيع. اما هيكل الواردات فهو، بالمقارنة، يبين اعتماد المنطقة على العالم الخارجي لا في مجال الغذاء والسلع الاساسية فحسب وانما وفي مجال السلع الوسيطة وعدد كبير من السلع الاستهلاكية غير الغذائية ايضا.

ان عوائد التصدير في المنطقة تحددها على نحو بعيد التطورات المؤثرة في قطاع النفط. وبعد الارتفاع الحاد في قيمة الصادرات في ١٩٧٤ لم تشهد البلدان النفطية سوى نمو معتدل (٢) خلال ١٩٧٨، اما صادرات البلدان غير النفطية فقد اعتراها انخفاض فعلي (٣). الا انه يتوقع ان تسبب الزيادات التي طرأت على اسعار النفط خلال سنة ١٩٧٩ تسارعا في نمو قيمة الصادرات.

كذلك فقد حدث بصفة عامة تباطؤ في نمو الواردات الكلية الى المنطقة في اعقاب سنة ١٩٧٤ باستثناء سنة ١٩٧٧ (٤). وكان من بين عوامل هذا الاعتدال القدرة المحدودة لدى البلدان النفطية على الاستيعاب وكذلك القيود المالية التي تعانيها البلدان غير النفطية. غير ان زيادة الواردات كانت في البلدان النفطية اسرع منها في البلدان غير النفطية.

---

(١) في سنة ١٩٧٧ بلغت الصادرات حوالي ثلثي الناتج في اقتصادات النفط فيما وصلت الواردات الى ١٠١٠ في المائة من الناتج الكلي في الاردن

(٢) بمعدل سنوى متوسط يزيد عن ٤ في المائة

(٣) بمعدل سنوى متوسط يبلغ حوالي واحد في المائة

(٤) مثلا، كان معدل النمو في ١٩٧٨ هو ١٨ في المائة مقابل ٨٢ في المائة في ١٩٧٤.

وقد حدث تدهور عام في نسبة الصادرات الى الواردات خلال النصف الثاني من عقد السبعينات وحتى سنة ١٩٧٩ التي شهدت فيها اسعار النفط ارتفاعا ملحوظا ، وهو امر من شأنه ان يحسّن تلك النسبة .

ويتميز التوزيع الجغرافي لتجارة المنطقة بضآلة التجارة داخل حدودها (١) في حين انه يتميز من ناحية اخرى بتركّز نسبي في التجارة خارج المنطقة في بعض المجالات . والجماعة الاقتصادية الاوروبية هي اكبر شريك تجاري للبلدان النفطية وغير النفطية في المنطقة على السواء . اما الشركاء التجاريون الآخرون فهم الولايات المتحدة واليابان بالنسبة للبلدان النفطية ومجلس التعاضد الاقتصادي ثم الولايات المتحدة بالنسبة للبلدان غير النفطية . بيد انه حدثت في السنوات الاخيرة تغييرات ملموسة في توزيع الصادرات ارتفع بمقتضاها نصيب الولايات المتحدة واليابان على حساب نصيب الجماعة الاقتصادية الاوروبية .

وتختلف اوضاع التجارة والمدفوعات في المنطقة بصورة كبيرة بين البلدان النفطية والبلدان غير النفطية . ومنذ عام ١٩٧٣ اصبح وضع ميزان المدفوعات في البلدان ذات الاقتصادات النفطية يتميز بوجود فائض مما ادى في حالات عدة الى تراكم احتياطيات ضخمة ، وفي حين ان الوضع الشامل للمدفوعات في البلدان ذات الاقتصادات غير النفطية قد اظهر وجود فائض ، الا ان ميزانها التجاري ظل باستمرار يعاني العجز والتدهور ولكن الفوائض التجارية في المجموعة الاولى من البلدان ظلت تتضاءل بالتدريج حتى سنة ١٩٧٨ ، الا انه في سنة ١٩٧٩ ، ثم بصورة اكبر في سنة ١٩٨٠ ، لا بد وان يكون قد نجم عن موجة ارتفاع عوائد الصادرات النفطية ، فضلا عن التزايد المستمر في الدخل الاستثماري الصافي الذي تجنيه بلدان الفائض - ارتفاع في ميزان المدفوعات الى مستويات اعلى .

وقد جاء تفاقم العجز في البلدان غير النفطية نتيجة لتسارع معدل النمو في قيمة الواردات دون ان ترافق ذلك زيادات مناظرة في الصادرات . ومنذ عام ١٩٧٣ ما زالت تلك البلدان تستفيد من تحويلات مالية كبيرة تأتيها من البلدان المنتجة للنفط الى جانب ايرادات كبيرة من دخل عوامل الانتاج ، مما ساعدها على سد ثغرة العجز التي تعانيها .

وفي جميع بلدان الاكوا تمثل ميزانية الدولة العامل المحرك الاساسي للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية . وقد استمرت ايرادات الميزانية خلال ١٩٧٧-١٩٧٨ في اتجاهها الى الارتفاع في معظم البلدان الاعضاء وان بدرجات متفاوتة في السرعة (٢) . وظلت عوائد

---

(١) استوعبت التجارة داخل المنطقة حوالي ٥ في المائة من الصادرات و ١٢ في المائة من الواردات خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٨ .

(٢) الامثلة على نمو الايرادات خلال هذه الفترة بالمقارنة مع متوسطات الايرادات للفترة ١٩٧٤-١٩٧٦ هي : الاردن : ٧٩ في المائة ، الكويت : ناقص ٦ في المائة ، قطر : ١٣ في المائة ، الامارات العربية المتحدة : ٧٩ في المائة ، اليمن : ١٦٦ في المائة .

النفط هي اكبر مصدر للايرادات الحكومية في البلدان النفطية حيث تراوحت بين ٧٦ في المائة و ٩٢ في المائة. والدخل المتحصل حاليا من الاستثمار في الخارج يمثل في معظم كبرى البلدان المنتجة للنفط ثاني اهم مصادر الايرادات اما في البلدان غير النفطية فان الاموال المتحصلة من الضرائب بشكل عام ومن الضرائب غير المباشرة بصورة خاصة تظل هي المورد المحلي الرئيسي للايراد الحكومي. وفي تلك البلدان تتمثل المصادر الرئيسية للايرادات الحكومية في التحويلات التي ترد من مشاريع القطاع العام (١) ومن الخارج.

كذلك واصل الانفاق الحكومي خلال ١٩٧٧ - ١٩٧٨ تزايده في البلدان النفطية وغير النفطية (٢). وتعكس الزيادة الشديدة في الانفاق الاقتصادي العام نموا اقتصاديا عاما وزيادة في الانفاق على الدفاع وزيادة اشتراك الحكومة في عملية التنمية (٣).

وقد لجأ عدد من البلدان الى الاقتراض الداخلي والخارجي على حد سواء خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ لتغطية عجز الموازنة في المقام الاول. ونظرا لغياب اسواق متطورة للاوراق المالية في المنطقة فقد تم الاقتراض الى حد كبير على اساس سندات مسحوبة على الخزانة، أو على شكل ائتمان من النظام المصرفي. ومن الوضوح بمكان الآثار التوسعية الناجمة عن مثل هذا الاقتراض.

ولقد كان معدل النمو في كمية وسائل الدفع في المنطقة خلال ١٩٧٧-١٩٧٨ اقل بكثير مما كان عليه معدل النمو لفترة ١٩٧٤-١٩٧٦ وقد تجلى هذا البطء في البلدان المنتجة للنفط.

وجاءت فترة ١٩٧٧-١٩٧٨ لتشهد تكثيفا في الجهود لاقامة او تطوير مؤسسة مالية ملائمة على الصعيدين القطري والاقليمي تعمل على خلق مراكز مالية دولية (٤). وفي الوقت نفسه، زادت كبرى البلدان المنتجة للنفط بالمنطقة حجم الدور الذي تقوم به كمورّدة للاموال في اطار النظام المالي الدولي.

---

(١) في الجمهورية العربية السورية

(٢) الامثلة على نمو الانفاق في نفس الفترة هي : لبنان : ٦٠ في المائة، والامارات العربية المتحدة : ١٤٨ في المائة واليمن : ١٥٣ في المائة.

(٣) الا في عمان حيث نصت خطة التنمية على خفض الانفاق الحكومي في التنمية.

(٤) يمثل المركز المصرفي الاجنبي في البحرين والذي ما زال في طور النمو حالة من هذا القبيل.

وقد واصلت اسعار المستهلكين في جميع بلدان المنطقة اتجاهها الى الارتفاع خلال عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ وان كان هذا الارتفاع جاء، بصفة عامة، بخطى ملحوظة البطء عما كان عليه الحال في فترة ١٩٧٤-١٩٧٦. وتشير الزيادات بعامة الى وجود مستوى اعلى من الطلب الفعلي والى اثر تضخم التكلفة. فاذا اخذنا في الاعتبار ما تتسم به اقتصادات المنطقة من درجة عالية من الانفتاح وما يستتبع ذلك من اشتداد الميول الى الاستيراد، فان الجزء الاكبر من الزيادات السعرية هذه يمثل ارتفاع كلفة الواردات. الا ان القوة المتنامية لبعض العملات الوطنية ازاء عملات كبار البلدان الشريكة في التبادل التجاري، لا بد وان تكون قد اسهمت في التخفيف من اثر الضغوط التضخمية الخارجية.

وقد عملت موجة النشاطات التي احتدمت في المجالين الاجتماعي والاقتصادي بالمنطقة على رفع الطلب على المياه بصورة اساسية مما زاد الضغط على ما في المنطقة من امدادات مائية محدودة نسبيا ومن هنا فقد عملت معظم البلدان الاعضاء على بذل جهود ملموسة لتنمية مواردها المائية المتاحة بما في ذلك الاستفادة من المياه السطحية والجوفية، وبناء السدود واقامة مشاريع الري ومعامل ازالة ملوحة المياه. وبرغم المحاولات المبذولة لازالة العقبات والاختناقات التي عاقت تنمية الموارد المائية، الا ان النقص في المهارات وفي العاملين المتخصصين، فضلا عن الافتقار الى هيئات مناسبة معنية بالموارد المائية، كل هذا يبقى بمثابة حجر عثرة في وجه الانتفاع الافضل بالمياه.

وفيما عدا النفط، فان المنطقة فقيرة نسبيا في حظها من الموارد المعدنية. ومع ذلك فان صخر الفوسفات (١) يجرى استخلاصه حاليا بكميات كبيرة في عدد من البلدان الاعضاء من بينها مصر والعراق والاردن (٢) والجمهورية العربية السورية. وتوجد بالمنطقة معادن اخرى منها البوتاس (في الاردن) والكبريت (في بلدان النفط) والنحاس (في عمان) والذهب والحديد (في المملكة العربية السعودية). وفي حين ان بعضا من هذه الرواسب يوجد بكميات كبيرة الا ان بعضها الاخر لا يوجد الا بكميات محدودة.

وقد قام عدد كبير من بلدان الاكوا باجراء مسوح جيولوجية متنوعة، او هو بسبيل التخطيط لتلك المسوح وان كان بعض البحوث التي استكملت حتى الان قد اعطى فيما يبدو نتائج سلبية. إلا ان القوة الحقيقية التي تتمتع بها المنطقة في مجال المعادن انما تكمن في النفط والغاز الطبيعي المرافق. وقد تواصلت الجهود للحفاظ على هذا المصدر النفيس والذي لا يمكن تجديده بحال من الاحوال، كما تتواصل الجهود ايضا لتجميع وتجهيز الغاز المرافق وهو الذي يجرى في معظم الاحوال حرقه في الهواء.

---

(١) معظم رواسب الفوسفات في المنطقة يحتوى على خام منخفض المرتبة مما يتطلب تحسين نوعيته وبعد ذلك لا يصلح في بعض الحالات الا لاستخدامه كلقيم لانتاج حامض الفوسفوريك.

(٢) زادت صادرات الاردن من صخر الفوسفات عن ٢ مليون طن في سنة ١٩٧٩.

RECEIVED
LIBRARY

وتميز الوضع السكاني في منطقة الاكوا بمعدلات نمو عالية ناجمة عن ارتفاع الخصوبة الى جانب انخفاض الوفيات وبتحركات سكانية جديدة نسبيا لكنها واسعة وسريعة تتم داخل كل قطر او داخل المنطقة . وقد ظلت هذه التحركات هي الشغل الشاغل لمعظم بلدان الاكوا ، بما انطوت عليه من آثار ديمغرافية واجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة . ومن بين العوامل المهمة التي اسهمت في تحركات السكان واليد العاملة ، ثمة عاملان ، هما وجود عدد كبير من الفلسطينيين النازحين فضلا عن الازدهار الاقتصادي في البلدان النفطية بالمنطقة .

كذلك يتميّز سكان المنطقة بمعدلات مشاركة منخفضة في النشاطات الاقتصادية ، وهو امر يعكس النسبة المئوية العالية للشباب والمعدلات المنخفضة لنشاط النساء برغم ان هذه المعدلات آخذة بالارتفاع في الوقت الحالي .

ويبدو ان العمالة الكلية في المنطقة قد واصلت نموها وان كان بمعدل ابطأ عبر السنتين الاخيرتين وجاء هذا النمو اعلى في الاقتصادات النفطية منه في الاقتصادات غير النفطية كما صحبه تحسن في تركيب القوى العاملة من الناحيتين المهنية والتعليمية .

وكان للمعدلات المنخفضة للمشاركة وما ترتب عليها من نسب اعالة مرتفعة (١) في المنطقة ، مع ما صحبها من عمالة ناقصة أو بطالة مقنّعة واختلال في التركيب السكاني ، أن أدت الى نقص كبير في الانتفاع من طاقات القوى العاملة .

ويتباين التوزيع القطاعي للقوى العاملة ، الى حد بعيد ، فيما بين البلدان الاعضاء . ويظل القطاع الاوّلي مصدرا رئيسيا للعمالة ولكنه أخذ بالتناقص في حين ان القطاع الثاني لا يستوعب سوى جزء صغير من القوة العاملة مما يعكس مرحلة مبكرة من التصنيع واتجاها الى الاخذ ، على صعيد المشاريع الجديدة ، بالتكنولوجيا التي تتطلب كثافة في رأس المال . وقد استوعب التشييد في السنوات الاخيرة جزءا كبيرا نسبيا من العمال الكلية .

وقد افضى الازدهار الاقتصادي في المنطقة الى نقص في اليد العاملة نجم عنه بدوره حراك عمالي كبير تم في داخل المنطقة ، كما تولد عنه ايضا تدفق كبير للعمال من خارج حدودها . وفي اواخر السبعينات ظهر الشرق الاقصى على المسرح بوصفه مصدرا رئيسيا للعمال المهرة والمتخصصين . ويقال ان النمو المذهل في اعداد العمال الوافدين قد خلق بعض المشاكل في البلدان المضيفة (٢) مما اسفر في بعض الحالات عن تشديد الرقابة واتخاذ تدابير تقييدية .

---

(١) في منطقة الاكوا ، يوجد مقابل كل شخص يمارس نشاطا اقتصاديا ثلاثة اشخاص على الاقل لا يمارسون نشاطا ما بين اطفال وكبار في السن ومعوقين .

(٢) كذلك صادفت بلدان المنشأ ايضا مشاكل خاصة بها نتيجة لهجرة اليد العاملة منها .

وعلى الرغم من التأكيد المتزايد في خطط التنمية الوطنية على الجوانب المختلفة للعمالة، الا ان توليد العمالة ما زال بعيدا عن اعتباره هدفا اوليا من اهداف التنمية. كذلك فان التوسع التعليمي الكبير الذي حدث خلال العقد الاخير لم يسر جنبا الى جنب مع متطلبات عملية التنمية مما خلق بالتالي اختلالات هيكلية في سوق العمل.

وقد تميزت تنمية التعليم في منطقة الاكوا بالتوسع السريع في النظم التعليمية على نحو ما يتمثل في ارتفاع نسب القيد بين الاناث وفي تزايد عدد المدرسين، وفي الاخذ بمزيد من التنوع في انماط التعليم وفي الاخذ ايضا باسباب التخطيط. مع ذلك، وبرغم التقدم الذي تم احرازه حتى الان، فما زال مستوى التعليم في كثير من بلدان الاكوا يعاني من جملة امور منها نقص التسهيلات التعليمية وانخفاض نوعيتها وارتفاع معدلات الامية ووجود ثغرات واسعة بين المناهج المدرسية بصورتها الراهنة وبين الاحتياجات التعليمية الفعلية للمنطقة.

اما في مجال الخدمات الصحية فما زالت المنطقة تشهد تحسنا يتجلى في انخفاض معدلات الوفاة وفي ارتفاع معدلات العمر المتوقع. ويتميز القطاع الصحي في طول المنطقة وعرضها بسيادة الخدمات العلاجية وما يتصل بها من خدمات ومنها المستشفيات على سبيل المثال. اما الاهتمام بالطب الوقائي فهو ظاهرة جدت مؤخرا. ومع ذلك فما زالت المرافق الصحية متفاوتة التوزيع على الصعيد القطري، وغالبا ما يجد سكان الريف مشقة بالغة في الوصول الى هذه الخدمات الطبية. وفضلا عن ذلك لا يجد الاطباء البتة اية مغريات تجذبهم للعمل في المناطق الريفية. وبرغم ان كثيرا من الحكومات الاعضاء في الاكوا تبذل محاولاتها لتحسين تقديم الخدمات الصحية لسكانها من اهل الريف، الا انه سيمضي وقت طويل قبل ان توفر للمناطق الريفية نظم صحية كافية بدرجة معقولة.

وقد واصل ادماج المرأة في عملية التنمية بالمنطقة تقدمه في السنوات الاخيرة. ومع ذلك فما زالت ثمة فروق كبيرة فيما بين البلدان الاعضاء بشأن درجة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. الا ان التعليم ظل هو الميدان الذي شهدت فيه، الفرص المتاحة امام المرأة اكبر زيادة.

اما الوضع السكني في منطقة الاكوا فلا يزال يتسم بنقص التشريعات، وندرة الكوادر المتخصصة والاختناقات ونقص الاحلال والافتقار الى التخطيط الشامل. ان المنطقة تستورد معظم مواد البناء الاساسية بما في ذلك الصلب والاسمنت والخشب. حتى ان مواد البناء المنتجة محليا عادة ما يشوبها نقص في العرض. غير ان المنطقة شهدت ايضا زيادة سريعة في استخدام تركيبات الابنية الجاهزة.

وتتسم منطقة الاكوا ايضا بالتباين في معدل التنمية الاجتماعية. وهناك مظاهر للتفاوت بين المناطق الريفية والحضرية، وبين بلد وآخر في المنطقة، سواء في مستوى المعيشة أو في الحصول على فرص العمل والخدمات أو في الظروف الصحية. وما زالت هنالك مشاكل خطيرة برغم الجهود التي بذلت مؤخرا للتخفيف من التباين الاجتماعي والتوسع في التعليم الابتدائي وبناء مؤسسات انمائية ريفية.

ويتعين على البلدان الاعضاء ان تولي في غضون العقد القادم اهتماما زائدا للفئات السكانية الخاصة مثل كبار السن والعجزة واللاجئين والنازحين وتتجلى الحاجة الى اتباع نهج متكامل ومشترك بين القطاعات في مجال التنمية الاجتماعية وذلك حين ينظر في النهوض بالقطاع الريفي. ويحتاج الامر الى التكامل بين تدابير السياسة العامة بطريقة تتيح تجاوز الحدود التقليدية للقطاعات المختلفة.

وقد شرعت جلّ بلدان الاكوا، بدرجات متفاوتة، في وضع خطط وبرامج طموحة في مجال التنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية. وفي كثير من تلك البلدان اضطلع القطاع العام بمسؤوليات متزايدة باطراد في هذه العملية. لكن ثمة عامل يعوق الان عملية التنمية الشاملة في منطقة الاكوا، الا وهو غياب نظام اداري فعّال، فضلا عن الافتقار الى الموظفين المؤهلين في هذا المجال.

وبرغم الرغبة الملحة من جانب الحكومات الاعضاء لحل مشكلة المستوطنات البشرية، فان هذا الحل لا يمكن ان يأتي الا على مراحل نظرا لما يعاني التشييد من قيود وعوامل نقص. ومن هنا يتعين على برامج المستوطنات البشرية ان تشد امكانية انتفاع افضل من الموارد المتاحة. ويمكن لبرنامج قصير الاجل في هذا المضمار ان يركّز على زيادة ناتج المواد والمعدات المتحصلة من واقع الموارد الموجودة، فضلا عن تركيزه على التدريب على المهارات التي يقل المعروض منها ويمكن في نطاق خطة طويلة الاجل العمل على تنمية مصادر جديدة للمواد المطلوبة وايجاد امكانيات جديدة لانتاج المعدات.

لقد افادت بلدان الاكوا، في جهودها الانمائية، أيّما افادة من سبل العلم والتكنولوجيا، لكن ذلك لم يسهم كثيرا في تطوير امكاناتها العلمية والتكنولوجية ويرجع هذا، فيما يرجع، الى اسلوب تسليم المفتاح على الجاهز في تنفيذ المشاريع وهو الذي حد من مشاركة المهارات الوطنية العلمية والتكنولوجية. كذلك تفتقر هذه البلدان الى سياسات فعّالة شاملة في مجال العلم والتكنولوجيا، الامر الذي يحرم عملية التنمية من احد مستلزماتها المهمة وفي احسن الاحوال قلما توضع الاهداف التكنولوجية في الاعتبار لدى اتخاذ قرار بشأن مشاريع التنمية. ان على المنطقة ان تولي اهتماما اكبر لمسألة العلم والتكنولوجيا وان توجه عنايتها لتطوير تكنولوجيا اصيلة وكافية من جهة ولاختيار التكنولوجيا المستوردة الملائمة لها من جهة اخرى.

ان بلدان الاكوا ، مثلها في ذلك مثل كثير من البلدان النامية ، لم تعط في احسن الاحوال الا قدرا ضئيلا من الاهتمام للاعتبارات البيئية في قراراتها الانمائية . وبالنظر الى الصراع بين انماط التصنيع الراهنة وبين الاهداف البيئية (١) فان قضية البيئة تكتسب اهمية متزايدة كلما امعنت كثير من بلدان الاكوا في التصنيع. واذا لم يول اعتبار كاف للعوامل البيئية ، فان من المحتمل ان تتكبد هذه البلدان تكاليف اجتماعية و اقتصادية طائلة بالاضافة الى ما تصاب به من اضرار تكنولوجية بيئية دائمة . ومن هنا يحتاج الامر الى بذل جهود كثيرة تشمل تبنّي سياسات انمائية سليمة من الناحية البيئية لحماية الموارد الطبيعية والبشرية بالمنطقة ولترشيد استخدام هذه الموارد . كذلك فان المسائل البيئية تمثل مجالا مناسبا لا للتعاون فيما بين اقطار المنطقة فحسب وانما للتعاون الدولي ايضا .

---

(١) سوف تكتسب القضية البيئية اهمية اكبر اذا ما وسّعت المنطقة ، على نطاق كبير ما فيها من صناعات ثقيلة وصناعات تحضيرية ، ومنها مثلا تكرير النفط وصناعة البتروكيماويات ، على نحو ما تشير اليه الاتجاهات الحالية .

أولا - المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

ألف - نمو الناتج وهيكله

النمو الكلي والنمو الفردي

على العموم تميزت الظروف الاقتصادية في منطقة الاكوا خلال ١٩٧٧-١٩٧٨ باستمرار زخم النمو على نحو ما شهدته السنوات القليلة السابقة ولكن بشيء من الاعتدال بعد الاتجاهات الاستثنائية التي سادت اثر الارتفاع الحاد في اسعار النفط في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤. وقد يوحي هذا ببداية مرحلة من الاستقرار النسبي. وتشير التقديرات المتاحة عن ١٩٧٨ (الجدول ١) الى ان معدلات النمو الكلي (١) للناتج المحلي الاجمالي تراوحت بالقيمة الحقيقية بين ٦ره في المائة في المملكة العربية السعودية وبين ٢ر١٢ في المائة في العراق. ويضاهي هذا الاداء معدل النمو الذي سجلته البلدان النامية ككل في سنة ١٩٧٨ وقدره ٢ره في المائة. الا انه يعكس من ناحية اخرى بطأ في نمو معظم البلدان الاعضاء، ولكنه يمثل بالنسبة للاردن والجمهورية العربية السورية عودة الى مستويات النمو لما قبل سنة ١٩٧٧.

وتشير المقارنة في اداء النمو، بالاسعار الثابتة والاسعار الجارية، الى استمرار الضغوط التضخمية في المنطقة. ومع ذلك فقد ظل معدل الزيادة في المستوى العام للاسعار معتدلا بصورة نسبية نتيجة لانتهاج سياسات مكافحة التضخم والحد من الانفاق العام على ان ثمة ضغطا تضخميا رئيسيا جاء الى المنطقة من الخارج من جراء اعتماد البلدان الاعضاء على الواردات اعتمادا شديدا.

---

(١) توضح البيانات المتوافرة ان صافي دخل عوامل الانتاج، بخاصة تحويلات العاملين في الخارج قد اسهمت بصورة كبيرة في نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلدان ذات الاقتصادات غير النفطية. كما توضح ايضا دخلا استثماريا سريع النمو عائدا الى البلدان ذات الاقتصادات النفطية فيما ظلت نسبة الناتج القومي الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي ترتفع باطراد. وقد وصل الدخل الاستثماري لخمسة بلدان نفطية في منطقة الاكوا الى ٧ر٧٣ بليون دولار في سنة ١٩٧٧ في حين اقترب من ٩ر٧ بلايين دولار في سنة ١٩٧٨.

الجدول ١ - نمو الناتج الكلي في بلدان منطقة الاكوا في سنوات مختارة

البلد / الفترة	النسبة المئوية لمعدلات النمو السنوية: الناتج القومي الاجمالي (أ) جارية	ثابتة	الناتج المحلي الاجمالي (أ) جارية	ثابتة	القيم المطلقة: الناتج القومي الاجمالي (مليون دولار)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	الناتج القومي الاجمالي للفرد (مليون دولار)
البحرين ١٩٧٦	٤٦ر٢	٢٤ر٣	٤٧ر٨	٢٧ر٢			
١٩٧٧	١٣ر٣	١ر١	٢١ر٨	٨ر٨	١٣٨٦ر١	١٦٥٦ر٣	٥١٣٣ر٧
اليمن ١٩٧٠-١٩٧٣	-	-	٤ر٩	-			
الديمقراطية ١٩٧٦	٣٧ر٣	٣٨ر٢	٢٩ر٠	١٩ر٨			
١٩٧٧	٢٤ر٦	١٥ر١	١٦ر٦	٧ر٠	٥٨٤ر٨	٤٣٥ر٢	٣٣٨ر٢
العراق ١٩٧٠-١٩٧٣	١١ر١	٨ر٣	٨ر٣	٥ر٠			
١٩٧٦	٣٨ر٢	٠٠٠	٣١ر٠	١٢ر١			
١٩٧٧	١١ر٦	٠٠٠	٩ر٤	١٧ر٣			
١٩٧٨	٢١ر٤	٠٠٠	٢٢ر٣	١٢ر٢	٢٢٨٣٠ر١	٢٣٨٤٠ر٩	١٨٥٢ر٠
الأردن ١٩٧٠-١٩٧٣	١٤ر٨	٢ر٢	٨ر٠	٠ر٤			
(الضفة ١٩٧٦	٥٨ر٤	١ر٤٢ (ب)	٤٤ر٢ (ب)	٢٩ر٣ (ب)			
الشرقية) ١٩٧٧	١٤ر٩	٣ر٤ (ب)	١٨ر٩ (ب)	٣ر٨ (ب)			
١٩٧٨	١٤ر٩	٧ر٤ (ب)	١٧ر٦ (ب)	٩ر٩ (ب)	٢٣٣٧ر٥	١٨٣١ر٩	٨٩٠ر٥ (ج)
الكويت (د) ١٩٧٠-١٩٧٣	٢٣ر٠	- ٥ر٦	٢٥ر٠	٢ر٤			
١٩٧٥	١٠ر٥	١٥ر٠	- ٨ر١	-			
١٩٧٦	٠٠٠	٠٠٠	١٢ر٠	١ر٩			
١٩٧٧	٠٠٠	٠٠٠	٥ر٠	٠٠٠	٠٠٠	١٣٥٩١ر١	١٢٠٢٧ر٥ (هـ)

(يتبع)

الجدول ١ - (تابع)

البلد / الفترة	النسبة المئوية لمعدلات النمو السنوية				القيم المطلقة		
	الناتج القومي الاجمالي (أ)		الناتج المحلي الاجمالي (أ)		الناتج القومي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج القومي الاجمالي للفرد
	جارية	ثابتة	جارية	ثابتة	(مليون د ولار)	(مليون د ولار)	(مليون د ولار)
لبنان ١٩٧٠-١٩٧٤	١٣٫١	٧٫١	١٣٫٠	٨٫٦			
١٩٧٦	...	...	- ٤٧٫٦	...			
١٩٧٧	...	...	١٥٧٫٦	...	...	٢٦٧١٫٩	٩٠٨٫٨ (هـ)
عمان ١٩٧٠-١٩٧٨	١٤٫٢	...	١٥٫٠	...			
١٩٧٦	١٧٫٦	...	١٤٫٢	...			
١٩٧٧	١٢٫٤	...	٦٫٤	...			
١٩٧٨	٤٫٨	...	١٫٤	...	٢٢٠٨٫٥	٢٥٨٤٫٤	٢٦٢٩٫١
ب السلكة ١٩٧٠-١٩٧٣	٢٥٫٨	٦٫٤	٢٧٫٠٠	١٥٫٠			
ا العربية ١٩٧٦	٣١٫٩	...	١٧٫٩	٨٫٦			
السعودية (ج) ١٩٧٧	٢٥٫٦	...	٢٤٫٦	١٥٫١			
١٩٧٨	٩٫١	...	٩٫١	٥٫٦	٦٥٤٦١٫٠	٦٤٦٢١٫٩	٨٣١٧٫٨
الجمهورية ١٩٧٠-١٩٧٣	...	...	١٣٫٠	٧٫٢			
العربية ١٩٧٦	...	...	١٩٫٨	٧٫٤			
السورية ١٩٧٧	...	...	١١٫٠	٢٫٦			
١٩٧٨	...	...	١٨٫١	٨٫١	...	٧٧٦٨٫٤	٩٥٩٫١ (هـ)
الامارات ١٩٧٢-١٩٧٣	٧٥٫٥	...	٧٦٫٦	...			
العربية ١٩٧٦	٢٨٫٩	...	٣٠٫٨	...			
المتحدة ١٩٧٧	١٧٫١	...	١٧٫٩	...	١١٨٨٢٫٠	١٣١٨١٫٥	١٣٧٨٤٫٢

(يتبع)

الجدول ١ - (تابـــع)

البلد / الفـــترة	النسبة المئوية لمعدلات النمـــو السنوية				القيـــم المطلقـــة		
	الناتج القومي الاجمالي (أ)		الناتج المحلي الاجمالي (أ)		الناتج القومي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج القومي الاجمالي للفرد
	جاريـــة	ثابتـــة	جاريـــة	ثابتـــة	(مليون د ولار)	(مليون د ولار)	(مليون د ولار)
اليمن (ز) ١٩٧٠-١٩٧٣	٢٠ر٦	٤ر٤	٢١ر٠	٤ر٤			
١٩٧٥	١٦ر٢	٣ر٦	١٥ر٨	٣ر٣			
١٩٧٦	٤٨ر٤	١٢ر٣	٤٥ر٦	١٠ر٢	١٧٠١ر٥	١٦٥٣ر٧	٣٥٠ر٠

المصدر : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، استنادا الى مصادر وطنية ودولية .

(أ) بأسعار السوق ، فيما عدا العراق حيث وردت البيانات حسب تكلفة عوامل الانتاج .

(ب) مخفضا منه الرقم القياسي لتكلفة المعيشة .

(ج) ١٩٧٧ .

(د) للسنوات المالية التي تبدأ في ١ نيسان/ابريل .

(هـ) الناتج المحلي الاجمالي للفرد .

(و) للسنوات المالية التي تنتهي في أواسط العام .

(ز) للسنوات المالية التي تبدأ في ١ تموز/ يوليو .

ان ارقام الدخل الفردى لا تنبئ عن اظهار الفروق المثيرة فيما بين البلدان الاعضاء ، فبلدان الخليج ذات الاقتصادات النفطية تتمتع بمستويات لدخل الفرد تقع ضمن اعلى المستويات في العالم حيث وصلت في الامارات العربية المتحدة الى ١٣٧٨٤ دولارا في سنة ١٩٧٧ . اما البلدان الاعضاء غير النفطية فتقع ضمن فئة البلدان متوسطة الدخل . اما شطرا اليمن اللذان مازالا يعانيان دخولا فردية منخفضة فقد سجلا بعض التحسن في الاونة الاخيرة وهو يعزى اساسا الى تزايد التحويلات وعوائد العمال من الخارج . وعلى الصعيد القطرى ، مازال هناك تفاوت في الدخول ، وهو امر يبدو انه يتفاقم في بعض الحالات مما يسبب مشاكل اجتماعية خطيرة . كما ان هوة الدخل كانت على اشدها بين سكان الحضر وسكان الريف . ومن هنا فان تحقيق توزيع للدخل اكثر تكافؤا امر ينظر اليه على نحو متزايد على انه هدف اجتماعي اقتصادى .

المساهمة القطاعية في الانتاج

تشير الاحصاءات المتاحة الى ان نمو الانتاج الذى تحقق خلال الفترة المستعرضة لم يصحبه اية تغييرات هيكلية ملحوظة ، ذلك ان مساهمة القطاع الزراعي التي شهدت انحدارا شديدا في النصف الاول من السبعينات ولا سيما بعد موجة ارتفاع اسعار النفط في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤ لم تسجل اى انتعاش في السنوات الاخيرة . كما شهد عدد من البلدان الاعضاء تحولا عن الزراعة الى الصناعة الاستخراجية . ويبين الجدول (٢) ان نصيب الزراعة ظل تافها في البلدان ذات الاقتصادات النفطية(١) او ظل منخفضا في بعض البلدان ذات الاقتصادات غير النفطية فلم يزد عن ١٠ في المائة . ان هذا التراجع النسبي في مركز القطاع الزراعي وما تبعه من اثر سلبي على موقف الامداد الغذائي وعلى الهجرة من الريف الى الحضر وعلى موازين المدفوعات في بلدان العجز الاقتصادى ، كل هذا يثير الاهتمام بضرورة العمل على تنمية هذا القطاع ولا سيما في تلك البلدان ، التي تكون فيها امكانيات القطاع الزراعي كبيرة ، مثل العراق والجمهورية العربية السورية .

---

(١) الا ان العراق يمثل اقتصادا اكثر تنوعا ويسهم القطاع الزراعي فيه بحوالي ١٠ في المائة من الانتاج .

الجدول ٢ - هيكل الانتاج - المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية[أ] في عدد من بلدان الاكوا عبر سنوات مختارة (بالنسب المئوية)

البلد / الفترة	الناتج المحلي الاجمالي (بملايين وحدات العملات الوطنية)	الزراعة	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية[ب]	التشييد	النقل	التجارة	جميع النشاطات الاخرى[ج]
			المجموع	النفط					
البحرين ١٩٧٥	٣٦٤ر١	١ر٥	٣٥ر٧	(٣٥ر٦)	١٨ر٠	٨ر١	٦ر٣	١٤ر٦	١٢ر٨
١٩٧٦	٥٣٨ر٠	١ر٣	٣١ر١	(٣٠ر٩)	١٨ر٤	١٠ر١	٥ر٨	١٥ر٣	١١ر٧
١٩٧٧	٦٥٥ر٣	١ر٤	٢٩ر٦	(٢٩ر٥)	١٨ر١	٩ر٥	٥ر٩	١٦ر٣	١١ر٧
اليمن ١٩٧٠-٧١	٦٧ر٣	٢٢ر٢	٠ر١	-	١٥ر٢	٣ر٩	٧ر١	١٩ر٧	٣١ر٨
الديمقراطية ١٩٧٥	٨٩ر٢	١٩ر٩	٠ر٢	-	٩ر٦	٩ر٧	١٠ر٧	١٧ر٧	٣٢ر٢
١٩٧٦	١١٢ر٣	٢١ر٨	٠ر٢	-	١٠ر١	٩ر٢	١٢ر٠	١٧ر٠	٢٩ر٧
العراق[ك] ١٩٧٥	٣٩٠٤ر٠	———	———	٧٦ر٥	———	———	———	١٢ر٤ ———	١١ر١
١٩٧٦	٥١١٣ر٣	———	———	٧٩ر٣	———	———	———	١١ر٦ ———	٩ر١
١٩٧٧	٥٥٩٣ر٤	———	———	٧٧ر٨	———	———	———	١٣ر٧ ———	٨ر٥
١٩٧٨	٦٨٥٨ر٢	———	———	٧٨ر٩	———	———	———	١١ر٣ ———	٩ر٨
الأردن ١٩٧٠-٧١	١٧٩ر٢	١٢ر٧	-	١٢ر٥	-	٥ر٨	٩ر٣	١٨ر٩	٤٠ر٨
١٩٧٥	٢٦٩ر٤	٩ر٧	٦ر١	-	١٢ر٥	٦ر٠	٩ر٢	١٧ر٢	٣٩ر٣
١٩٧٦	٣٥٨ر٥	١٠ر٤	٥ر٠	-	١٦ر٣	٦ر٥	٩ر١	١٨ر١	٣٤ر٦
١٩٧٧	٤٠٣ر٣	١٠ر٤	٤ر٩	-	١٧ر٢	٦ر٧	٨ر٩	١٦ر٤	٣٥ر٥
١٩٧٨	٤٨٠ر٦	١٠ر٦	٤ر٨	-	١٦ر٦	٧ر٣	١٠ر٢	١٦ر١	٣٤ر٤
الكويت ١٩٧٠-٧١	١٦٧٣ر٧	٠ر٣	٦٥ر٢	-	٦ر١	١ر٨	٣ر٣	٦ر٣	١٧ر٠
١٩٧٥	٣٢٧٩ر٢	٠ر٢	٧٠ر٠	-	٧ر٤	٠ر٩	٢ر٦	٥ر٨	١٣ر١

(يتبع)

الجدول ٢ - (تابع)

البلد / الفترة	الناتج المحلي الاجمالي (بملايين وحدات العملات الوطنية)	الزراعة	الصناعات الاستخراجية المجموع	الصناعات الاستخراجية النفط	الصناعات التحويلية (ب)	التشييد	النقل	التجارة	جميع النشاطات الاخرى (ج)
لبنان ٧١-١٩٧٣	٦٢٨٨ر٠	٩ر٣	ـــــــ	٢ر١٦ ـــــــ	ـــــــ	٤ر٤	٧ر٦	٣١ر٧	٣٠ر٨
١٩٧٧	٨٢٠٠ر٠	٨ر٥	ـــــــ	٥ر١٨ ـــــــ	ـــــــ	٣ر٤	٧ر٧	٢٨ر٣	٣٣ر٦
١٩٧٨	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
عمان ٧١-١٩٧٣	١٤٥ر١	١١ر٨		٥٦ر٤	٠ر٧	١٥ر٥	٢ر٢	٣ر٣	١٠ر١
١٩٧٥	٧٢٤ر٢	٢ر٨		٦٧ر٢	٠ر٥	٩ر٨	٣ر٣	٥ر٣	١١ر١
١٩٧٦	٨٢٧ر٠	٢ر٦		٦٤ر١	١ر١	١٠ر٠	٣ر١	٦ر١	١٣ر٠
١٩٧٧	٨٨٠ر١	٢ر٧		٦٠ر٨	١ر٧	٩ر٦	٣ر٢	٧ر٤	١٤ر٦
١٩٧٨	٨٩٢ر٨	٣ر٠		٥٥ر٨	٢ر٢	٩ر٦	٣ر٧	٨ر١	١٧ر٦
المملكة ٧١-١٩٧٣	٣٠٥٧٦ر٠	٣ر٦	١ر٠٦	(٥٩ر٩)	٨ر٢	٤ر٤	٥ر٧	٤ر٢	١٣ر٨
العربية ١٩٧٥	١٣٩٥٩٩ر٦	١ر٠	٢ر٥٧	(٧٥ر٠)	٤ر٥	٥ر٥	١ر٦	٢ر٨	٨ر٤
السعودية ١٩٧٦	١٦٤٥٢٦ر٠	١ر٠	٩ر٦٦	(٦٦ر٥)	١ر٥	٩ر٦	٢ر٥	٣ر٨	١١ر٢
١٩٧٧	٢٠٥٠٥٦ر٢	٠ر٩	٠ر٦٣	(٦٢ر٣)	٤ر٦	١٢ر٥	٣ر٣	٤ر١	١١ر٥
١٩٧٨	٢٢٣٧٤٦ر٨	١ر٠	٥٦ر٨	(٥٦ر٠) (هـ)	٤ر٥	١٤ر٣	٤ر٤	٤ر٩	١٣ر٩
الجمهورية ٧١-١٩٧٣	٨٥٨٤ر٢	٢٢ر١	ـــــــ	١٩ر٨ ـــــــ	ـــــــ	٤ر٠	١٠ر٠	١٨ر٢	٢٥ر٩
العربية ١٩٧٥	١٩٥٣٥ر٧	١٧ر٩	ـــــــ	٢٢ر٧ ـــــــ	ـــــــ	٥ر٥	٧ر١	٢٢ر١	٢٤ر٧
السورية ١٩٧٦	٢٣٤٠٩ر١	١٩ر٩	ـــــــ	٢٠ر٦ ـــــــ	ـــــــ	٦ر٥	٥ر٢	٢٢ر٩	٢٤ر٩
١٩٧٧	٢٥٩٩٣ر٣	١٩ر٧	ـــــــ	١٨ر٨ ـــــــ	ـــــــ	٧ر٢	٤ر٥	٢٥ر٥	٢٤ر٣
١٩٧٨	٣٠٦٨٥	١٩ر٨	ـــــــ	٢٠ر٦ ـــــــ	ـــــــ	٦ر٩	٥ر٤	٢٢ر٨	٢٤ر٥
الامارات ٧١-١٩٧٣	٨٩٢٨ر٠	١ر٦	٠٠٠	٦٦ر٣	٣ر٦	٥ر٦	٦ر٥	٧ر١	٩ر٣
العربية ١٩٧٥	٣٣٤٨٠ر٤	٠ر٨	٠٠٠	٧١ر٦	١ر٨	٧ر٣	٣ر٧	٦ر٨	٨ر٠
المتحدة ١٩٧٦	٤٣٨٨٣ر٦	٠ر٨	٠٠٠	٦٧ر٦	٢ر٢	٨ر٥	٤ر٢	٦ر٧	١٠ر٠
١٩٧٧	٥١٨٧٢ر٢	٠ر٩	٠٠٠	٦٢ر٩	٢ر٨	٩ر٩	٤ر٩	٧ر٥	١١ر١
اليمن ٧١-١٩٧٣	٢٦٢١ر٧	٥٠ر٦	٠ر٧	ـ	١ر٥	٥ر٢	٣ر٢	١٦ر٥	١٨ر٧
١٩٧٥	٥١٨١ر٠	٤٤ر٥	٠ر٦	ـ	٢ر٥	٤ر٤	٢ر٩	٢١ر٩	٢٠ر٥
١٩٧٦	٧٥٤٥ر٠	٣٥ر٢	١ر٠	ـ	٥ر٠	٨ر٢	٢ر٧	٢٢ر٠	٢٥ر٩

(يتبع)

الجدول ٢ - (تابـــع)

المصدر : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، استنادا الى مصادر وطنية ودولية .

(أ) الناتج المحلي الاجمالي ،بسعر تكلفة عوامل الانتاج ، للاردن ودولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، وبأسعار السوق لبقية البلدان .

(ب) بما في ذلك الكهرباء والغاز والمياه ، ويمثل تكرير النفط النشاط الرئيسي في مجال الصناعات التحويلية في البحرين والمملكة العربية السعودية . على ان نصيب هذا القطاع ظل يتناقص في اليمن الديمقراطية بمضي الزمن من ٢٢ر٠ في سنة ١٩٧٠ الى ما يقارب الصفر في ١٩٧٥ .

(ج) تشمل بصفة رئيسية قطاعي الادارة العامة والدفاع .

(د) المعلومات حول التوزيع القطاعي للانتاج متوافرة حتى سنة ١٩٧٦ . وخلال الفترة ١٩٧٥-١٩٧٦ كان متوسط نصيب كل من الزراعة ، والصناعات الاستخراجية ، والصناعات التحويلية ، والتشييد (قطاعات انتاج السلع) هو على التوالي ٥ر٧ و ٤ر٥٥ و ٧ر٠ و ٥ر٠ في المائة ، بينما بلغ نصيبا الاستيراد والتجارة (قطاعا التوزيع) ٣ر٤ و ٦ر٤ في المائة على التوالي .

(هـ) التقدير موضوع على اساس نفس النسبة المئوية لنصيب قطاع النفط من الصناعات الاستخراجية في ١٩٧٧ .

ملحوظة : أنظر الحواشي (ب) - (د) بالجدول (١) .

ان الزيادات في نصيب الصناعات الاستخراجية من الناتج الاجمالي ، وهي الزيادات التي تحققت في النصف الاول من السبعينات ،قد حافظت على مستواها بصورة عامة ، في الفترة التي تلت ذلك ، ولكن كانت هناك بعض الاستثناءات التي تعكس ما حدث من تسويات في احوال السوق العالمية اكثر مما تعكس وجود تغير هيكلي اساسي .

وتبدو مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الاجمالي ،وهي التي بلغ متوسطها حوالي ١٠ - ١٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي (١) ، مساهمة متواضعة اذا ما نظر اليها في ضوء الاستثمارات الكبيرة التي جرى توظيفها في هذا القطاع خلال السبعينات.

ويكتسب قطاعا التوزيع والخدمات في البلدان ذات الاقتصادات غير النفطية اهمية خاصة باعتبار انهما يساهمان باكثر من ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في معظم الحالات. بيد ان نصيب الخدمات يتدنى في البلدان ذات الاقتصادات النفطية ليصل الى نصف النسبة السابقة تقريبا . ومع ذلك يظهر قطاع التجارة والادارة العامة في مجموعتي البلدان كلتيهما قطاعين بارزين في تركيب الخدمات.

الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي

التقديرات المتعلقة باستخدامات الناتج المحلي الاجمالي لسنة ١٩٧٨ متوفرة لبلدين فقط هما عمان والمملكة العربية السعودية (الجدول ٣) . ومع ذلك فمن المحتمل ان يكون النمط العام للانفاق في السنوات القليلة الاخيرة قد بقي ،بصورة اساسية ، على ما كان عليه . وحسب آخر الاحصاءات المتاحة ،بقي نصيب الاستهلاك في البلدان ذات الاقتصادات غير النفطية بالغ الارتفاع. وبهذا زادت نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلي الاجمالي في هذه البلدان ،فيما عدا الجمهورية العربية السورية ، على واحد صحيح في ١٩٧٧ . وقد تنسى تحقيق ذلك بفضل ما تدفق على هذه البلدان من تحويلات كبيرة من مواطنيها العاملين بالخارج .

---

(١) في البحرين والاردن شهدت نشاطات الصناعات التحويلية توسعا سريعا في السنوات الاخيرة فاسهمت في سنة ١٩٧٧ بنسبتي ١٨ في المائة و ١٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في البحرين والاردن على التوالي .

الجدول ٣ - هيكل الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي في عدد من بلدان منطقة الاكوا
في سنوات مختارة (بالنسب المئوية)

البلد / الفترة	الناتج المحلي الاجمالي (بملايين وحدات العملات الوطنية)	الاستهلاك			التكوين الاجمالي لرأس المال		الصادرات من السلع والخدمات	الواردات من السلع والخدمات
		المجموع	الخاص	الحكومي	المجموع	تغيرات في الاحتياطي		
اليمن ١٩٧٥	١٩ر٩	١١٦ر٠	٨٥ر٠	٣١ر٠	٣٤ر٠	(٦ر٠)	٥٠ر٠(أ)	——— (أ)
الديمقراطية ١٩٧٦	١٢٨ر٩	١١٢ر٠	٨٢ر٠	٣٠ر٠	٣٩ر٠	(٥ر٠)	٥١ر٠(أ)	——— (أ)
١٩٧٧	١٥٠ر٠	١٠٨ر٧	٨١ر٣	٢٧ر٤	٤٦ر٠	(٥ر٠)	٢٤ر٠	٧٨ر٧
العراق ٧١-١٩٧٣	١٥٣٤ر٧	٦٣ر٩	٤١ر١	٢٢ر٨	١٨ر١	(٣ر٠)	٣٩ر٤	٢١ر٤
١٩٧٥	٤٠٢٢ر٤	٥٦ر٣	٣٣ر٥	٢٢ر٨	٣٠ر٣	(١١ر٤)	٥٧ر٩	٤٤ر٥
الاردن ٧١-١٩٧٣	٢٠٣ر٩	١١٩ر٤	٨٥ر٤	٣٤ر٠	١٩ر١	(٠ر٦)	١٧ر٢	٥٥ر٧
١٩٧٥	٢٧٨ر٦	١٣٣ر٥	٩٤ر٠	٣٩ر٥	٣١ر٩	(٠ر٣)	٤٢ر٧	١٠٨ر١
١٩٧٦	٤٠١ر٧	١١٦ر٨	٨٤ر٤	٣٢ر٤	٤٠ر٤	(٣ر٠)	٤٧ر٨	١٠٥ر٠
١٩٧٧	٤٧٧ر٦	١٢٠ر٥	٨٧ر٠	٣٣ر٥	٣٨ر٤	(١ر٢)	٥٠ر٧	١٠٩ر٦
الكويت ٧١-١٩٧٣	١٦٧٣ر٧	٣٤ر٦	١٧ر٤	١٧ر٢	٨ر٥	(٠ر١)	٧٣ر٥	١٦ر٦
١٩٧٥	٣٢٧٩ر٢	٣٣ر٩	١٨ر١	١٥ر٨	٧ر٨	(٠ر٣)	٨٠ر٨	٢٢ر٥
١٩٧٦	٣٦٧٢ر٠	٣٧ر٣	٢٠ر٠	١٧ر٣	١٢ر٩	(٠ر٤)	٧٩ر٤	٢٩ر٥
١٩٧٧	٣٨٥٤ر٠	٤٤ر٨	٢٣ر٧	٢١ر١	١٨ر١	(٠ر٤)	٧١ر٥	٣٤ر٣
لبنان ٧١-١٩٧٣	٦٢٨٨ر٠	٨٧ر٠	٧٧ر٨	٩ر٢	٢٠ر٦	-	٤٦ر٧	٥٤ر٣
١٩٧٧	٨٢٠٠ر٠	١١٢ر٥	٠٠٠	٠٠٠	٢٠ر٩	٠٠٠	١٨ر١	٥١ر٥
عمان ٧١-١٩٧٣	١٤٥ر١	٥١ر٢	٢٢ر٠	٢٩ر٢	٢٨ر١	٠٠٠	٦١ر٩	٤١ر٢
١٩٧٥	٧٢٤ر٢	٤٧ر٥	١٥ر٩	٣١ر٦	٣٥ر٦	٠٠٠	٦٧ر٦	٥٠ر٧
١٩٧٦	٨٢٧ر٠	٤٣ر٧	١٤ر٢	٢٩ر٥	٣٨ر٨	٠٠٠	٦٦ر٧	٤٩ر٢
١٩٧٧	٨٨٠ر١	٤٨ر٥	٢٣ر٢	٢٥ر٣	٣٥ر٣	٠٠٠	٦٣ر٦	٤٧ر٤
١٩٧٨	٨٩٢ر٨	٥٧ر٩	٢٩ر٩	٢٨ر٠	٣١ر٥	٠٠٠	٦١ر٩	٥١ر٣

(يتبع)

الجدول ٣ - (تابـــع)

البلد / الفترة	الانتاج المحلي الاجمالي (بملايين وحدات العملات الوطنية)	الاستهلاك			التكوين الاجمالي لرأس المال		الصادرات	الواردات
		المجموع	الخاص	الحكومي	المجموع	تغيرات في الاحتياطي	من السلع والخدمات	من السلع والخدمات
المملكة ٧١-١٩٧٣	٣٠٥٩٤٠ر٠	٣٨ر٩	٢٤ر٠	١٤ر٩	١٢ر٧	(١ر)	٧٠ر٢	٢١ر٨
العربية ١٩٧٥	١٣٩٦٠٠ر٠	٢٤ر٢	١٢ر٨	١١ر٤	١٣ر٣	(٥ر)(ب)	٨٢ر٠	١٩ر٥
السعودية ١٩٧٦	١٦٤٥٢٦ر٠	٣٢ر٠	١٤ر٤	١٧ر٦	٢١ر٠	(٥ر)	٧٣ر١	٢٦ر٠
١٩٧٧	٢٠٥٠٥٦ر٠	٣٦ر٦	١٦ر٦	٢٠ر٠	٢٥ر٥	(٤ر)	٦٨ر٤	٣٠ر٦
١٩٧٨	٢٢٣٧٤٧ر٠	٤٣ر٨	٢٢ر٨	٢١ر٠	٣٠ر٤	(٤ر٠)	٦٢ر٤	٣٦ر٦
الجمهورية ٧١-١٩٧٣	٨٥٣٤ر٢	٨٥ر٨	٦٦ر٥	١٩ر٣	١٨ر٢	٠٠٠	٢١ر٩	٢٥ر٩
العربية ١٩٧٥	١٩٥٣٥ر٧	٨٥ر٨	٦٤ر٦	٢١ر٢	٢٨ر٢	٠٠٠	٢٤ر٩	٣٨ر٩
السورية ١٩٧٦	٢٣٤٠٩ر١	٨٢ر١	٦٠ر٦	٢١ر٢	٣٣ر٤	٠٠٠	٢٢ر٩	٣٨ر٤
١٩٧٧	٢٥٩٩٣ر٣	٨٢ر٧	٦٢ر٣	٢٠ر٤	٣٩ر٥	٠٠٠	٢١ر٩	٤٤ر١
الامارات ٧٢- ١٩٧٣	٨٩٢١ر٤	٢٥ر٨	١٣ر٥	١٢ر٣	٢٦ر٢	(٣ر٥)	٨٣ر٨	٣٥ر٨
العربية ١٩٧٥	٣٣٣٤٩ر٤	٢٢ر٦	١١ر٩	١٠ر٧	٢٨ر٩	(٢ر٣)	٨٤ر٨	٣٦ر٣
المتحدة ١٩٧٦	٤٣٦٣٧ر٧	٢٢ر٨	١١ر٧	١١ر١	٣٠ر٧	(١ر٩)	٨٠ر٨	٣٤ر٣
١٩٧٧	٥١٤٦٠ر٤	٢٦ر٧	١٥ر٤	١١ر٣	٣٣ر٦	(٢ر٢)	٧٦ر٩	٣٧ر٢
اليمن ٧١- ١٩٧٣	٢٦٢١ر٧	١٠٣ر٨	٩٢ر١	١١ر٧	١٨ر٣	(٣ر٧)	٤ر٤	٢٦ر٥
١٩٧٥	٥١٨١ر٠	١٠٥ر٧	٩٢ر٦	١٣ر١	٢٢ر٦	(٧ر٧)	٧ر٧	٣٦ر٠
١٩٧٦	٧٥٤٥ر٠	١٠٥ر١	٩٢ر٤	١٢ر٧	٣٤ر٧	(١٢ر٠)	٦ر٧	٤٦ر٥

المصدر : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، استنادا الى مصادر وطنية ودولية .

(أ) الميزان التجاري .

(ب) بما في ذلك السهو والخطأ .

ملحوظة : للسنوات المالية التي تبدأ من ١ تموز/ يوليو .

ويختلف توزيع الاستهلاك على القطاع الخاص والقطاع العام. اختلافا ملحوظا في البلدان ذات الاقتصادات النفطية عنه في البلدان ذات الاقتصادات غير النفطية ؛ ففي البلدان ذات الاقتصادات النفطية يكاد يكون نصيبا القطاعين متساويين وان كان الحد من الانفاق العام الذى جرى العمل به في محاولة لاحتواء معدل التضخم في سنتي الرواج ١٩٧٥-١٩٧٦ ، قد اسفر عن استئثار الاستهلاك الخاص بنصيب اكبر نسبيا. ومع ذلك فقد ظل الانفاق الاستهلاكي في مجموعه يمثل جانبا معتدلا نسبيا من مجموع الناتج ، بما أتاح تراكما ملحوظا للمدخرات.

ويتميز الاستهلاك الخاص في البلدان ذات الاقتصادات غير النفطية بزيادة ملحوظة عن الاستهلاك العام برغم ان نصيب القطاع الاخير آخذ في الارتفاع تدريجيا في بعض البلدان (١).

وقد حقق نصيب التكوين الاجمالي لرأس المال من الناتج المحلي الاجمالي نموا لم يسبق له مثيل في منتصف السبعينات في الغالبية العظمى من البلدان الاعضاء. وقد شجع هذا حملة التصنيع والحاجة الى توفير البنية الاساسية المتعلقة به ، كما انه تأتى من خلال اليسر المالي النسبي الذى شهدته المنطقة في فترة ما بعد عام ١٩٧٣. وكما يوضح الجدول (٣) فانه لا تتوافر معلومات عن تكوين رأس المال بعد سنة ١٩٧٧ ، وان كان هناك من الاسباب ما يدفع الى الاعتقاد بأن الانفاق الاستثمارى قد تباطأت خطاه بعد هذا التاريخ فجاء انعكاسا للسياسات التي اتخذتها الحكومات لمكافحة التضخم. ومع ذلك فقد ظل مستوى الاستثمار الذى تحقق في ١٩٧٦ - ١٩٧٧ مرتفعا على نحو استثنائي (اذ تراوح بين ٣٠ في المائة و ٤٦ في المائة (٢) من مجموع الناتج).

ويبرز القطاع الخارجي بشكل ملحوظ في اقتصادات البلدان الاعضاء. وفي حين ان هذه الظاهرة قد تعزز اهمية المنطقة على الساحة الاقتصادية الدولية ، الا ان في انفتاح المنطقة الشديد وما يترتب عليه من تبعية اقتصادية ما يبعث على القلق العميق. ان حقيقة شدة تأثر اقتصاد المنطقة بالعوامل الخارجية انما تنبع من اعتماد معظم بلدانها على واحدة أو اكثر من السلع الاولية للحصول على معظم الدخول من صادراتها. كما ان

---

(١) كان الاستهلاك الخاص في اليمن يمثل في ١٩٧٦/١٩٧٧ ٨٨ في المائة من الانفاق الاستهلاكي الكلي.

(٢) الكويت ولبنان استثناء ان ملحوظان في هذا الصدد. ويفسر الوضع في لبنان ، ثم المستويات المرتفعة التي سجلتها الاستثمارات بالكويت في وقت سابق ، التواضع في الحجم النسبي لاستثمارات هذين البلدين حاليا.

هذه البلدان تعتمد على الاسواق الخارجية في توفير قدر كبير من استهلاكها ومتطلباتها من المواد الخام وللحصول على جل احتياجاتها من السلع الرأسمالية والتكنولوجيا . وتنعكس هذه الظاهرة في رجحان نصيب الصادرات في البلدان ذات الاقتصادات النفطية وفي ارتفاع نصيب الواردات في البلدان الاخرى . مع ذلك فقد اظهر نصيب الصادرات انخفاضا نسبيا بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٧ ، كما يبين الجدول (٣) فوصل الى ما يقارب ثلثي مجموع الانتاج في البلدان ذات الاقتصادات النفطية والى خمس الانتاج في البلدان ذات الاقتصادات غير النفطية(١) . وفي الوقت نفسه ، عكس نصيب الواردات زيادات هامة قد تعزى بدرجة كبيرة الى برامج التنمية التي ظلت تشهد توسعا مطردا . وقد كان نصيب الواردات من الناتج المحلي الاجمالي ، على نحو ما كان عليه الحال في ١٩٧٧ ، يتباين الى حد كبير فيما بين البلدان الاعضاء حيث تراوح ما بين ٣٤ في المائة في الكويت و ١١٠ في المائة في الاردن .

توزيع وتركيب التكوين الاجمالي لراس المال الثابت

بحلول سنة ١٩٧٧ / ١٩٧٨ بلغت أوجه الانفاق الاستثماري في معظم بلدان الاكوا حوالي ثلث انتاجها الكلي . وقد حدث هذا التوسع بصورة رئيسية في القطاع العام مع تركيزه على البنية الاساسية والصناعات الثقيلة .

وقد هيأ الانفاق الحكومي المتزايد مناخا مواتيا للاستثمار الخاص برغم ان نصيب استثمارات القطاع العام قد حافظ على ارتفاعه في ١٩٧٧ / ١٩٧٨ حيث كان يصل الى مابين ضعفي واربعة اضعاف الاستثمار الخاص (الجدول ٤) . اما في اليمن الديمقراطية التي تمثل حالة متطرفة فلم يزد الاستثمار الخاص في ١٩٧٧ على ثلاثة في المائة من مجموع الاستثمارات .

وكما يوضح الجدول (٥) كان نصيب الزراعة من مجموع الاستثمارات متواضعا في السنوات الاخيرة(٢) وبخاصة اذا ما قيم في ضوء ما يطلب من هذا القطاع لتحقيق الاهداف الانمائية المخطط لها . هذا ومن المعتقد انه لم تحدث في العراق أية تحولات اساسية لصالح الزراعة في السنوات الاخيرة .

---

(١) الاردن واليمن استثناءان ملحوظان فقد ارتفع نصيب الصادرات ليصل الى ٥٠ في المائة من مجموع الانتاج في الاردن في ١٩٧٧ في حين ظل عند مستواه المنخفض البالغ ٧ في المائة في اليمن في سنة ١٩٧٦ .

(٢) بلغ ٨ في المائة بالجمهورية العربية السورية في ١٩٧٧ ، و ١٤ في المائة في اليمن في ١٩٧٥ .

الجدول ٤ - التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت : النسبة المئوية لنصيبه من الناتج المحلي الاجمالي وتوزيعه على القطاعين الخاص والعام في سنوات مختارة

البلد / الفترة		التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت (بملايين وحدات العملات الوطنية)	نصيبه من الناتج المحلي الاجمالي	توزيعه	
				القطاع الخاص	القطاع العام
اليمن	١٩٧٥	٢٨ر٢	٢٨ر٠	٥ر٣	٩٤ر٧
الديمقراطية	١٩٧٦	٤٤ر٠	٣٤ر٠	٤ر١	٩٥ر٩
	١٩٧٧	٦٢ر٠	٤١ر٠	٣ر٢	٩٦ر٨
العراق	١٩٧١- ١٩٧٣	٢٣٣ر٥	١٥ر١	٣٩ر٢	٦٠ر٨
	١٩٧٥	٧٦١ر٢	١٨ر٩	١٧ر٠	٨٣ر٠
	١٩٧٦	١ ٣٣٦ر٥	٢٢ر٥	١٦ر٨	٨٣ر٢
	١٩٧٧	١ ٢٥٩ر٢	٢١ر٨	٢٠ر٣	٧٩ر٧
	١٩٧٨	١ ٥٧٣ر٥	٢٢ر٣	١٩ر٩	٨٠ر١
الأردن	١٩٧١- ١٩٧٣	٣٨ر١	١٨ر٥	٣٠ر١	٦٩ر١
	١٩٧٥	٩٦ر٩	٣١ر٦	١٧ر٣	٨٢ر٧
	١٩٧٦	١٥٤ر٤	٣٧ر٧	...	...
	١٩٧٧	١٧٥ر٢	٣٧ر٢	...	...
الكويت	١٩٧١- ١٩٧٣	١٣٩ر٨	٨ر٥	٣٦ر٩	٦٣ر١
	١٩٧٥	٢٤٦ر٣	٧ر٥	٤٣ر٣	٥٦ر٧
	١٩٧٦	٤٦٠ر٢	١٢ر٥	٢٨ر٨	٧١ر٢
	١٩٧٧	٦٨٢ر٠	١٧ر٧		
عمان	١٩٧١- ١٩٧٣	٤٠ر٧	٢٨ر١	٣٥ر١	٦٤ر٩
	١٩٧٥	٢٥٨ر٠	٣٠ر٢	١٩ر٤	٨٠ر٦
	١٩٧٦	٣٢١ر٢	٢٩ر٢	١٨ر٨	٨١ر٢
	١٩٧٧	٣١٠ر٨	٢٧ر٠	٢٦ر٠	٧٤ر٠
	١٩٧٨	٢٨١ر٠	٣١ر٥	٣٢ر٣	٦٧ر٧

(يتبع)

الجدول ٤ - (تابـــع)

البلد / الفترة	التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت (بملايين وحدات العملات الوطنية)	نصيبه من الناتج المحلي الاجمالي	توزيعه	
			القطاع الخاص	القطاع العام
المملكة العربية السعودية	١٩٧١-١٩٧٣ ٤ ٠٠٩ر٧	١٢ر٩	٦٠ر٥ (أ)	٣٩ر٥
	١٩٧٥ ١٧ ٨٤١ر٠	١٢ر٨	٥٠ر٦ (أ)	٤٩ر٤
	١٩٧٦ ٣٣ ٧٠٥ر٠	٢٠ر٥	٣٧ر٦ (أ)	٦٢ر٤
	١٩٧٧ ٥١ ٤١٦ر٠	٢٥ر١	٣٦ر٠ (أ)	٦٤ر٠
	١٩٧٨ ٦٧ ١٣٦ر٠	٣٠ر٠	...	...
الجمهورية العربية السورية	١٩٧١-١٩٧٣ ١ ٥٧٧ر٠	١٨ر٢	٤٠ر١	٥٩ر٩
	١٩٧٥ ٥ ٥١٤ر٠	٢٨ر٢	٣٥ر٠	٦٥ر٠
	١٩٧٦ ٧ ٨٢٩ر٠	٣٣ر٤	٢٧ر٢	٧٢ر٨
	١٩٧٧ ١٠ ٢٧٠ر٠	٣٩ر٥	٣١ر٦	٦٨ر٤
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٤-١٩٧٣ ١ ٩١٩ر٧	٢٢ر٧	٦٣ر٩	٣٦ر١
	١٩٧٥ ٥ ٢٩٠ر٧	٢٤ر٤	٥٤ر٩	٤٥ر١
	١٩٧٦ ٦ ٠٢١ر٩	٢٠ر٩	٤٦ر٦	٥٣ر٤
	١٩٧٧ ١٦ ١٣٩ر٤	٣١ر٤	٤٠ر١	٥٩ر٩
اليمن	١٩٧١-١٩٧٣ ٣٧٩ر٣	١٤ر٥	٣٤ر٠	٦٦ر٠
	١٩٧٥ ٧٧٣	١٤ر٩	٣٣ر٠	٦٧ر٠
	١٩٧٦ ٢ ٠١٦	٢٦ر٧	...	...

المصدر : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، استنادا الى مصادر وطنية ودولية .

(أ) بما في ذلك الاستثمار في قطاع النفط .

الجدول ٥ - توزيع التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت ، في سنوات مختارة (بالنسب المئوية)

البلد / الفترة	حسب النشاط الاقتصادي (أ)				حسب نوع الأصول			
	الزراعة	الصناعات الاستخراجية (ب)	الصناعات التحويلية (ج)	النقل والمواصلات	التشييد المجموع	التشييد السكني	آلات ومعدات	معدات النقل
العراق ١٩٧١-٧٣	١٣ر٧	٧ر٣	٢٧ر٨	١٣ر٣	٥٨ر٨	(١٦ر٣)	٣١ر٨	٩ر٤
١٩٧٥	٦ر٦	١٥ر٥	٣٠ر١	١٣ر٠	٥٢ر٣	(١١ر٢)	٢٩ر٦	٢٤ر١
١٩٧٦	———	٤٩ر٧ (د)	———	٣٤ر٠ (هـ)	...	...	...	...
١٩٧٧	———	٥٢ر٥ (د)	———	٢١ر٤ (هـ)	...	...	...	...
١٩٧٨	———	٥٣ر١ (د)	———	٢١ر٥ (هـ)	...	...	...	...
الأردن ١٩٧١-٧٣	...	...	...	...	٦٩ر٠	(٢٩ر٣)	١٢ر٧	١٨ر٣
١٩٧٥	...	...	...	...	٧٠ر٨	(٢٧ر٥)	١٢ر١	١٧ر١
١٩٧٦	...	...	...	...	٧١ر٦	(٢٥ر٥)	١٣ر٧	١٤ر٧
المملكة ١٩٧١-٧٣		٢٥ر١						
العربية ١٩٧٥	...	٢٤ر٦	...	...	٧٥ر١	(١٩ر٥)	١٢ر٥	١٢ر٤
السعودية ١٩٧٦	...	١٢ر٥	...	...	٨٠ر٥	(١٥ر٣)	٩ر٣	١٠ر٢
١٩٧٧	...	١ر٤	...	...	٧٤ر٠	(١٥ر٠)	١٥ر٦	١٠ر٤
١٩٧٨	...	...	...	...	٧٧ر٣	(١١ر١)	١٣ر٤	٩ر٣
الجمهورية ١٩٧١-٧٣	٢١ر٢	٢٦ر٢	٦ر٢	١٠ر٥	٦٠ر١	(٢٣ر٢)	٣٢ر٦	٧ر٣
العربية ١٩٧٥	١٣ر٣	١٥ر١	٢٨ر٦	١١ر٣	٥٢ر٣	(١٥ر٣)	٣٠ر٠	١٧ر٧
السورية ١٩٧٦	٦ر٥	٢٣ر٦	٢٥ر٧	١٤ر٩	٥١ر٤	(١٤ر٨)	٣٣ر٨	١٤ر٨
١٩٧٧	٧ر٧	١٩ر٣	٢٦ر٨	١٥ر٩	٤٨ر٣	(١٤ر٢)	٤٢ر٤	٩ر٣
الامارات ١٩٧٢-٧٣	١ر٠	٢٣ر١	٢٠ر٦	٢٧ر٢	...	...	...	...
العربية ١٩٧٥	٦ر	٨ر٩	٣٩ر٦	٢٣ر٢	...	...	...	...
المتحدة ١٩٧٦	٨ر	٦ر٥	٣٤ر٣	٢٨ر٥	...	...	...	...
١٩٧٧	٨ر	٥ر٣	٢٩ر١	٣٤ر٠	...	...	...	...

(يتبع)

الجدول ٥ - (تابع)

البلد / الفترة	حسب النشاط الاقتصادي (أ)				حسب نوع الأصول			
	الزراعة	الصناعات الاستخراجية (ب)	الصناعات التحويلية (ج)	النقل والمواصلات	المجموع	التشييد السكني	الآلات ومعدات	معدات النقل
اليمن ٧١-١٩٧٣	١٣ر٥	٤ر٤	—	٢٢ر٠	٨١ر٦	(٤٨ر٧)	١٨ر٤	—
١٩٧٥	١٣ر٧	٦ر٦ (د)	—	٢٠ر٠	٦٥ر٧	(٣٧ر٠)	٣٤ر٣	—

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، استنادا الى مصادر وطنية ودولية .

(أ) توزيع الاستثمار الثابت حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية فقط ولهذا لا يصل المجموع الى ١٠٠ .

(ب) بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، الاستثمار هنا يتعلق بالنفط فقط وبالنسبة للجمهورية العربية السورية فانه يشمل الكهرباء والغاز والمياه .

(ج) بما في ذلك الكهرباء والغاز والمياه .

(د) قطاع انتاج السلع .

(هـ) قطاع التوزيع .

ملحوظة: أنظر الحاشيتين (ج) و (د) من الجدول ١ .

وقد وصلت جملة الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية (التعدين والمحاجر) والصناعات التحويلية في غالبية بلدان الاكوا الى مستويات قياسية في السنوات الاخيرة، اذ كان مجموع نصيب هذين القطاعين في ١٩٧٧ حوالي ٤٥ في المائة في كل من العراق والجمهورية العربية السورية و ٣٥ في المائة في الامارات العربية المتحدة[1]. وفي حين تبين هذه الاتجاهات مدى كثافة الجهود المبذولة من اجل التصنيع، الا انها تعكس ايضا التأكيد على الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية. ولقد كان نصيب الاستثمار في قطاعي النقل والمواصلات في كل من العراق والجمهورية العربية السورية (حوالي ١٥ في المائة) في حين وصل في الامارات العربية المتحدة واليمن الى حوالي ثلث المجموع.

ان تحليل الاستثمار حسب نوع الاصول (الجدول ٥) يشير الى ان التشييد تلقى باطراد اكبر المخصصات اذ وصلت الى ثلثي المجموع في معظم الحالات. ومع ان الرواج الذي حدث في مجال التشييد في فترة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ قد خفت اندفاعته الى حد ما في السنوات الاخيرة، الا ان نصيب التشييد من الاستثمار الثابت ظل مرتفعا ووصل في المملكة العربية السعودية الى ٧٧ في المائة في سنة ١٩٧٨.

اما نصيب الآلات والمعدات فقد كان اعلى الانصبة في العراق والجمهورية العربية السورية وذلك في حين شهد هذا القطاع في المملكة العربية السعودية هبوطا من ١٥ر٦ في المائة في ١٩٧٧ الى ١٣ر٤ في المائة في سنة ١٩٧٨. واخيرا بلغ نصيب معدات النقل حوالي ثلث مجموع الاستثمارات في كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية في الفترة ١٩٧٧-١٩٧٨.

الاستثمار الادخاري

اختلفت انماط الانفاق، على نحو ما لوحظ آنفا، اختلافا هاما ما بين بلدان الاكوا فقد كان نصيب الاستهلاك من الانتاج الكلي منخفضا بصورة نسبية في البلدان ذات الاقتصادات النفطية في حين كان مرتفعا بصورة استثنائية في الاقتصادات غير النفطية. ومن هنا فان المدخرات المحلية مثلت، كما يوضح الجدول (٦)، نصيبا كبيرا من الانتاج الكلي في بلدان المجموعة الاولى فبلغ ٧٣ في المائة في سنة ١٩٧٧ في الامارات العربية المتحدة.

---

(١) في ١٩٧٧ استوعب قطاع الصناعات التحويلية حوالي ٢٧ في المائة و٢٨ في المائة على التوالي من التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت في كل من الجمهورية العربية السورية والامارات العربية المتحدة.

الجدول ٦ - المدخرات المحلية والتكوين الاجمالي لرأس المال (أ) ورصيد الموارد بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي في سنوات مختارة

البلد / الفترة		المدخرات المحلية(ب)	التكوين الاجمالي لرأس المال	رصيد الموارد(ج)
اليمن الديمقراطية	١٩٧٥	- ١٦ر٠	٣٤ر٠	- ٥٠ر٠
	١٩٧٦	- ١٢ر٠	٣٩ر٠	- ٥١ر٠
	١٩٧٧	- ٨ر٧	٤٦ر٠	- ٥٤ر٧
العراق	٧١-١٩٧٣	٤٦ر١	١٨ر١	١٨ر٠
	١٩٧٥	٤٣ر٧	٣٠ر٣	١٣ر٤
الأردن	٧١-١٩٧٣	- ١٩ر٤	١٩ر١	- ٣٨ر٥
	١٩٧٥	- ٣٣ر٥	٣١ر٩	- ٦٥ر٤
	١٩٧٦	- ١٦ر٨	٤٠ر٤	- ٥٧ر٢
	١٩٧٧	- ٢٠ر٥	٣٨ر٤	- ٥٨ر٩
الكويت	٧١-١٩٧٣	٦٥ر٤	٨ر٥	٥٦ر٩
	١٩٧٥	٦٦ر١	٧ر٨	٥٨ر٣
	١٩٧٦	٦٢ر٧	١٢ر٩	٤٩ر٨
	١٩٧٧	٥٥ر٢	١٨ر١	٣٧ر١
لبنان	٧١-١٩٧٣	١٣ر٠	٢٠ر٦	- ٧ر٦
	١٩٧٧	- ١٢ر٥	٢٠ر٩	- ٣٣ر٤
عمان	٧١-١٩٧٣	٤٨ر٨	٢٨ر١	٢٠ر٧
	١٩٧٥	٥٢ر٥	٣٥ر٦	١٦ر٩
	١٩٧٦	٥٦ر٣	٣٨ر٨	١٧ر٥
	١٩٧٧	٥١ر٥	٣٥ر٣	١٦ر٢
	١٩٧٨	٤٢ر١	٣١ر٥	١٠ر٦
المملكة العربية السعودية	٧١-١٩٧٣	٦١ر١	١٢ر٧	٤٨ر٤
	١٩٧٥	٧٥ر٨	١٣ر٣	٦٢ر٥
	١٩٧٦	٦٨ر٠	٢١ر٠	٤٧ر٠
	١٩٧٧	٦٣ر٤	٢٥ر٥	٣٧ر٩
	١٩٧٨	٥٦ر٢	٣٠ر٤	٢٥ر٨

(يتبع)

الجدول ٦ - (تابع)

البلد / الفترة	المدخرات المحلية (ب)	التكوين الاجمالي لرأس المال	الموارد (ج)
الجمهورية العربية السورية ٧١-١٩٧٣	١٤ر٢	١٨ر٢	- ٤ر٠
١٩٧٥	١٤ر٢	٢٨ر٢	- ١٤ر٠
١٩٧٦	١٧ر٩	٣٣ر٤	- ١٥ر٥
١٩٧٧	١٧ر٣	٣٩ر٥	- ٢٢ر٢
الامارات العربية المتحدة ٧٢-١٩٧٣	٧٤ر٢	٢٦ر٢	٤٨ر٠
١٩٧٥	٧٧ر٤	٢٨ر٩	٤٨ر٥
١٩٧٦	٧٧ر٢	٣٠ر٧	٤٦ر٥
١٩٧٧	٧٣ر٣	٣٣ر٦	٣٩ر٧
١٩٧٨	-	-	-
اليمن ٧١-١٩٧٣	- ٣ر٨	١٨ر٣	- ٢٢ر١
١٩٧٥	- ٥ر٧	٢٢ر٦	- ٢٨ر٣
١٩٧٦	- ١ر٥	٣٤ر٧	- ٣٩ر٨

المصدر : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، استنادا الى مصادر وطنية ودولية .

(أ) البيانات الخاصة بلبنان وعمان والجمهورية العربية السورية تتعلق بالتكوين الاجمالي لرأس المال الثابت .

(ب) المدخرات المحلية = الناتج المحلي الاجمالي ناقصا الاستهلاك .

(ج) ميزان الموارد = المدخرات المحلية ناقصا الاستثمار .

اما على صعيد المجموعة الاخرى ، وباستثناء الجمهورية العربية السورية ، فقد سجل باستمرار حدوث مدخرات سلبية(١) (السحب من المدخرات) .

وعلى الرغم من التوسع السريع في الاستثمارات في البلدان ذات الاقتصادات النفطية وهو امر عززه الرواج النفطي الذى حدث في ١٩٧٣-١٩٧٤ ، فان القدرة الاستيعابية المحدودة نسبيا في هذه البلدان خلقت لها فوائض كبيرة ، على ان هذه الفوائض، برغم انها مازالت ضخمة في معظم البلدان ذات الاقتصادات النفطية ، قد بدأت بعد سنة ١٩٧٥ تتجه نحو الهبوط بصورة ملحوظة .

وفي بلدان العجز الرأسمالي غير النفطية تراوح رصيد الموارد السالب(٢) في سنة ١٩٧٧ بين ٢٢ في المائة (الجمهورية العربية السورية) و ٥٩ في المائة (الاردن) . وهذا يبين ،في جملة ما يبين ،المشاكل التي تواجهها تلك البلدان في تمويل استثماراتها كما انه يسلط الضوء على الدور الحاسم الذى يؤديه ،في تلبية احتياجات هذه البلدان ، ما يأتيها من الخارج من ايرادات ضخمة من صافي دخل عوامل الانتاج ، فضلا عما تحصل عليه تلك البلدان من منح وقروض.

---

(١) اذا ما وضع في الاعتبار الدخل الوارد من الخارج والخاص بعوامل الانتاج فان هذه البلدان تسجل معدلات ادخار ايجابية .

(٢) يعرف بانه الفرق بين المدخرات المحلية وبين التكوين الاجمالي لرأس المال .

باء- التطورات المالية والنقدية

ظل الموقف المالي والنقدي في بلدان الاكوا يعكس الحملة المستمرة من اجل التنمية خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٧٩ . وقد كان التركيز ينصب بصورة متزايدة ، على الاستخدام الفعال للتدابير المالية والنقدية ، فيما اكتسبت زخما الجهود الرامية الى توسيع قاعدة الاقتصاد الانتاجية والى تدعيم النمو في البلدان الاعضاء ،النفطية وغير النفطية على السواء . وقد لعبت الميزانيات الحكومية الدور الرئيسي في هذه العملية مما نجم عن ذلك من آثار من بينها آثار انعكست على القطاع النقدي وعلى الاسعار ايضا .

التطورات المالية

مع ان الميزانية الحكومية هي المحرك الاول للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في جميع بلدان المنطقة ، فان مستوى الميزانية ما زال عرضة لتاثير عدة اعتبارات تتوقف على الظروف الخاصة السائدة في كل من هذه البلدان . على انه بالنظر الى الفروق البارزة الموجودة في نظم الميزانيات ،والى قصور البيانات المتوافرة ، فستقتصر عمليات المقارنة بين البلدان على التصنيفات الرئيسية للايرادات والانفاق .

النمو في الايرادات الحكومية

واصلت الايرادات الحكومية اتجاهها التصاعدي في جميع البلدان المعنية وان تباينت معدلات هذا الارتفاع، فقد كانت معدلات الزيادة ، في مجموع الايراد اقل في البلدان المنتجة للنفط حيث تراوح متوسط الزيادة السنوية في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ما بين ١٣٫٠ في المائة في قطر الى ٧٩٫٣ في المائة في الامارات العربية المتحدة ، وذلك في مقابل زيادات الفترة ١٩٧٤-١٩٧٦ (انظر الجدول ٧) . اما في الكويت فقد سجل مجموع الايرادات الحكومية هبوطا بحوالي ٦ في المائة عن الفترة ذاتها بسبب انخفاض ايرادات النفط.

ولقد بقيت الايرادات من بيع النفط الخام والغاز ومشتقاتهما هي ،الى حد بعيد ، المورد الرئيسي للايراد الحكومي في البلدان المنتجة للنفط. وبرغم الهبوط الطفيف الذي طرا على مكانة هذه الايرادات والذي يعزى في الاساس الى ما حدث من ارتفاع في الايرادات غير النفطية ،الا ان الايرادات من هذا المصدر تراوحت في المتوسط بين ٧٦ في المائة من مجموع الايرادات الحكومية في البحرين و ٩٢ في المائة في قطر.

الجدول ٧ - تكوين الايرادات الحكومية ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي (أ)
(المبالغ بملايين العملات الوطنية)

البلد	مجموع الايرادات ١٩٧٠-٧٣	١٩٧٤-٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	الايرادات الضريبية ١٩٧٠-٧٣	١٩٧٤-٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	الايرادات غير الضريبية ١٩٧٤-٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الاقتصادات النفطية											
البحرين	٢ر٣٢	٠ر٤٠	١ر٢٣٠	٨ر١٨٣(ب)	٠ر٣١	٧ر١٣٨	٣ر٢٥	٠ر٣٧(ب)	٧ر١	٨ر٢٠٤(ج)	٨ر١٩١(ب)(ج)
	(٤ر٢٥)	(٢ر١٠٢)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٤ر٢٤)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
العراق	٤ر٢٧٦	٢ر١١٣٤	٧ر١٣٠٣	٦ر١٦٨٥	٤ر٣٠٨	٩ر١٠٣٧	...	...	٣ر٩٦	...	...
	(٦ر٢٥)	(٢ر٢٨)	(٦ر٢٢)	(٩ر٢٣)	(٠ر٢١)	(٨ر٢٥)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٤ر٢)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
الكويت	٧ر٥١٧	٣ر٣٠٨٨	٤ر٣٠٩٣	١ر٢٣٩(د)	٠ر٤٣٦	٩ر٦٤٨	٦ر٤٨	٠ر٤٦(د)	٨ر٢٤٣٩	٨ر٤٤٣(هـ)	٣ر٢٩٣(د)(هـ)
	(٧ر٣٤)	(٠ر٨٩)	(٣ر٨٠)	(٠٠٠)	(٢ر٢٩)	(٧ر١٨)	(١ر٣)	(٠٠٠)	(٣ر٧٠)	(٠ر٧٩)	(٠٠٠)
عمان	٢ر٥٧	٣ر٤٢٥	٣ر٦١٣	٠ر٥٠٩	٦ر٥٤	٨ر١٣٧	٣ر١٧١	١ر١٥١	٧ر٢٨٧	٩ر٤٤١	٩ر٣٥٧
	(٤ر٣٩)	(٢ر٦٠)	(٧ر٦٩)	(٠ر٥٧)	(٦ر٣٧)	(٥ر١٩)	(٥ر١٩)	(٩ر١٦)	(٧ر٤٠)	(٢ر٥٠)	(١ر٤٠)
قطر	٦ر١١٠٤	٩ر٧٣٩٩	٠ر٨١٥٤	٠ر٨٥٦٤	٥ر١١	٠ر٢٦	...	١ر١٠٩٣	٩ر٧٣٧٣	...	...
	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
المملكة العربية السعودية	٠ر٩٠٨٢	٣ر٧٢٣٠١	٠ر١١٠٩٣٥(ب)	٠ر١٤٦٤٩٣(ب)	٦ر٦٥١٢	٠ر٤٦٥٣٦	...	٥ر٢٥٦٩	٣ر٢٥٧٦٥	...	...
	(٣ر٤٣)	(٥ر٥٤)	(٣ر٥٥)	(٥ر٦٥)	(٩ر٢٣)	(٧ر٣٥)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٨ر١٩)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
الامارات العربية المتحدة	٦ر١٩٧٧	٩ر١٦٢٦٩	٧ر٢٩٥٣٥	٧ر٢٨٨٠١(د)	١ر١٨٩٦	٧ر١٥٧٠٧	٦ر٣١٨	٦ر٢٨٣	٥٦٢ر	٠ر٢٩٢١٧(د)	١ر٢٨٥١٨(د)
	(٨ر٤٦)	(٦ر٧٨)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٩ر٤٤)	(٩ر٧٥)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٢ر٧)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
الاقتصادات غير النفطية											
الأردن	٢ر٣٩	٣ر٨٦	٤ر١٤٥(د)	٨ر١٦٢(د)	٧ر٢٦	٨ر٦٢	١ر١١٩(د)	٧ر١٢٩(د)	٥ر٢٣	٣ر٢٦(د)	١ر٣٣(د)
	(٠ر٢٠)	(٤ر٢٢)	(٤ر٣٠)	(٠ر٢٩)	(٦ر١٣)	(٣ر١٦)	(٩ر٢٤)	(١ر٢٣)	(٧ر٠)	(٥ر٥)	(٩ر٥)
لبنان	٩ر٨٠١	٥ر١٠١١(ج)	٩ر١٠٨٣	٠ر١٤٠٣	٢ر٦٢٣	٣ر٨١٠(ج)	٤ر٨٣٧	٧ر١١٧٣	٢ر٢٠١(ج)	٥ر٢٤٦	٣ر٢٢٩
	(٥ر١٣)	(٤ر١٧)	(٢ر١٣)	(٠٠٠)	(٥ر١٠)	(٠ر١٤)	(٢ر١٠)	(٠٠٠)	(٥ر٣)	(٠ر٣)	(٠٠٠)

(يتبع)

الجدول ٧ - (تابع)

البلد	مجموع الايرادات ١٩٧٠-٧٤	مجموع الايرادات ١٩٧٤-٧٦	مجموع الايرادات ١٩٧٧	مجموع الايرادات ١٩٧٨	الايرادات الضريبية ١٩٧٠-٧٤	الايرادات الضريبية ١٩٧٤-٧٦	الايرادات الضريبية ١٩٧٧	الايرادات الضريبية ١٩٧٨	الايرادات غير الضريبية ١٩٧٠-٧٤	الايرادات غير الضريبية ١٩٧٤-٧٦	الايرادات غير الضريبية ١٩٧٧	الايرادات غير الضريبية ١٩٧٨
الاقتصادات غير النفطية (تابع)												
الجمهورية العربية السورية	١٩٣٨ر٢ (٢٤ر١)	٥٨٨ر٣ (٣٠ر٥)	٦٦٦ر٠ (ب) (٢٥ر٦)	٦٣٨٨ر٩ (ب) (١٩ر٠)	٨٦٠ر٠ (ب) (١٠ر٧)	٢١٦٦ر٣ (١١ر٢)	٣٠٥١ر٠ (ب) (١١ر٧)	٣٧١٦ر٠ (١٩ر٣)	١٠٧٨ر٢ (ب) (١٣ر٤)	٢٤٤٤ر٠ (ب) (٧ر٨)	٤١٥ر٠ (ب) (١٣ر٩)	٣٧٤٤ر٣ (ب) (١١ر١)
أقل الاقتصادات نموا												
اليمن الديمقراطية	١٢ر٩ (١٩ر١)	١٨ر٣ (١٦ر٨)	٩ر٣٤ (٢٣ر٣)	٠٠٠ (٠٠٠)	٨ر٨ (١٣ر١)	١٤ر٢ (١٣ر٠)	٢٨ر٣ (١٨ر٩)	٠٠٠ (٠٠٠)	١ر٤ (٦ر١)	٦ر٦ (٤ر٤)	٠٠٠ (٠٠٠)	
اليمن	١٨٠ر٧ (٧ر٥)	٧٥٩ر٥ (١٣ر٢)	١٩٢٤ر٩ (ج) (٠٠٠)	٢١٢١ر٠ (ب) (٠٠٠)	١٤٥ر٦ (ب) (٦ر٠)	٦٢٢ر٧ (١٠ر٩)	١٥٧٤ر٨ (د) (٠٠٠)	١٧٤٢ر٧ (ب) (٠٠٠)	٣٥ر٢ (٥ر١)	١٣٦ر٨ (٢ر٤)	٤٥٠ر١ (د) (٠٠٠)	٢٧٨ر٣ (ب) (٠٠٠)

المصدر : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، استنادا الى مصادر وطنية ودولية .

(أ) الارقام بين هلالين تمثل النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي .
(ب) تقدير الميزانية .
(ج) يشمل في الاساس ايرادا نفطيا يبلغ ١٨٠ر٧ مليون ريال في ١٩٧٧ و ١٦١ر٢ مليون ريال في ١٩٧٨ .
(د) مشروع ميزانية .
(هـ) يشمل ايرادا نفطيا يبلغ ٢٥٧ر٣ مليون دينار كويتي في ١٩٧٧ و ٢١٨٦ر٧ مليون دينار كويتي في ١٩٧٨ .
(و) يشمل ايرادات نفطية بمبلغ ٢٦ ١١٨ر٢ مليون درهم او ٨٨ر٤ في المائة من مجموع الايرادات في ١٩٧٧ و ٢٤ ٠١٨ر١ مليون درهم أو ٨٣ر٤ في المائة من مجموع الايرادات سنة ١٩٧٨ .
(ز) مبدئي .
(ح) سنة ١٩٧٤ فقط .

مع ذلك فان الزيادات الحادة التي طرأت في سنوات ١٩٧٤-١٩٧٥ لم تشهد فحسب استقرارا على حال ،بل انها اخذت في الهبوط في بعض الحالات. وطى هذا سجلت الايرادات الحكومية النفطية انخفاضات في سنة ١٩٧٨ ، الا في المملكة العربية السعودية حيث قدرت الزيادة بحوالي ٣٠ في المائة عن سنة ١٩٧٧ ،لكن من المعتقد ان معدل الزيادة الحقيقي كان اقل من ذلك بكثير. ويشكل الدخل المتحصل من استثمار فوائض الايرادات النفطية ثاني اهم الموارد الحالية للايرادات الحكومية في البلدان الرئيسية المنتجة للنفط. وقد قدرت الايرادات الحكومية الكويتية من هذا المصدر في سنة ١٩٧٨ بحوالي ٤٤٠ مليون دينار كويتي او اكثر من ١٤ في المائة من الايرادات النفطية لتلك السنة.

من ناحية اخرى بقي نصيب الايرادات غير النفطية شديد الانخفاض برغم ما طرأ عليه من زيادات نسبية في غضون الفترة المستعرضة. وتعزى الزيادة ،بشكل رئيسي ، الى الايرادات من الجمارك ورسوم الانتاج المفروضة بمعدلات اسمية على طائفة محدودة من السلع. وكذلك حدث نتيجة التأميم التدريجي لشركات النفط ان اظهر نصيب الايرادات، المتحصل من الضرائب المباشرة وهو النصيب الذى كان ينشأ ، بشكل رئيسي ، من الضرائب المفروضة على ارباح شركات النفط اظهر اتجاها مماثلا نحو الهبوط خلال السنوات القليلة الماضية ،هذا في حين انه ليس بتلك البلدان ضرائب عريضة القاعدة.

وفي بعض البلدان ، ومنها مثلا البحرين وعمان ،اصبحت المنح الرسمية النقدية منها والعينية ،فضلا عن القروض، موردا مهما للايرادات الحكومية وهذا يرجع اساسا الى تباطؤ في معدل نمو ايرادات النفط والى بطء عام في النشاطات الاقتصادية في تلك البلدان. وقد ساعد ذلك على تدعيم الايرادات المحلية لمواجهة النمو السريع في الانفاق الحكومي ولتغطية اوجه العجز في الميزانية عموما.

وبالنظر الى ان الموارد النفطية قابلة للنضوب بطبيعتها ، فان الامر يحتاج الى بذل مزيد من الجهود بغية وضع نظام للايرادات الحكومية يكون اكثر تنوعا كما يكون التركيز فيه على تحسين النظام الضريبي لا من اجل زيادة الايرادات فحسب،ولكن لكي يكون ايضا أداة فعالة في يد السياسة المالية تمكنها من تنظيم الطلب وتوزيع الموارد في النظام الاقتصادى المعني. وليس من شك في ان من شأن اجراء فحص دقيق للوضع يساير هذا التخطيط الطويل الاجل لنظام الايرادات ان يكشف عن وجود مصادر بكر تكون متاحة بصورة فورية ،ولا سيما في مجال الضرائب غير المباشرة.

من جانب آخر ظلت الايرادات الحكومية في معظم البلدان ذات الاقتصادات غير النفطية بالمنطقة ،بما في ذلك اقل البلدان نموا ،تسجل زيادات حادة في الفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ بلغت في المتوسط ١٦٦ في المائة في اليمن ، و ٧٩ في المائة في الاردن و٢٣ في المائة في لبنان ،وذلك بالمقارنة الى المتوسطات المقابلة لها عن الفترة

١٩٧٤-١٩٧٦ . اما في الجمهورية العربية السورية فقد كان من المنتظر بلوغ زيادة في الميزانية بمتوسط قدره ١١ في المائة فقط ومازال المصدر الرئيسي للايرادات الحكومية في تلك البلدان متمثلا في الايرادات من الضرائب بشكل عام ومن الضرائب غير المباشرة بشكل خاص، وقد وصلت الايرادات الضريبية هذه الى اكثر من ٨٠ في المائة من مجموع الايرادات في الاردن ولبنان واليمن واليمن الديمقراطية .

وقد اظهر نصيب الايرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي اتجاها تصاعديا مستمرا حيث وصل في ١٩٧٧-١٩٧٨ الى حوالي ١٩ في المائة و ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في كل من اليمن الديمقراطية والاردن على التوالي . وقد عكست هذه الزيادة في كلا البلدين استمرار الجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومة لتحقيق الاكتفاء الذاتي المالي عن طريق رفع نصيب الايرادات المحلية من مجموع الايرادات. وقد نجمت هذه الزيادة اساسا عن التشدد في تنفيذ القوانين الضريبيه ومن ازدياد حجم الواردات الخاضعة للضرائب اكثر من كونها نتيجة تغيرات حدثت في المعدلات الاساسية المعمول بها .

على ان نسبة ضريبة الايرادات الى الناتج المحلي الاجمالي تبقى في معظم بلدان المنطقة من اقل النسب في العالم. وقد كان معدل الزيادة في مجموع الايرادات اقل من الزيادة في الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري . ومن هنا ظلت الميزانيات في الاردن ولبنان واليمن الديمقراطية تنطوي على ثغرات ملحوظة جرى سدها بالمساعدات الخارجية والقروض الداخلية . ولم يحدث الا في الجمهورية العربية السورية (١٩٧٧) وفي اليمن مؤخرا (١٩٧٨) ان تمكنت الايرادات المحلية من تغطية اوجه الانفاق الجارية .

وفي اليمن التي لم تأخذ الا مؤخرا بنظام حديث للضرائب على الدخل والارباح سجلت ايراداتها الضريبية ،المتحصلة اساسا من الضرائب غير المباشرة ،ارتفاعا ملحوظا انعكس في ازدياد النشاط الاقتصادي وانعكس بالتالي في زيادة الواردات فضلا عن اتساع الخبرة في مجال الادارة الضريبية . غير ان الامر يحتاج الى مزيد من الجهود الرامية الى توسيع مصادر الايرادات الضريبية وغير الضريبية ،والى توسيع القاعدة الضريبية والى رفع مستوى الكفاءات التي تتولى تقدير الضرائب وجبايتها .

وفي حين اظهرت الايرادات الضريبية بالجمهورية العربية السورية زيادة طفيفة جاءت في الاساس نتيجة لازدياد ايرادات الجمارك ، فان التحويلات الواردة من مشاريع القطاع العام مازالت تمثل الجزء الاكبر من الايرادات الحكومية . وبالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي اتبعت ايرادات هذا المصدر ،مع ذلك ،اتجاها نحو الهبوط خلال السنوات القليلة الماضية . وفي سنة ١٩٧٨ وصلت الايرادات غير الضريبية التي تشمل ايضا تحويلات من المشاريع العامة الى ١١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في مقابل ١٤ في المائة

في سنة ١٩٧٧ ومتوسط يزيد على ١٩ في المائة للفترة ١٩٧٤-١٩٧٦. وعلى هذا فثمة مجال كاف لزيادة الايرادات المحلية ولا سيما عن طريق ترشيد عمليات المشاريع العامة التي تهيمن على النشاطات الاقتصادية في البلاد.

أوجه الانفاق في الميزانية

واصل الانفاق الحكومي ارتفاعه الحاد خلال ١٩٧٧-١٩٧٨ في البلدان ذات الاقتصادات النفطية وفي البلدان ذات الاقتصادات غير النفطية في المنطقة على حد سواء. اذ كانت معدلات الزيادة في مجموع الانفاق اعلى بكثير من معدلات الزيادة في مجموع الايرادات (انظر الجدول ٨). وقد تراوحت هذه الزيادة بين ١٥ في المائة في عمان وبين ١٤٨ في المائة في الامارات العربية المتحدة وذلك ضمن فئة البلدان المنتجة للنفط في حين تراوحت بين ٦٠ في المائة في لبنان و١٥٣ في المائة في اليمن ضمن فئة البلدان غير المنتجة للنفط. وترجع هذه المعدلات بشكل رئيسي الى الزيادة السريعة في الانفاق الانمائي بنسبة وصلت الى ٢٣٠ في المائة في اليمن الديمقراطية و ٣٤٤ في المائة في الامارات العربية المتحدة. وقد ظل هذا الوضع يعكس سياسة الحكومات في بناء المرافق الاساسية وفي دفع عجلة النمو الاقتصادي.

الا ان عمان انفردت وحدها بما شهده الانفاق الانمائي بها من هبوط خلال الفترة ذاتها. وقد جاء هذا متفقا مع ما نصت عليه خطة التنمية ١٩٧٦-١٩٨٠ في الدعوة لخفض الانفاق الانمائي الحكومي لصالح الاستثمار الخاص وللتحول في تركيز الاستثمارات من مجال البنية الاساسية الى المشاريع المدرة للدخل. اما الزيادة التي طرأت على الانفاق العادي فتعزى الى الدفاع والى زيادات في الاجور واعانات الدعم والى المصروفات المتكررة المتعلقة بالمشاريع المنجزة فضلا عن سرعة نمو قطاع الخدمة المدنية.

وقد ادت الزيادة الكبيرة التي طرأت على الانفاق العادي والانفاق الانمائي الى حدوث عجز في الميزانية بالبحرين خلال ١٩٧٧-١٩٧٨. ونجم عن ذلك اشتداد الطلب على الموارد المتاحة وارتفاع في الاسعار على نطاق واسع، نظرا الى أن تدفق الواردات من الخارج تعرض بدوره لاختناقات عديدة على رأسها ازدحام الموانئ. وادى هذا بالتالي الى رفع مستوى الانفاق العادي بعد ان زادت على نحو ضخم معونات الدعم المباشرة وغير المباشرة الممنوحة لقائمة متزايدة من السلع والخدمات. ومن المحتمل ان تسبب هذه المعونات، التي تمثل بحد ذاتها عبئا على الميزانية، وضعا من الصعب التراجع عنه، سوء توزيع موارد الاقتصاد بصورة خطيرة بما ستحدثه من خلل في جهاز الاسعار.

الجدول ٨ - تكوين الانفاق الحكومي حسب النوع وطبقا لنسبته الى الناتج المحلي الاجمالي(أ)

(المبالغ بملايين العملات الوطنية)

البلد	مجموع الانفاق ١٩٧٣-٧٠	١٩٧٦-٧٤	١٩٧٧	١٩٧٨	الانفاق العادي ١٩٧٣-٧٠	١٩٧٦-٧٤	١٩٧٧	١٩٧٨	الانفاق الانمائي ١٩٧٣-٧٠	١٩٧٦-٧٤	١٩٧٧	١٩٧٨
الاقتصادات النفطية												
البحرين	٣٠٫٣	١١٨٫٣	٢٥٦٫٢	٢٨٠٫٠(ب)	٢٤٫٧	٦٨٫٣	١١٥٫١	١٣٥٫٠(ب)	٥٫٦	٥٠٫٠	١٤١٫١	١٤٥٫٠(ب)
	(٢٣٫٥)	(٨٦٫٤)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(١٩٫٤)	(٤٩٫٨)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٤٫٤)	(٣٦٫٥)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
العراق	٥١٢٫٤	٢١٢٩٫٢	١٢٦٩٫٥	١٧٦١٫٥	٣٦١٫٣	١٠٧٠٫٦	٠٠٠	٠٠٠	١٥١٫١	١٠٥٨٫٣	٠٠٠	٠٠٠
	(٣٤٫٨)	(٥٢٫٩)	(٢٢٫٠)	(٢٥٫٠)	(٢٤٫٦)	(٢٦٫٦)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(١٠٫٣)	(٢٦٫٣)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
الكويت	٣٧٢٫٧	١١٧٢٫٢	١٧٤٥٫٥	١٧٦٢٫٣	٣١٤٫٧(ب)	٦١٢٫١	٧٥٩٫٥	٩٠٩٫٤(ب)	٢٫١(ج)	١٠٫٠(ج)	٨٦٫٠(ج)	٥٢٫٩(ب)(ج)
	(٢٥٫٠)	(٣٣٫٨)	(٤٥٫٣)	(٠٠٠)	(١٫٢١)	(١٧٫٦)	(١٩٫٧)	(٠٠٠)	(٥٫٤)	(١٦٫١)	(٢٥٫٦)	(٠٠٠)
عمان	٦٨٫٦	٤٦٣٫٢	٥٠٩٫٥	٥٦٠٫٠	٤٢٫٠	٢٩٢٫٩	٣٦٣٫٦	٤٣٧٫٠	٢٦٫٦	١٧٠٫٣	١٤٥٫٩	١٢٣٫٠
	(٨٫٤)	(٦٥٫٦)	(٥٧٫٩)	(٦٢٫٧)	(٢٩٫٠)	(٤١٫٥)	(٤١٫٣)	(٤٨٫٩)	(١٨٫٣)	(٢٤٫١)	(١٦٫٦)	(١٣٫٨)
قطر	٩٢٣٫٧	٣٩٤٫١	٧٣١٨٫٠	٠٠٠	٧٢٩٫٣	٢٤٣٣٫٩	٣٨٤٨٫٨	٠٠٠	١٩٤٫٤	١٥١٠٫٢	٣٤٦٩٫٢	٠٠٠
	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
المملكة العربية السعودية	٩٢٣٩٫٥	٥٩٨٢٩٫٧	١٠٩٣٥٫٠(ب)	١١٤٠٠٫٠(ب)	٤٩٨١٫٥(ب)	٢١٤٨٣٫٠	٣٦٥٠٢٫٠(ب)	٣٦٥٣٤٫٠(ب)	٤٢٥٨٫٠(ب)	٣٨٣٤٦٫٧	٧٤٤٣٣٫٠(ب)	٧٤٨٦٢٫٠(ب)
	(٣٣٫٩)	(٤٥٫٩)	(٥٥٫٣)	(٤٩٫٨)	(١٨٫٣)	(١٦٫٥)	(١٨٫٢)	(١٦٫٣)	(١٥٫٦)	(٢٩٫٤)	(٣٧٫١)	(٣٣٫٥)
الامارات العربية المتحدة	١٦٢٠٫٥	٨٩٩٢٫٦	٢١٢٧٢٫٠	٢٣٣٤١٫٨	١٢٢١٫٦	٦٨٩٣٫٤	١٢٥٩٨٫١	١٣٣٨٧٫٣	٣٩٨٫٩	٢٠٩٩٫٢	٨٦٧٣٫٩	٩٩٥٤٫٥
	(٣٨٫٣)	(٤٣٫٤)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٢٨٫٩)	(٣٣٫٣)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٩٫٤)	(١٠٫١)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
الاقتصادات غير النفطية												
الأردن	٩٦٫٢	١٩١٫٥	٣١٥٫٩(هـ)	٣٦٣٫١(هـ)	٦٧٫٢	١٢٤٫٦	١٨٦٫٠(هـ)	٢١١٫٠(هـ)	٢٩٫٠	٦٦٫٩	١٢٩٫٩(هـ)	١٥٢٫١(هـ)
	(٤٩٫٠)	(٤٩٫٧)	(٦٦٫١)	(٩٤٫٧)	(٣٤٫٢)	(٣٢٫٣)	(٣٨٫٩)	(٣٧٫٦)	(١٤٫٨)	(١٧٫٤)	(٢٧٫٢)	(٢٧٫١)

(يتبع)

الجـــدول ٨ - (تابـــع)

البلـــد	مجمـــوع الانفـــاق ١٩٧٣-٧٠	١٩٧٤-٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	الانفـــاق العـــادي ١٩٧٣-٧٠	١٩٧٤-٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	الانفـــاق الانمـــائي ١٩٧٣-٧٠	١٩٧٤-٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الاقتصادات غير النفطية (تابع)												
لبنـــان	٨٢٤٫٢ (١٣٫٩)	١٢٢٥٫٠ (١٢١٫١)	١٦٦١٫٥ (٢٠٣٫٠)	٢٢٥٩٫٩ (٠٠٠)	٧٢٤٫٨ (١٢٫٢)	١٠١١٫٥ (١٧٫٤)	١٢٧٠٫٠ (١٥٫٥)	١٤١٩٫٨ (٠٠٠)	٩٩٫٤ (١٫٧)	٢١٣٫٥ (٣٫٧)	٣٩١٫٥ (د) (٤٫٨)	٨٤٠٫١ (د) (٠٠٠)
الجمهورية العربية السورية	٢٥٩٠٫١ (٣٢٫٢)	٨٨٢٦٫٤ (٤٥٫٨)	١٧٠٤٧٫٠ (ب) (٦٥٫٦)	١٨٢٠٢٫١ (ب) (٥٤٫٠)	١٦٨٣٫٣ (٢٠٫٩)	٤٧٩٧٫٧ (٢٤٫٩)	٦٦٤٤٫٠ (ب) (٢٥٫٦)	٧٥٥٦٫٧ (ب) (٢٢٫٤)	٩٠٦٫٨ (١١٫٣)	٤٠٢٨٫٧ (٢٠٫٩)	٤٠٣٫٠ (ب) (٤٠٫٠)	٦٤٥٫٤ (ب) (٣١٫٦)
أقل الاقتصادات نموا												
اليمـــن الديمقراطية	٢٢٫١ (٣٤٫٨)	٤٢٫٤ (٣٩٫٠)	١٠١٫٤ (٦٧٫٦)	٠٠٠ (٠٠٠)	١٨٫٤ (٢٧٫٢)	٢٥٫٢ (٢٣٫٢)	٤٤٫٥ (٢٩٫٧)	٠٠٠ (٠٠٠)	٣٫٧ (٥٫٥)	١٧٫٢ (١٩٫٥)	٥٦٫٩ (ز) (٣٧٫٩)	٠٠٠ (٠٠٠)
اليمـــن	٣٣٢٫٤ (١٣٫٨)	٩٩٨٫٢ (١٧٫٤)	٢٣٧٢٫٤ (٠٠٠)	٢٦٨٢٫٨ (ب) (٠٠٠)	٢٤٨٫٥ (١٠٫٣)	٦٤٣٫٣ (١٫٢)	١٢٣٤٫٩ (٠٠٠)	١٦٧٥٫٦ (ب) (٠٠٠)	٨٣٫٩ (ب) (٣٫٥)	٣٥٤٫٩ (٦٫٢)	١١٣٧٫٥ (٠٠٠)	٠٧٫٢ (ب) (٠٠٠)

المصـــدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، استنادا الى مصادر وطنية ودولية .

(أ) الارقام بين هلالين تمثل النسب الى الناتج المحلي الاجمالي .

(ب) رقم مقدر .

(ج) يشمل الانفاق الانمائي والمشتريات من الاراضي .

(د) يشمل الانفاق الانمائي والمشتريات من الاراضي والقروض المحلية والمساهمات في اسهم الشركات المحلية وفي مؤسسات التمويل الحكومية .

(هـ) رقم مبدئي .

(و) يشمل الانفاق الانمائي "و" الانفاق في مجال التشييد والمعدات .

(ز) رقم مؤقت .

وفي ١٩٧٨ عمدت البحرين بنظام ميزانية السنتين الرامي الى تعزيز التخطيط المالي القصير الاجل والمتوسط الاجل ،بالنظر الى الزيادات المعتدلة في ايرادات النفط. لكن لأن ايرادات النفط سجلت زيادات اكبر ،فقد جرى تعديل تقديرات الميزانية بهدف رفعها على اساس سنوي ، مما انعدمت معه الفوائد التي استهدفت قبلا من خلال تبني نظام وضع الميزانية كل سنتين . اما الآن فان التركيز يتم على اختيار مشاريع التنمية ومراقبتها بصورة سليمة .

وفي العراق زاد مجموع الانفاق بمعدل اقل من معدل الزيادة في الايرادات لسنة ١٩٧٨ ،لكن هذه الزيادة ،بالقيمة المطلقة ، كانت تكفي لأن تسفر عن عجز في الميزانية بنسبة ٢٫٩ في المائة . والى جانب تزايد أوجه الانفاق الانمائي فقد عكس هذا العجز ايضا نموا في الانفاق على الخدمات الاجتماعية والخدمات المجتمعية .

وبرغم ما طرأ من زيادات كبيرة في الانفاق الانمائي في البلدان الاخرى المنتجة للنفط وهي الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر. فقد سجلت الميزانيات الحكومية فيها فوائض خلال الفترة قيد البحث،برغم ان هذه الفوائض لا ترقى الى تلك التي تحققت في السنوات التالية لسنة ١٩٧٣ ، وذلك بسبب استقرار ايرادات النفط خلال ١٩٧٧-١٩٧٨ .

وفي بعض البلدان مثل الكويت والمملكة العربية السعودية شهدت الميزانيات في آول الامر عجزا ، مما ادى الى خفض تقديرات الانفاق الى مستوى معقول .

ويبقى دور السياسة المالية مقتصرا في الاساس على الانفاق العام بالنظر الى انه يكاد لا يكون هناك وجود للادوات الاخرى التي تتوسل بها السياسة الاقتصادية ومنها مثلا فرض الضرائب. وكان للانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية والخدمات المجتمعية التي تغطي مجالات منها ، مثلا ، التعليم والصحة والاسكان والنقل والكهرباء والمياه -آن زاد خلال هذه الفترة بأكثر من اربعة اضعاف في البحرين والكويت والامارات العربية المتحدة في حين تضاعف في المملكة العربية السعودية . وفي قطر سجل الانفاق على هذه الخدمات زيادة تربو على سبعة اضعاف في سنة ١٩٧٨ . وبرغم هذه الزيادات في مجال الانفاق على الخدمات الاجتماعية والخدمات المجتمعية فانها جاءت في المرتبة الثالثة بعد الانفاق على الخدمات العامة والخدمات الاقتصادية . فقد وصل الانفاق على الخدمات العامة في معظم الحالات الى نسبة مئوية عالية من الناتج المحلي الاجمالي بلغت ٢٨ في المائة في المملكة العربية السعودية لسنة ١٩٧٧ و ٣٦ في المائة في عمان لسنة ١٩٧٨ ، مما عكس معه نموا سريعا في الادارة الحكومية فضلا عن نفقات الدفاع.

وفي مبادرة لترشيد الانفاق العام ورصد التنفيذ بالمقارنة مع الاهداف المطروحة قامت الكويت بادخال الخطوط العريضة للميزانية البرنامجية في ميزانية سنة ١٩٧٨/ ١٩٧٩ . وفي اطار هذه الخطوط تتضح كلفة كل برنامج واهدافه على ضوء الاولوية المعطاة له فضلا عن اهميته بالنسبة لاقتصاد البلاد .

وفي البلدان غير المنتجة للنفط نجم عن الارتفاع السريع في النفقات الجارية والانمائية، عجز في الميزانيات، وانفاق حكومي من المدخرات. والى جانب ارتفاع نفقات الدفاع، فقد عكس التوسع في الانفاق العادي حقيقة النمو الذي لحق بالخدمات الاجتماعية والتحويلات الجارية (اعانات دعم مباشرة وغير مباشرة) وتوسعا عاما في هيكل الادارة الحكومية وارتفاعا في الاسعار. وبرغم ان جزءا لا يستهان به من هذا العجز قد امكن سده في معظم الحالات عن طريق المنح الخارجية (دعم الميزانية) والقروض، الا ان الامر استلزم سد الجزء المتبقي من العجز عن طريق انشاء قروض محلية بما في ذلك بيع كل من الصكوك وسندات الخزينة. وقد كان الغرض من اصدار الصكوك وسندات الخزينة، وهو الذي لجأت اليه بصورة خاصة كل من الاردن ولبنان، استيعاب السيولة الزائدة فضلا عن تعبئة الموارد المحلية، لكن لا بد من ملاحظة ان الاعتماد على وسيلة واحدة من وسائل السياسة الاقتصادية كوسيلة الانفاق مثلا، سواء في البلدان ذات الاقتصادات النفطية أو غير النفطية بالمنطقة، لا يمكن ان يوصل الى التوفيق بين عدة اهداف مطلوبة ولكن متباينة. ان من شان الاعتماد بافراط على الانفاق الحكومي، وذلك في غياب وسائل اخرى تكميلية تتوسل بها السياسات العامة، ان يكون بمثابة عامل اضطراب ولا سيما اذا كانت قوى التضخم ناشطة ايضا.

الدين العام

كان للارتفاع الذي لم يسبق له مثيل في مستوى الانفاق الحكومي في كل من البلدان ذات الاقتصادات النفطية والبلدان ذات الاقتصادات غير النفطية في المنطقة، ان ادى الى زيادة كبيرة في مقدار السيولة مما ولد زيادات مفرطة في الطلب الكلي والتضخم. بل ان هذه المشكلة في المجموعة الثانية من هذه البلدان، ازدادت تفاقما بسبب ما عانته موازين مدفوعاتها من صعوبات. وحتى الآن لم تتح الاسواق النقدية والرأسمالية المتخلفة سبلا كافية لاستيعاب السيولة الزائدة هذه بالمعدل المطلوب. وقد ترتب على هذا وعلى غموض الوضع السائد وتفضيل الجمهور الاحتفاظ بسيولة عالية، عدم التشجيع على حيازة أوراق مالية وهذا بدوره يحد من قدرة الحكومة على الاقتراض من هذه السوق. وفيما يتعلق بالاقتراض الخارجي الذي يعتبر انه يحدث اضافات سرعان ما تتلاحم مع الموارد المتاحة داخليا، فان قدرة بلد ما على الاقتراض من هذا المصدر انما تتأثر بعوامل مثل الجدارة الائتمانية ونسبة خدمة الدين الى الصادرات والى الناتج المحلي الاجمالي.

وقد لجأت حكومات عدد من بلدان الاكوا الى الاقتراض الداخلي والخارجي على حد سواء خلال الفترة المستعرضة. ووصل الاقتراض الداخلي الذي كان يقصد منه في الاساس تغطية عجز الميزانية الى ٧ر١٢ في المائة من مجموع كمية وسائل الدفع في اليمن الديمقراطية (١٩٧٧) وكان متوسطه هو ٧ر٢٤ في المائة و ٤ر١ في المائة و ٢ر٥٠ في المائة في كل من الاردن ولبنان والجمهورية العربية السورية على التوالي في فترة

١٩٧٧-١٩٧٨ . وقد عزيت الزيادة السريعة في الاقتراض بالجمهورية العربية السورية الى انخفاض في تدفق المعونة الخارجية في ١٩٧٧ لكن هذه الزيادة تحققت عن طريق انشاء الائتمان والسحب من احتياطيات القطع الاجنبي . اما في العراق الذى شهد عجزا في الميزانية فقد حدث هبوط حاد في الاقتراض الداخلي في عام ١٩٧٧ اذ بلغ ١٧ مليون دينار عراقي أو ٦ر١ في المائة من مجموع كمية وسائل الدفع، في مقابل متوسط بلغ ٢٨ر١٠ مليون دينار عراقي عن الفترة ١٩٧٤-١٩٧٦ .

وبسبب عدم وجود اسواق متقدمة للاوراق المالية ولرؤوس الاموال ، فقد ظل الاقتراض في معظمه يتم على اساس سندات على الخزانة و/أو على شكل قروض ائتمانية من النظام المصرفي . وفي كلتا الحالتين أمدّ النظام المصرفي الحكومة بالموارد التي احتاجت اليها ولم يقم في الوقت نفسه بعمليات من شأنها استيعاب السيولة الزائدة في النظام الاقتصادى . ويمكن القول بصفة عامة ان الاثر التوسعي لوسيلة تمويل من هذا القبيل على مجموع كمية وسائل الدفع في اطار اقتصادات المنطقة ، لهو اثر لا يمكن تجنّبه ، وذلك في ضوء ضيق مجال الوسائل النموذجية التي تستخدمها السياسة المالية ، ألا وهي نسبة الاحتياطي ، واسعار الخصم ، وعمليات السوق المفتوحة . ومن هنا قد يتعين على السلطات النقدية ان تلجأ على نحو متزايد الى الاقناع حتى يمكنها ضبط التطورات النقدية . وقد عملت السلطات النقدية في بعض البلدان وكيلا لبيع السندات والصكوك الحكومية حتى تعمل اساسا على جمع ايرادات لاغراض تتعلق بالميزانية وعلى استيعاب السيولة . وقد اتخذت البحرين مثلا خطوة في هذا الاتجاه في سنة ١٩٧٧ . وكانت الحكومة تتوقع ان تجمع في نهاية عام ١٩٧٨ اكثر من ٥٠ مليون دولار . وتتواصل الجهود لاقامة سوق ثانوية لهذه الصكوك .

ومع الارتفاع الشديد في ايرادات النفط في المنطقة ظلت مشاكل العجز المتزايدة في ميزانيات البلدان غير النفطية وفي موازين مدفوعاتها تحظى ، على العموم ، باهتمام وتعاطف البلدان المنتجة للنفط . وعلى هذا بلغت المعونة الاجنبية التي تلقاها الاردن في سنة ١٩٧٨ ما نسبته ٥٨ في المائة من موارد ميزانيته في حين توقعت الجمهورية العربية السورية أن حوالي ٥٧ في المائة من الانفاق العادى واكثر من ٦٢ في المائة من النفقات الانمائية سوف يتسنى تمويلها من الخارج . وفي اليمن سجلت المعونة الخارجية زيادات سريعة فوصلت في مجموعها الى ٧٥٠ مليون دولار في نهاية السنة المالية ١٩٧٦/ ١٩٧٧ ، مع العلم بأن عنصر القروض المدفوعة وصل الى خمسي القروض المستحقة التي قدرت بمبلغ ٥٢٩ مليون دولار ، ومن المحتمل ان ترتفع هذه النسبة مع التحسينات في القدرات التقنية والادارية في البلاد بما يمكنها من تنفيذ المزيد من برامج التنمية ومشاريعها ، ومع الانشاء التدريجي للبنى الاساسية الادارية والمادية .

وبرغم طابع التيسير الذى اتسمت به القروض، الا أن عبء خدمة الدين (وهو دفع المبلغ الاصلي والفائدة) في البلدان غير المنتجة للنفط، ظل يتزايد على كاهل هذه البلدان باستمرار. وهكذا شهدت اربعة من البلدان الخمسة المنتجة للنفط في المنطقة في سنة ١٩٧٧ ارتفاعا حادا في نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي ، وفي نسبة الدين وخدمة الدين الى الصادرات السلعية .

التطورات النقدية

كان للاثر السلبي الناجم عن الزيادات الباهظة في كمية وسائل الدفع وفي الاسعار خلال ١٩٧٤-١٩٧٦ الفضل في حث الحكومات على ترشيد انفاقها العام على نحو ما لوحظ آنفا ،وعلى تحسين ادارتها النقدية. وبرغم تباين الوضع بين بلد وآخر الا ان المعدل العام للنمو في كمية وسائل الدفع (M) (١) جاء اقل بكثير خلال ١٩٧٧-١٩٧٨ اذا ما قورن بمتوسط الزيادات السنوية المسجل في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٦. لكن لا بد من ملاحظة ان معدل التوسع النقدى الذى يتصف،نسبيا ،بقدر اكبر من الاعتدال يبقى اسرع بكثير من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، بالقيمة الحقيقية ، في البلدان غير النفطية .

وقد تجلى بوضوح تباطؤ معدل التوسع في كمية وسائل الدفع (M) في البلدان المنتجة للنفط (انظر الجدول ٩) وتراوح هذا المعدل بين ٢٨٫٨ في المائة بالنسبة للعراق (١٩٧٧) وبين متوسط بلغ ٨٤٫٧ في المائة بالنسبة للكويت في الفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ ، وذلك بالمقارنة مع ادنى معدلات الزيادة وقد بلغ في المتوسط ٩٧٫٣ في المائة بالنسبة للكويت ومع اعلاها وقد وصل الى ٢٩٠٫٣ في المائة بالنسبة للامارات العربية المتحدة على نحو ما سجلته الفترة ١٩٧٤-١٩٧٦. وقد قابلت هذا تخفيضات مماثلة طرأت على معدل النمو في الائتمانات المصرفية وفي السيولة. والى جانب التغيرات التي حدثت في تكوين ومستوى الانفاق الحكومي فقد اسهمت في هذا الامر عوامل اخرى منها تقييد الائتمان المصرفي الذى طبق من خلال عدد من التدابير القانونية (مثل التغييرات

---

(١) مصطلح كمية وسائل الدفع (Money Supply) (M) يستخدم طبقا لتفسيره الموسع ويشمل العملة المتداولة زائدا الودائع تحت الطلب (M1) وودائع الاجل والودائع الادخارية (M2) أو " شبه النقد " ويقصد من هذا ان يعكس الدوافع المختلفة التي تحث على تفضيل السيولة الكلية وهي دوافع الصفقات والحيطة والمضاربة .

في اسعار الفائدة ونسب الاحتياطي أو في السيولة والحدود القصوى للائتمان) ؛ والاقناع الهادف الى توجيه ائتمانات المصارف الى مجالات اولى من غيرها ؛ وبيع سندات الخزانة وصكوكها وكذلك ازدياد تدفق السيولة في شكل تحويلات جارية ورأسمالية لاغراض الاستيراد والاستثمار. وعلى سبيل المثال تم في الكويت اتخاذ سلسلة من التدابير لضبط السيولة وتحسين الادارة النقدية. ومن هذه التدابير الاخذ بنظام ينطوي على نسب متنوعة للسيولة تتراوح ما بين الاعفاء الكامل للودائع التي يزيد اجلها عن سنة واحدة ، وبين ٣٥ في المائة فيما يتعلق بالودائع تحت الطلب، ومنها ايضا الاحتفاظ في المصرف المركزي بنسبة ٣٥ في المائة على الاقل من الحسابات الجارية لدى المصارف التي تكون في شكل ودائع نقدية ، أو في شكل ودائع جارية او ودائع لأجل أو في شكل ودائع جارية في مصارف اخرى ؛ واتخاذ ترتيبات لمقايضة العملات مع المصارف المحلية يمكن بموجبها شراء القطع الاجنبي وبيعه بغية التخفيف الى اقل حد ممكن من خطر تقلب سعر الصرف؛ واصدار سندات عن المصرف المركزي على ان يكون ذلك اساسا لعمليات السوق النقدية المفتوحة ، والقيام بعمليات مصرفية مشتركة تقوم بها المصارف الحائزة للودائع و " لشهادات الودائع" .

أما الامارات العربية المتحدة ، حيث آثار النمو النقدي السريع الذي اقترن بضغوط تضخمية شديدة وتوسع لا ضابط له في النظام المصرفي ، مشاكل خطيرة في فترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦ ، فان السلطات فيها اتخذت لذلك منذ منتصف سنة ١٩٧٧ عددا من التدابير الرامية الى تأمين التطور السليم للقطاع المالي برمته. وشملت هذه التدابير اخضاع جميع المؤسسات التمويلية لسلطة مجلس النقد ، ووقف انشاء مصارف جديدة ، وانشاء مصرف عقاري لتولي عمليات القروض التي تقوم بها المصارف التجارية ، ورفع متطلبات الاحتياطي واتباع سياسة اكثر حصافة في مجال الاقراض.

ان المعدلات المعتدلة نسبيا للزيادة في الودائع لأجل والودائع الادخارية في عدد من البلدان المنتجة للنفط خلال هذه الفترة تعزى الى حد ما الى معدلات نمو الدخل التي حافظت على ارتفاعها والى اشتداد الميول نحو الادخار ، والى نمو الثقة في العملة الوطنية والنظام المصرفي ، فضلا عن التوسع الذي شهده النظام المصرفي ايضا. أما في البلدان غير النفطية فقد سجل مجموع كمية وسائل الدفع ، بصفة عامة ، معدلات زيادة اعلى نسبيا من تلك المسجلة في فترة ١٩٧٤-١٩٧٦ ، فقد تراوح متوسط هذه الزيادة بين ٥١ في المائة بالنسبة للبنان و ٢٠١ في المائة بالنسبة لليمن. أما بالنسبة للاردن واليمن فان هذه الزيادة يمكن ان تفسر ، من جهة ، بالتوسع الذي حدث في الائتمانات المقدمة الى القطاعين العام والخاص على نحو ما يعكسه مستوى العملة المتداولة والودائع تحت الطلب ، كما يمكن ان تعزى من جهة اخرى الى التوسع السريع في صافي الاصول الاجنبية

الجدول ٩ - كمية وسائل الدفع
(المبالغ بملايين العملات الوطنية)

البلد	العملة المتداولة ١٩٧٣-٧٠	العملة المتداولة ١٩٧٦-٧٤	العملة المتداولة ١٩٧٧	العملة المتداولة ١٩٧٨	الودائع تحت الطلب ١٩٧٣-٧٠	الودائع تحت الطلب ١٩٧٦-٧٤	الودائع تحت الطلب ١٩٧٧	الودائع تحت الطلب ١٩٧٨
الاقتصادات النفطية								
البحرين	١٩ر٧	٢٥ر٠	٤١ر٦	٤٥ر٢ (أ)	٣٠ر٦	٦٤ر٠	١٠٨ر٧	١٢٦ر٤ (أ)
العراق	٢١١ر٤	٤٨٨ر٥	٦٠٧ر٨ (ب)	٠٠٠	٥١ر٢	١٤٢ر٤	١٨٥ر٣ (ب)	٠٠٠
الكويت	٥٦ر٠	١٠٤ر١	١٥٠ر٩	١٧٧ر٠	٧٥ر٩	١٩٠ر٤	٣٣٩ر٧	٤٢٢ر٠
عمان	١٠ر٣	٣٨ر٤	٥٥ر١	٦٤ر٤	٦ر٠	٣٧ر١	٥٨ر٢	٥٣ر٧
قطر	٧٥ر٥	٢٥٤ر٩	٥٠٥ر٠	٥٤٠ر٥ (ج)	٢٢٢ر٨	٧٩٠ر٣	١٥٨ر١	١٦٧٥ر٩ (ج)
المملكة العربية السعودية	٢١٩٢ر٠	٧١١٣ر٦	١٥٥٦٧ر٢	١٧٣٣٠ر٠ (د)	١٣٣٥ر٠	٨٢٤٨ر٣	٢٠٧٩٣ر١	٢٧٥٢٠ر٠ (هـ)
الامارات العربية المتحدة	٠٠٠	٧١١ر٣	١٣٩٢ر٣	١٧٠٣ر٥	٠٠٠	٢٢٤٣ر٣	٣٨٢٢ر٣	٤٠٧٢ر٣
الاقتصادات غير النفطية								
الأردن	٨٦ر١	١٣٨ر٧	١٨٨ر٢	٢١٩ر٤	٣٠ر٦	٧٧ر٧	١٢٦ر٥	١٥١ر١
لبنان	١٠٠٥ر٨	٢٢٢٦ر٠	٢٧٢٩ر٠	٣٢٨٦ر٠	١١٣٤ر٨	١٦٧٨ر٠	٢٣٣٣ر٠	٢٨٦٢ر٠
الجمهورية العربية السورية	٢١٦٠ر٥	٤٢٠٦ر٢	٦٧٩٦ر٧	٨٤٥٨ر٩ (ج)	٦٨٧ر٢	٢٤٩٠ر٤	٤١٢٧ر٥	٥٤٠٨ر٢
أقل الاقتصادات نموا								
اليمن الديمقراطية	٢٧ر٩	٤٧ر٠	٨٨ر٢	١١٢ر٠ (ج)	٥ر٩	١٤ر٠	٢٧ر٠	٢٧ر٩ (ج)
اليمن	٠٠٠	١٣٤٣ر٥	٤٤٨٠ر٩	٥٥٦٣ر٩	٦١ر٦	٣٣٧ر٧	٧٦٧ر٤	٧٤٧ر٣

(يتبع)

الجدول ٩ - (تابـــع)

البـــلـــد	الودائع لأجل والودائـــع الادخاريـــة(و) ١٩٧٣-٧٠	١٩٧٦-٧٤	١٩٧٧	١٩٧٨	مجموع كميـة وســائل الدفـــع ١٩٧٣-٧٠	١٩٧٦-٧٤	١٩٧٧	١٩٧٨
الاقتصادات النفطية								
البحريـــن	٢٩ر٠	١٢٢ر٣	٢٠٣ر٠	٠٠٠	٧٩ر٣	٢١١ر٣	٣٥٣ر٣	٠٠٠
العـــراق	٨١ر٦	١٨٢ر٧	٢٥٤ر٧ (ب)	٠٠٠	٣٤٤ر٢	٨١٣ر٦	١٠٤٧ر٨ (ب)	٠٠٠
الكـــويت	٣٤٦ر١	٦٤٩ر٥	١٠٧٨ر١	١٣١٨ر٧	٤٧٨ر٥	٩٤٤ر٠	١٥٦٨ر٧	١٩١٧ر٧
عمـــان	٢٦ر٨	٥١ر٥	٨٨ر٤	١٠٧ر٦	٤٣ر٠	١٢٧ر١	٢٠١ر٧	٢٢٥ر٧
قطـــر	٢٧٣ر٩	٧٨٥ر٩	٠٠٠	٠٠٠	٥٧٩ر٠	١٨٣١ر١	٠٠٠	٠٠٠
المملكة العربية السعودية	١٠٥٧ر٥	٢٥٣٥ر٠	٠٠٠	٠٠٠	٤٥٨٥ر٠	١٧٨٩٦ر٩	٠٠٠	٠٠٠
الامارات العربية المتحدة	٠٠٠	٧٤٤٧ر٠	١٠٣٣٠ر٥	١١٨٤١ر٢	٠٠٠	١٠٤٠١ر٦	١٥٥٤٥ر١	١٧٦١٧ر٠
الاقتصادات غير النفطية								
الأردن	٢٩ر٤	٦٦ر٥	١٢٤ر٢	٢٢٦ر٨	١٤٦ر١	٢٨٢ر٩	٤٣٨ر٩	٥٩٧ر٣
لبنـــان	٣٧٧٠ر٢	٦٥٦٣ر٧	٩٣٤١ر٠	١١٠٨١ر٠	٥٩١٠ر٨	١٠٤٦٧ر٧	١٤٣٧٣ر٠	١٧٢٢٩ر٠
الجمهورية العربية السورية	٢٤٦ر٩	٦٣٣ر٨	٩٥٧ر١	١٢٤٨ر١	٣٠٩٤ر٦	٧٣٣٠ر٤	١١٨٨١ر٣	١٥١١٥ر٢
اقل الاقتصادات نموا								
اليمن الديمقراطية	٩ر٠	١٦ر٠	٢٥ر٢	٠٠٠	٤٢ر٨	٧٧ر٠	١٤٠ر٤	٠٠٠
اليمـــن	٧٤ر٩	٤٦٢ر٤	٥٤٢ر١	٨٠٤ر٧	٠٠٠	٢١٤٣ر٦	٥٧٩٠ر٤	٧١١٥ر٩

المصدر : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، استنادا الى مصادر وطنية ودولية .

(أ) يغطي الشهور الاحد عشر الاولى من سنة ١٩٧٨ .
(ب) للسنة المنتهية في حزيران/يونيو ١٩٧٧ .
(ج) يغطي الشهور التسعة الاولى من سنة ١٩٧٨ .
(د) يغطي الاشهر الثلاثة الاولى من سنة ١٩٧٨ .
(هـ) يغطي الشهور السبعة الاولى من سنة ١٩٧٨ .
(و) يشار اليه بوصفه " شبه النقد " في معظم الحالات .

المتحقق من المعونة الخارجية (المنح) وفي تحويلات المواطنين العاملين بالخارج . أما الودائع لأجل والودائع الادخارية فقد اظهرت بدورها زيادات كبيرة في اعقاب تحرير نظم العملات. ومن المتوقع ان توفر "سندات التنمية" وبورصة الاوراق المالية المنشأة حديثا سبلا للاستثمار بما يضمن استيعاب جزء من السيولة الزائدة . وفي اليمن تم استيعاب جزء كبير من السيولة عن طريق استيراد سلع استهلاكية . وقد ساعدت الزيادة السريعة التي طرأت في مجال العملة المتداولة والودائع تحت الطلب على ادخال التعامل النقدى في المجالات التي كان الاقتصاد يعتمد فيها على اساليب المقايضة أو كان يستخدم وسائل اخرى للتبادل .

وفي الجمهورية العربية السورية كان جزء كبير من الزيادة في العملة المتداولة وفي الودائع تحت الطلب راجعا الى التوسع في الائتمان المصرفي المقدم للقطاع العام والذى صحبه هبوط في احتياطيات النقد الاجنبي . كذلك فقد تسبب التوسع النقدى السريع الذى اقترن باختناقات عديدة في مزيد من الافراط في السيولة التي صحبها ضغط مماثل على مستوى الاسعار وعلى ميزان المدفوعات. ومع ذلك فمن المعتقد ان تكون الرقابة الصارمة التي فرضت على الانفاق العام واعانات دعم الاسعار وضبط الاستيراد قد خففت الى حد ما من حدة الموقف .

وفي لبنان كان معدل الزيادة الذى لم يسبق له مثيل في الودائع لأجل والودائع الادخارية مسؤولا عن التوسع في كمية وسائل الدفع خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ . ويرجع هذا الوضع في اساسه الى عودة الاموال التي كانت قد خرجت من البلاد خلال الاعمال الحربية والى العوائد الكبيرة التي يحولها اللبنانيون العاملون بالخارج وبخاصة من الدول المنتجة للنفط في المنطقة . وعلى نحو ما هو حاصل في الاردن واليمن ، فان هذه التحويلات تمثل اكثر من تعويض لعجز الميزان التجارى في لبنان بعد ان ظل العجز يسجل معدلات عالية خلال الفترة . وثمة عامل آخر تسبب في نمو الودائع المصرفية ألا وهو زيادة عدد فروع المصارف من ٢٢٧ في سنة ١٩٧٥ الى ٣٦٥ في نهاية سنة ١٩٧٧ . وبرغم ان حجم الائتمان المصرفي لم يسجل زيادة متناسبة ، الا انه زاد في نهاية سنة ١٩٧٨ باكثر من ضعف ما كان عليه في سنة ١٩٧٤ . على ان الوضع السائد في البلاد لم يهيء بعد المناخ المناسب الذى يمكن في ظله ان يجرى استيعاب جزء من السيولة الزائدة في استثمارات انتاجية طويلة الاجل . وقد دفعت بعض المصارف المركزى الى ان يتخذ في أوائل سنة ١٩٧٩ عددا من التدابير الرامية الى تقويم الممارسات المصرفية وتهذيبها وحماية قيمة العملة الوطنية وتحسين المناخ الاستثمارى . وشملت هذه التدابير تقييد القروض المصرفية المدفوعة بالليرة اللبنانية ، وزيادة الاحتياطيات الالزامية للودائع المحلية والاجنبية لموازنة الاثر الناجم عن مشتريات المصرف المركزى من النقد الاجنبي ، واصدار صكوك على الخزانة تتراوح مواعيد استحقاقها بين ثلاثة اشهر وخمس سنوات مع رفع معدل الفائدة على سندات الخزانة قصيرة الاجل .

التطورات المالية

أدى الانشغال المتزايد بسلامة ادارة الفوائض المتزايدة العائدة من واردات النفط، وما صحبه من رغبة لدى البلدان المعنية في ان يكون لها دور اكثر فعالية في هذه الادارة، الى تكثيف الجهود خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ لانشاء وتطوير مؤسسات مالية مناسبة على الصعيدين الوطني والاقليمي. وقد قام عدد من البلدان المنتجة وغير المنتجة للنفط وهي الاردن والبحرين والكويت بانشاء مؤسسات مالية ومصرفية كي تعمل بوصفها مراكز مالية اقليمية. ومع ان حجم العمليات التي تضطلع بها هذه المؤسسات مازال متواضعا بالمقارنة مع النواقص السنوية المتراكمة، الا ان ما تحقق من انجازات حتى الآن انما يكشف عن مدى التقدم الملحوظ الذي امكن تحقيقه.

وما نجاح البحرين بالذات في اقامة مركز مصرفي اجنبي الا مثال على هذا التقدم، ومع التزايد السريع للوحدات المصرفية الاجنبية المرخصة والتي وصل عددها الى ٥٣ وحدة في آب/اغسطس ١٩٧٩، فقد اصبح المركز المذكور جزءا من سوق النقد العالمية التي تعمل بوصفها منفذا من منافذ استثمار اموال الفائض العربية الخاصة، كما انه يقوم بدور الوسيط على الساحة المصرفية العربية. وقد بلغت الاصول التي كانت في حوزة الوحدات المصرفية الاجنبية ٢٧٫٣ بليون دولار في ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ حيث كان نصيب البلدان العربية وقتها يزيد على ٥٥ في المائة بما يتضح معه اهمية المركز بالنسبة للمنطقة. ومع الزيادة السريعة في عدد الوحدات المصرفية الاجنبية والاتساع المطرد في حجم عملياتها سوف تجد الهيئة البحرينية لشؤون النقد ان من الضروري وضع مبادئ توجيهية أوسع شمولا كي تحكم عمليات الوحدات المصرفية الاجنبية. كذلك تتواصل الجهود في الاردن لانشاء وحدات مصرفية اجنبية وتنوى الحكومة رفع القيود عن العملات في اطار الاستعدادات التي تبذلها لتحقيق هذا الهدف.

اما في الكويت فقد صاحب النمو السريع في العمليات المصرفية اهتمام متزايد لتطوير مؤسسات الاستثمار وقد اسهمت هذه المؤسسات في توجيه مسار الاستثمارات في الخارج كما قامت بنشاطات تعهدية في مجال الاوراق المالية الاجنبية حيث شملت هذه النشاطات ضمان ستة سندات اصدرها البنك الدولي مع طرحها في السوق الكويتية وقد قامت الحكومة ايضا، في اطار جهودها لدعم سوق الاوراق المالية باتخاذ عدد من التدابير في الفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ شملت شراء انصبة القطاع الخاص. واستمرت المؤسسات المالية العربية القطرية والاقليمية خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ في توسيع عمليات الاقراض التي تقدمها سواء للحكومات أو لمشاريع القطاع الخاص المضمونة من الحكومات. وقد اخذت بعض هذه المؤسسات تقوم، على نحو متزايد، بأعمال التمويل المشترك مع مؤسسات انمائية اخرى راسخة الاركان، مكتسبة بذلك قدرات تقنية وادارية اضافية في مجال تقييم المشروعات. واستهل صندوق النقد العربي، الذي يهدف، في جملة ما يهدف، الى تصحيح الخلل

في ميزان مدفوعات الدول الاعضاء ،عمليات الاقراض عام ١٩٧٨ بمساعدات في مجال ميزان المدفوعات لخمسة من البلدان الاعضاء فيه هي الجمهورية العربية السورية والسودان ومصر والمغرب وموريتانيا .

وساهمت اربعة من البلدان الاعضاء ، هي الامارات العربية المتحدة (ابو ظبي) وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية ،في مرفق التمويل التكميلي لصندوق النقد الدولي الذى انشئ في اواخر عام ١٩٧٧ . وقد اسهمت المملكة العربية السعودية وحدها بمبلغ ٢١٥٠ مليونا من حقوق السحب الخاصة ،او بما نسبته ٢٥ في المائة من مجموع حقوق السحب الخاصة البالغ ٨٤٠٠ مليون والذى تعهد بتقديمه ١٣ بلدا من اعضاء الصندوق . وسوف تقتصر خدمات هذا المرفق على البلدان الاعضاء في الصندوق والتي تعاني من صعوبات في ميزان المدفوعات لا يمكن مواجهتها بشرائح الائتمان الاعتيادية التي يقدمها الصندوق . وفي تطور آخر ،قرر الصندوق ،في تموز/يوليو ١٩٧٨ ، ضم الريال السعودى الى سلة العملات الست عشرة التي تحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة ، الامر الذى يعكس تنامي المكانة الدولية للريال . وقد حدد نصيب الريال من قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة ٣ في المائة .

ثانيا - التطورات القطاعية والتطورات الاخرى

ألف - الزراعة

الانتاج

مجموع الانتاج الزراعي

ادى الادراك المتزايد لاهمية الزراعة في بلدان المنطقة ، والذى اذكته الازمة الغذائية في اوائل السبعينات، الى تزايد حاد في مستويات الاستثمار الزراعي والى محاولات دائبة لزيادة الانتاج في السنوات الاخيرة . ومع ان نتائج هذه الجهود بدأت بالظهور في عدد من البلدان ، فان هناك شواهد متزايدة على ان هذا التقدم كثيرا ما كان باهظ الثمن ، وخصوصا في البلدان المصدرة للنفط. كما ان القطاع الزراعي في كثير من بلدان المنطقة ما زال يتسم بوجود عدد من المشاكل الصعبة من هيكلية وغيرها ، بما في ذلك وجود قاعدة انتاجية محدودة ، وانماط انتاجية غير متسقة ، واسهام متناقص في النواتج المحلية الاجمالية ، وفشل اجتذاب صغار المزارعين الاقل حظا الى معيار التنمية الرئيسي .

واذا استثنينا مصر جوازا ، التي تملك قاعدة انتاجية مستقرة نسبيا ، فان التقلبات السنوية الملحوظة تظل ابرز سمة في تطور الانتاج الزراعي في بلدان المنطقة . فقد حدثت في الفترة المستعرضة انتكاسات انتاجية شديدة الخطورة في الجزء الشمالي من المنطقة بسبب سوء الاحوال الجوية ، مما ادى الى انخفاض جدى في نصيب الفرد من الانتاج الغذائي الكلي في المنطقة . ومع ذلك ، فقد سجل الرقم القياسي المادى للانتاج الزراعي الكلي للمنطقة في عام ١٩٧٩ زيادة قدرها ٥ر٢ في المائة ، بالمقارنة مع ٢ر٤ في المائة عام ١٩٧٨ ومع ٦ر٢ في المائة كمتوسط نمو سنوى تم تحقيقه خلال السبعينات (الجدول ١٠) .

وقد واصلت مصر تسجيل نمو زراعي بطيء يقارب الواحد في المائة عام ١٩٧٩ . ونظرا لان امكانية تحقيق زيادات كبيرة في الغلة قد استنفذت فعليا ، فان امكانيات توسيع الزراعة في مصر تعتمد الى حد كبير على سرعة ادخال الاراضي المستصلحة في طور الانتاج والتي كثيرا ما تكون بطيئة . اما المحاولات التي جرت مؤخرا لاستبدال محاصيل غذائية القطن ، بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج ، فقد عاقها بدرجة شديدة نظام التسويق الحكومي البطيء للسلع القابلة للتلف. والان يتزايد الادراك بأن دفع عجلة الانتاج الزراعي في مصر سوف يتطلب تغييرات هيكلية كبيرة تتصل بجملة امور منها درجة ومدى مشاركة القطاع الخاص، وسياسات التسعير، وعملية التحديث.

الجدول ١٠ - التغيرات السنوية في مجموع الانتاج الزراعي في بلدان المنطقة لفترات مختارة (أ)

البلـــــد	(ب) ١٩٦٠/١٩٦١-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٧٩	١٩٧٨-١٩٧٩
الاردن	٩ر٥	٣ر٢	-١ر٥
الجمهورية العربية السورية	-٠ر٠٤	٣ر٢	-٤ر٤
العراق	٥ر١	٠ر١	١٧ر٥
لبنان	٢ر٨	-٠ر١	٥ر٥
المملكة العربية السعودية	٤ر٥	٩ر١	١ر١
مصر	٢ر٩	١ر٠	١ر٠
اليمن	٢ر٢	٠ر٩	٩ر٩
اليمن الديمقراطية	١ر٠	٣ر٠	٤ر٢
بلدان اللجنة (بما فيها مصر)	٢ر١	٢ر٦	٢ر٥
بلدان اللجنة (باستثناء مصر)	١ر٢	٤ر١	٣ر٧

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، استنادا الى منظمة الاغذية والزراعة، كشوفات الارقام القياسية للانتاج الصادرة عن شبكة الحاسبات الالكترونية كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ (غير منشورة)

(أ) اتجاه أسي

(ب) متوسط التغيرات السنوية .

وقد حدث في الجمهورية العربية السورية والاردن عام ١٩٧٩ انخفاض خطير في الانتاج بسبب شح الامطار الموسمية. ويبدو ان التوسع السريع الذى شهدته الزراعة السورية في السنوات الاخيرة آخذ في التراجع بسبب نشوء صعوبات تقنية وهيكلية تتعلق بتوسيع المساحة المروية، ولا سيما مشكلة ميكنة المزارع الصغيرة والمتناثرة وانخفاض انتاجية الحبوب بسبب الملوحة. ولما كانت ظروف الجفاف في الاردن قد واصلت، للسنة الخامسة على التوالي، احباطها لمحاولات زيادة محصول الحبوب، فان الانتاج الغذائي قد هبط نسبة ١٣ في المائة مما استلزم واردات ضخمة من القمح ومساعدات غذائية عاجلة.

وبعد عدة سنوات من الانتاج المنخفض سجل العراق عام ١٩٧٩ زيادة غير عادية في الانتاج الزراعي قدرها ١٧ في المائة، ويبدو هذا التحسن الايجابي بمثابة انعكاس للآثار الايجابية الناشئة عن: الاستثمارات الضخمة في مجال الصرف والرى التي تم توظيفها مؤخرا في القطاع الزراعي بأكمله؛ وتحقق مزيد من الانسجام ما بين السياسات الزراعية مع تخفيف القيود في مجالي الادارة والبنى الاساسية؛ والزيادة الكبيرة في اسعار مجموعة واسعة من المحاصيل.

وتواصل الزراعة اللبنانية انتعاشها بعد تعطل الاعمال الزراعية بسبب الاضطرابات المدنية، فسجلت في عام ١٩٧٩ زيادة قدرها ٥ر٥ في المائة. هذا ويمكن الحفاظ على مستويات الانتاج بالرغم من استمرار عدم الاستقرار وتناقص اليد العاملة الزراعية.

وشهد الانتاج الزراعي انتعاشا قويا في اليمن الديمقراطية واليمن بعد نكسات عام ١٩٧٨، وارتفع الناتج بمقدار ٢ر٤ في المائة و ٩ر٩ في المائة على التوالي. وبسبب التأثيرات الايجابية للتدفقات الضخمة والمتنامية من التحويلات الواردة من المواطنين العاملين في الخارج تم تحويل موارد مالية اكبر الى التنمية الريفية، معظمها عبر القنوات الخاصة، وهو امر يبشّر باستمرار النمو الزراعي.

ويبدو ان البرنامج الضخم للاستثمار الزراعي في المملكة العربية السعودية الذى انعكس في زيادة في حجم الانتاج تزيد عن ٧٥ في المائة منذ عام ١٩٧٠، قد اخذ يفقد قوة اندفاعه، فبالرغم من الزيادة الكبيرة في الاسعار خلال عام ١٩٧٩، فقد تراجع نمو الناتج الى ١ في المائة، وذلك بالمقارنة مع متوسط سنوى للاعوام الاخيرة قدره ٩ في المائة. ان امكانيات استمرار النمو المرتفع تتوقف الى حد كبير على ازالة العقبة الرئيسية المتمثلة في نقص اصحاب المهارات وعلى اتخاذ تدابير اضافية لتوفير الحوافز للمزارعين ولتشجيعهم على قبول التحول التكنولوجي.

ونتيجة للجهود المبذولة لانشاء مشاريع كثيفة رأس المال وحديثة وصغيرة الحجم وذات اعتماد شديد على الاعانات الحكومية فان الانتاج الزراعي في بلدان الخليج، اى الامارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت، مستمر في التوسع بمعدل سنوى يتفاوت بين ٢ في المائة و ٥ في المائة. غير ان هذا التوسع كان في بعض الاحيان مكلفا. فالمعدل

الذى يجرى به استنزاف موارد المياه الجوفية، والذى يهدد باضرار لا سبيل الى ازالتها، يبلغ نسبا تنذر بالخطر وخصوصا في الامارات العربية المتحدة. وقد اصبحت القدرة على انشاء مشاريع فعالة ذاتيا وقادرة على النمو موضعا للتساؤل بشكل متزايد، مما قد تكون له آثار عميقة على نمط النمو في الثمانينات.

الانتاج الغذائي وغير الغذائي

ما زالت الهوة القائمة بين الانتاجين الغذائي وغير الغذائي في بلدان اللجنة آخذة في الاتساع نتيجة للمحاولات الدائبة لخفض العجز الغذائي. ومما مهد السبيل امام هذا التحول الصريح نحو المحاصيل الغذائية، وهو الذى بدأ في اوائل السبعينات، في اعقاب الازمة الغذائية، توفر التمويل الانمائي الذى مكّن من تحويل بعض الموارد عن محصولي التصدير الرئيسيين غير الغذائيين الا وهما القطن والتبغ. وكما يبين الجدول ١١، ارتفع الرقم القياسي للانتاج الغذائي بنسبة ٣١ في المائة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٩ بينما هبط الرقم القياسي للانتاج غير الغذائي في نفس الفترة بنسبة ١٧ في المائة.

الجدول ١١- الارقام القياسية للانتاج الزراعي الغذائي وغير الغذائي في منطقة غربي آسيا والتغير السنوى في كلا الانتاجين في بلدان مختارة (١٩٦٩-١٩٧١ = ١٠٠)

البند	(أ) ١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	التغير المئوى السنوى ١٩٧٠/ ١٩٧٨/ ١٩٧٩ (ب) ١٩٧٩
الانتاج الغذائي	٩٦	١١٧	١٢٣	١١٨	١٢٣	١٢٦	١ر٣ ٤ر٢
الانتاج غير الغذائي	٩٨	٨١	٨٥	٨٣	٨٩	٨٥	-١ر٢ -٥ر٤
الانتاج الزراعي	٩٧	١١٢	١١٧	١١٣	١١٨	١٢١	٦ر٢ ٥ر٢

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، استنادا الى منظمة الاغذية والزراعة، كشوفات الارقام القياسية للانتاج الصادرة عن شبكة الحاسبات الالكترونية، كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ (غير منشورة).

(أ) اولي

(ب) اتجاه اسي

ويبدو ان الاتجاه الحالي للانتاج الزراعي يتميز بخاصتين سلبيتين . اولاهما انه كلما ازداد نصيب المحاصيل الغذائية من مجموع المساحة المزروعة ، اصبح انتاج الحبوب، التي تزرع غالبا في الاراضي البعلية ، اشد فاشد تأثرا بالعوامل المناخية . وهذا يمكن تعويضه بالتوسع المستمر في المساحة المروية وببناء السدود . وآخرها انه يبدو ان الانشغال بالاكتفاء الذاتي القطري في مجال الغذاء قد حول الانتباه ايضا عن التعاون الاقليمي في مجال الانتاج الغذائي . وبالاضافة الى ذلك ، فان عدم اجراء تحرّ دقيق للتكاليف الاقتصادية الفعلية لتدابير اعانات دعم الانتاج وعدم الكشف عن هذه التكاليف امر كثيرا ما اعطى انطباعا زائفا عن الاداء الاقتصادي للقطاع وعن مدى اسهامه في القيمة المضافة .

وبالرغم من التركيز المتزايد على المحاصيل الغذائية ، فان النمو السكاني في معظم بلدان اللجنة يواصل تقدمه على الانتاج الغذائي ، فالواقع أن نصيب الفرد من الانتاج الغذائي هبط خلال السبعينات بمعدلات تتفاوت بين ١ في المائة و ٢ في المائة سنويا في الاردن والعراق ولبنان واليمن . اما بالنسبة للمنطقة ككل فقد ارتفع نصيب الفرد من الانتاج الغذائي بمعدل حدّى قدره ٣ر٠ في المائة سنويا يعود بدرجة كبيرة الى حدوث نمو كبير في الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية . وفي عام ١٩٧٩ حدث انخفاض حاد في مستويات نصيب الفرد من الانتاج في الاردن والجمهورية العربية السورية جاء انعكاسا لسوء الاحوال الجوية ، بينما حدث انتعاش كبير في العراق واليمن . اما في باقي بلدان اللجنة فقد ظل الوضع الى حد كبير على حاله .

الانتاج المحصولي والحيواني

بلغ الاسهام النسبي للمحاصيل والمواشي في مجموع الانتاج الزراعي في المنطقة عام ١٩٧٩ نحو ٦٥ في المائة و ٣٥ في المائة على التوالي ، بالمقارنة مع ٧٠ في المائة و ٣٠ في المائة عام ١٩٧٠ . وقد جاء هذا انعكاسا للقدر الاكبر من الاستقرار والنمو الاسرع اللذين يتميز بهما القطاع الفرعي الحيواني بالمقارنة مع القطاع الفرعي المحصولي (الجدول ١٢) .

الجدول ١٢ - التغيرات في حجم انتاج قطاعي المحاصيل والحيوانات الزراعية الفرعيين في منطقة غربي آسيا

(التغيرات السنوية بالنسبة المئوية)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٠-١٩٧٩ (أ)	١٩٧٥-١٩٧٩ (أ)
القطاع المحصولي	٢ر٠	٦ر٢	-١ر٥	٨ر٥	١ر٣	٩ر١	٧ر١
القطاع الحيواني	٤ر٠	٣ر٥	٦ر٩	٨ر٤	٤ر٢	١ر٤	٩ر٤
القطاع الزراعي	١ر٣	٤ر٥	-٢ر٢	٥ر٥	١ر٧	٥ر٢	٢ر٣

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، استنادا الى منظمة الاغذية والزراعة ، كشوفات الارقام القياسية للانتاج الصادرة عن شبكة الحاسبات الالكترونية ، كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ (غير منشورة) .

(أ) المتوسط البسيط للمعدلات السنوية .

المحاصيل

ارتفع الانتاج المحصولي الكلي للمنطقة عام ١٩٧٩ بنسبة ١ر٨ في المائة ، وذلك مع حدوث زيادة كبيرة في ناتج المحاصيل الزيتية للسنة الثانية . ويقدر ان يكون الانتاج الكلي قد زاد خلال السبعينات بنسبة ٢ في المائة سنويا . وقد انعكست درجة عدم الاستقرار في الانتاج المحصولي في الجدول ١٣ الذي يظهر تغيرات سنوية في الناتج بالغة الشدة في السنوات الاخيرة .

الجدول ١٣ - التغيرات في الحجم المادي للانتاج حسب الفئات الرئيسية للمحاصيل

(بالنسبة المئوية)

	معدلات التغير السنوية						النصيب بالنسبة المئوية	
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٥-١٩٧٩ (أ)	١٩٧٠	١٩٧٩
الحبوب	-٤ر٧	٤ر٧	-٣ر١٧	٦ر١١	٥ر٤	-٣ر٠	١ر٣٩	٣ر٣٦
المحاصيل الجذرية والمحاصيل الدرنية	٣ر٥	٣ر١٢	٣ر١٨	-٦ر١٤	٢ر١	٦ر٤	٩ر١	٤ر٢
المحاصيل الزيتية	-٣ر١٧	٠ر٢٠	-٤ر١١	٥ر٢٩	٨ر٨	٩ر٥	٧ر٥	٩ر٥
الخضار	٠ر١١	٠ر٦	٢ر٤	-٣ر١	٧ر٢	٥ر٤	١٨ر٨	٢٣ر٨
الفاكهة	٣ر٤	-٤ر٣	٢ر٧	١ر٤	٤ر١	٢ر٧	١٠ر٤	١٣ر٠
محاصيل اخرى	-	-	-	-	-	-	٢٤ر١	٢٢ر٦
مجموع المحاصيل	٢ر٠	٦ر٢	-١ر٥	٥ر٨	٣ر١	٧ر١	١٠٠	١٠٠

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، استنادا الى منظمة الاغذية والزراعة وكشوفات الارقام القياسية للانتاج الصادرة عن شبكة الحاسبات الالكترونية، كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ (غير منشورة).

(أ) المتوسط البسيط للمعدلات السنوية.

وتستحوذ الحبوب، التي تمثل حاليا نحو ٣٦ في المائة من مجموع ناتج المنطقة من المحاصيل، على اكثر من ٨٠ في المائة من الاراضي المزروعة. وقد ازدادت المساحة المخصصة للحبوب خلال السبعينات بنسبة ٢ في المائة سنويا، فارتفعت من ٧ر٧ ملايين هكتار عام ١٩٧٠ الى ٩ر١ ملايين هكتار عام ١٩٧٩، في حين لم يرتفع انتاج الحبوب الا بنسبة ١ر٤ في المائة سنويا ويكاد يعزى ذلك على وجه الحصر الى التوسع في المساحة المزروعة نظرا الى ان انتاج الغلال بقي على حاله دون تغيير.

ونظرا لازدياد التركيز على الغذاء ، فقد حدث تحول كبير تمثل في تفضيل انتاج القمح والشعير والذرة الصفراء على الحبوب الخشنة والدخن والذرة البيضاء والذرة الرفيعة التي هبط انتاجها بدرجة كبيرة . وقد قدّر ان مجموع انتاج المنطقة من الحبوب لعام ١٩٧٩ يبلغ ١٤ مليون طن ، أو ما يزيد عن مستوى ١٩٧٨ بنسبة ٥ر١ في المائة ، لكنه يقل عن الرقم القياسي الذى سجل عام ١٩٧٢ والبالغ ٨ر٥١ مليون طن .

اما القمح ، وهو اكبر المحاصيل ، فقد سجل في عام ١٩٧٩ زيادة في الانتاج بنحو ٤٠٠ ٠٠٠ طن ، ويرجع ذلك اساسا الى حدوث زيادة كبيرة في المساحة المزروعة في العراق من ١ر١ مليون هكتار في عام ١٩٧٨ الى ما يقدر بـ ٧ر١ مليون هكتار خلال عام ١٩٧٩ . كما تم تسجيل محصول جيد في مصر (١ر٢ مليون طن) . وقد كانت كمية الامطار في الاردن والجمهورية العربية السورية نصف متوسطها الموسمي مما احدث انخفاضا في انتاج القمح بنسبة ٢٠ في المائة في البلد الثاني وفشلا شبه كلي للمحصول في البلد الاول .

ويتم انتاج نحو ٩٠ في المائة من محصول المنطقة من الارز في مصر حيث ظلت المساحة المزروعة والانتاج ثابتين نسبيا في السنوات الاخيرة . ويقدّر مؤقتا الانتاج الكلي لعام ١٩٧٩ بنحو ٤ر٢ مليون طن . اما انتاج العراق من الارز ، المنتج الرئيسي الآخر الوحيد ، فهو آخذ في الاستقرار بعد ما شهد من تقلبات حادة في اوائل السبعينات بسبب مشاكل الرى ، ويقدر بأن يصل في عام ١٩٧٩ الى ٢٨٤ ٠٠٠ طن . غير ان الغلال في العراق ظلت ادنى بكثير من الغلال التي تحققت في مصر .

وهبط محصول المنطقة من الذرة عام ١٩٧٩ بما يقارب ٤٠٠ ٠٠٠ طن بسبب التقليص الحاد في المساحة المزروعة في مصر التي تسهم بأكثر من ٩٠ في المائة من الانتاج الكلي . غير انه تم تسجيل توسع مستمر في زراعة الذرة في العراق والجمهورية العربية السورية استجابة للطلب المتزايد على علف لتغذية الدواجن ، وقد قدر انتاج الذرة لعام ١٩٧٩ بنحو ٩٠ ٠٠٠ و ٦٦ ٠٠٠ طن على التوالي .

وشهد انتاج المنطقة من البقول الجنية طوال فترة السبعينات ركودا ولكن مع تقلبات طفيفة جدا فحسب من عام الى آخر . الا ان الانتاج هبط بمقدار ٥٠ ٠٠٠ طن . ويعود ذلك بدرجة كبيرة الى خفض المساحة المزروعة وتناقص الغلال في الجمهورية العربية السورية .

واستمر التوسع في انتاج قصب السكر في مصر التي هي المنتج الرئيسي الوحيد ؛ فقد ارتفعت المساحة الكلية المزروعة عام ١٩٧٩ الى ١٢٤ ٠٠٠ هكتار في حين وصل الانتاج ذروة قدرها ٩ر٩ مليون طن ، رغم ان الغلات تراجعت قليلا عن مستوياتها في عام ١٩٧٨ . ونظرا لوجود صعوبات فنية في الانتاج ولوجود تقييدات في مجال استخدام مياه الرى ، لم يتم احراز تقدم كبير في انتاج الشوندر السكرى (بنجر السكر) في الجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان في الاعوام الاخيرة .

وقد ارتفع انتاج الفواكه والخضار طوال فترة السبعينات، وهو يمثل حاليا ٣٧ في المائة من انتاج المحاصيل في المنطقة. ورغم ان انتاج الفواكه والخضار بلغ في عام ١٩٧٩ ذروتين جديدتين هما ٣ر٥ ملايين طن و ٧ر١٢ مليون طن على التوالي، فقد كانت هناك دلائل على حدوث تباطؤ في معدل التوسع في السنوات الاخيرة. ومع تشبع الاسواق المحلية موسميا، سيكون من الضروري في الغالب العثور على منافذ تصديرية اضافية للحفاظ على المستويات العالية السابقة في نمو الانتاج.

وبالرغم من ان انتاج المنطقة من القطن غير المحلوج شهد هبوطا طفيفا فنقص من ٦ر١ مليون طن في عام ١٩٧٨ الى ٥ر١ مليون طن في عام ١٩٧٩، فانه آخذ في الاستقرار، على ما يبدو، رغم استمرار خفض المساحة المزروعة لصالح القمح في مصر والشوندر السكري في الجمهورية العربية السورية. وهذا الارتفاع المستمر في غلات القطن من متوسط قدره ١٩٠٠ كيلوغرام للهكتار في اوائل السبعينات الى متوسط قدره ٢١٥٠ كيلوغرام للهكتار في السنوات الاخيرة يعزى بدرجة كبيرة الى انتشار انواع من البذور المحسنة. ويرجح أن يستمر الاتجاه نحو تخفيض المساحة المخصصة للقطن نتيجة للارتفاع الحاد في تكاليف الانتاج ولا سيما في مصر ولثبات الاسعار نسبيا في السوق العالمية.

وسجل انتاج المحاصيل الزيتية ارتفاعا كبيرا خلال عام ١٩٧٩ وخصوصا عباد الشمس في الجمهورية العربية السورية والعراق (١) ومصر. كما حدثت زيادة ملحوظة في انتاج فول الصويا في مصر حيث ارتفع الناتج من مقدار لا يذكر الى ما يزيد عن ٨٠ ٠٠٠ طن عام ١٩٧٩ وذلك من مساحة تقدر بـ ٣٤ ٠٠٠ هكتار.

الانتاج الحيواني

سجل حجم الانتاج الحيواني في المنطقة عام ١٩٧٩ زيادة قدرها ٣ في المائة بالمقارنة مع متوسط نمو سنوي قدره ٣ر٩ في المائة خلال السبعينات (٢). وخلال الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ حدث تباطؤ كبير في الانتاج في جميع بلدان المنطقة باستثناء لبنان حيث يواصل ناتج قطاع منتجات الدواجن توسعه السريع. وبالرغم من الاعتمادات الاستثمارية الضخمة الموجهة لتنمية قطاعي الدواجن والالبان، فان الانتاج الحيواني ما زال متخلفا عن تلبية احتياجات المنطقة.

---

(١) تضاعفت المحاصيل الزيتية في هذه البلدان الثلاثة مجتمعة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٩.

(٢) سجلت المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية انجازا انتاجيا لافتا للانظار حيث ارتفع متوسط الناتج الاجمالي السنوي بنسبة ١ر٥ في المائة و ١ر٧ في المائة على التوالي خلال السبعينات.

وارتفع انتاج لحوم البقر والجاموس والضأن والماعز بنسبة ٢ر٧ في المائة عام ١٩٧٩ . ويعود ذلك بدرجة كبيرة الى ازدياد معدلات ذبح الماشية والى تراجع في ازدياد عدد رؤوس قطعان الماشية . ويعزى استمرار عدم حدوث تقدم ملموس في انتاج اللحوم الحمراء في المقام الاول الى الصعوبات الطبيعية في زيادة الانتاج الحيواني في شبه الجزيرة العربية القاحلة . وقد ترتب على المشاكل الحادة في ادارة المراعي وتحركات البدو غير المنضبطة نقص خطير في طاقة تحمل المراعي المفتوحة ، وهذا ما انعكس في زيادة في معدلات ذبح الماشية بنسبة ٥٠ في المائة ونقص بنسبة ١٠ في المائة في متوسط اوزان الذبائح في السنوات الاخيرة . اما التدابير اللازمة لتحسين ممارسات التغذية والادارة وتعزيز الامكانيات الوراثية وخفض معدلات النفوق المرتفعة وزيادة انتاجية القطعان فكثيرا ما اخفقت في تحقيق النتائج المرغوبة .

الجدول ١٤- الارقام القياسية للانتاج الحيواني في منطقة غربي آسيا

(١٩٦٩ - ١٩٧١ = ١٠٠)

	الارقام القياسية للنمو							التغير بنسبة مئوية		النصيب في حجم الانتاج الحيواني	
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٠ و١٩٧٩ (أ)	١٩٧٨-١٩٧٩		١٩٧٠	١٩٧٩
مجموع كميات الحليب	٩٨	١١٦	١٢١	١٢٣	١٢٦	١٢٩	٣ر١	٢ر٤	٨٠ر٢	٧٣ر١	
مجموع اللحوم الحمراء	٩٨	١٠٦	١٠٨	١١١	١١١	١١٤	١ر٥	٢ر٧	١٣ر٢	١٠ر٧	
لحوم الدواجن	٩٩	١٦٣	١٦٥	١٨٧	٢٢٠	٢٣١	٩ر٩	٥ر٠	٣ر٢	٥ر٢	
البيض	٩٨	١٣٦	١٢٨	١٤٤	١٦٢	١٦٩	٦ر٢	٤ر٣	٣ر٣	١١ر٠	

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، استنادا الى منظمة الاغذية والزراعة ، كشوفات الارقام القياسية للانتاج الصادرة عن شبكة الحاسبات الالكترونية ، كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ (غير منشورة) .

(أ) متوسط بسيط للتغيرات السنوية .

هذا النمو الكبير والمستمر لمنتجات الدواجن في بلدان غربي آسيا خلال السبعينات، والذي بلغ متوسطه ٩ر٩ في المائة للفراريج و ٦ر٢ في المائة للبيض تباطأ كثيرا في عام ١٩٧٩ فوصل الى ٥ في المائة و ٤ر٣ في المائة على التوالي ، نظرا الى ان بلدانا كثيرة في المنطقة اقتربت من الاكتفاء الذاتي .

الغابات

تمثل الغابات الطبيعية في منطقة غربي آسيا اقل من ٢ في المائة من مساحة الاراضي ، أو نحو ٢٠٠ ٠٠٠ هكتار ، وتنحصر في المناطق الجبلية في الاردن ولبنان والاجزاء الشمالية من الجمهورية العربية السورية والعراق . وهذه الغابات ، برغم قلة كثافتها ومحدودية امكاناتها الاقتصادية ، ذات اهمية في مكافحة التصحر وتحات التربة ، وفي ضبط الفيضانات وفي كونها مصدات للرياح . ولذلك ، فان بلدانا عدة في المنطقة انشأت مزارع ومشاتل لتوزيع الاشجار وشرعت في برامج لغرس الاشجار على الطرق العامة .

ونظرا لأن بلدانا عدة في المنطقة هي مناطق غير منتجة للاخشاب ، فقد استمر تزايد الاعتماد على الواردات التي بلغت نحو ٩٠ في المائة من الاحتياجات المحلية عام ١٩٧٨ . وخلال تلك السنة انتعش بشدة انتاج الخشب المستدير (المبروم) بعد ان هبط عام ١٩٧٧ ، فيما ركد انتاج الخشب المنشور (الجدول ١٥) . اما الالواح الخشبية الاساس ومنتجات الورق والورق المقوى ، التي ارتفع انتاجها ارتفاعا كبيرا في السنوات الاخيرة ، فقد سجلت زيادة صغيرة .

الجدول ١٥ - انتاج الغابات في منطقة غربي آسيا

(بالاف الامتار المكعبة)

	١٩٦٩ - ١٩٧١ (أ)	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨
الخشب المستدير (المبروم)	٤٠٨ر٠	٤٣٧ر٠	٣٠٥ر٠	٤١٩ر٩
الخشب المنشور	٤١ر٠	٤٦ر٠	٥٢ر٠	٥٢ر٠
الالواح الخشبية	٩٨ر٢	١٠٠ر٢	١٠٢ر٥	١٠٦ر١
الورق والورق المقوى (بالاف الاطنان المترية)	١٣٤ر١	١٤٥ر٤	٢١٦ر٤	٢٢٢ر٠

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة ، كشوفات الارقام القياسية للانتاج الصادرة عن شبكة الحاسبات الالكترونية ، كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ (غير منشورة).

(أ) متوسط سنوي بسيط.

مصائد الاسماك

ارتفعت الكمية الضئيلة جدا من صيد السمك في المنطقة بنحو ١٫٨ في المائة سنويا خلال السبعينات ووصلت الى ما يقدر بـ ٤٤٥٧٠٠ طن عام ١٩٧٧ أو باقل من ١ في المائة من الصيد العالمي للاسماك. وتمثل الاسماك البحرية السطحية كالسردين بنيلا والبكم نحو ٨٠ في المائة من كمية الصيد الحالية. وتغل مصائد الاسماك الداخلية الرئيسية في العراق ومصر نحو ٩٠٠٠٠ طن سنويا.

ويجرى الآن استغلال كامل لمناطق الصيد القاعية في شرقي البحر المتوسط على طول سواحل الجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، وقد اقترح المجلس العام لمصائد البحر الابيض المتوسط مؤخرا تدابير لتحديد حجوم فتحات (عيون) شباك الجر الضخمة وذلك للحفاظ على الثروة السمكية. وتوجد في مصائد القريدس بمحاذاة شواطئ البلدان التي تحد الخليج حالة مماثلة للاستغلال الكثيف. كما ان تجريف الطمي من قاع البحر لاستصلاح الاراضي والتلوث الناتج عن القاء سفن الشحن لنفاياتها في البحر يعملان على اتلاف الثروة السمكية الدائمة. وهناك حاجة لاتخاذ تدابير اقليمية ترمي الى ضبط احجام السفن والحد من التلوث وذلك منعا لوقوع اضرار ايكولوجية طويلة الاجل.

وبالرغم من القيام مؤخرا بعدة مسوح خاصة بالاسماك، فان الشح العام في البيانات الدقيقة عن الموارد السمكية في المنطقة ما زال يعوق وضع برامج انمائية شاملة. الا انه قد تأكد في السنوات الاخيرة وجود كميات كبيرة من الاسماك السطحية بمحاذاة سواحل عمان واليمن الديمقراطية، مما ادى الى وضع برامج استشارية ضخمة تمثل حاليا انطلاقة رائدة لتنمية الزراعة ومصائد الاسماك في هذين البلدين.

التجارة الزراعية

ما زالت تجارة بلدان غربي آسيا بالسلع الزراعية تعاني من العجز، ويعود ذلك بدرجة كبيرة الى تزايد الطلب على الاغذية والى عدم انتظام الانتاج والى تحول في التركيز من سلع التصدير الاولية الى المحاصيل الغذائية. ففي الفترة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ هبط حجم الصادرات الزراعية بنسبة ١٤ في المائة، في حين زاد حجم الواردات الزراعية ثلاث مرات تقريبا مما رفع عجز التجارة الزراعية من نحو ٣٤٠ مليون دولار الى ٦٨٠ مليون دولار. وهكذا هبطت قدرة الصادرات الزراعية للمنطقة على تسديد قيمة الواردات الزراعية من ٦٨ في المائة في الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١ الى ١٧ في المائة عام ١٩٧٨. ففي اليمن، على سبيل المثال، تمول الصادرات الزراعية اقل من ٥ في المائة من الواردات الزراعية. الا ان متوسط الزيادة في اسعار تصدير المنطقة للسلع الزراعية الرئيسية ظل مكافئا تقريبا لمتوسط الزيادة في اسعار الواردات الغذائية خلال عام ١٩٧٨.

ويبين الجدول ١٦ الهبوط في حجم الصادرات الزراعية الذى كان يمثل ١٧ر٧ في المائة من قيمة مجموع التجارة الخارجية عام ١٩٧٨ بالمقارنة مع ١٠ في المائة في الفترة ١٩٦٩/ ١٩٧٠. ففي عام ١٩٧٨ شهد حجم الصادرات في مصر وفي الجمهورية العربية السورية، اللتين تستحوذان على اكثر من ٧٥ في المائة من الصادرات الزراعية الاقليمية، هبوطا حادا يرجع بدرجة كبيرة الى تخفيضات في صادرات القطن والى انخفاض كبير في صادرات الفواكه. كما سجل عام ١٩٧٨ انخفاضات كبيرة في اسعار القطن والتمور. وبالرغم من ان اسعار الفواكه قد ارتفعت، الا ان من المتوقع ان تكون القيمة الكلية للصادرات الزراعية قد هبطت بنحو ١٣ في المائة.

الجدول ١٦- حجم الصادرات الزراعية الرئيسية في منطقة الاكوا لاعوام مختارة

(بآلاف الاطنان)

السلعة	١٩٦٩/١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٨ (أ)
نسالة القطن	٤٢٥ر٦	٢٩٣ر٩	٢٥٥ر٢
التمور	٣٢١ر٢	٢٨٠ر٦	١٨٨ر٥
البرتقال واليوسفي (يوسف افندى، مندلينا) وكلمانتين	٢٣٩ر٧	٤٦٢ر٩	٣٧٢ر٣
التبغ	٩ر٢	٨ر٠	٦ر٠
التفاح	٨٤ر٣	٨٨ر٠	٩٣ر٨
البقول الحبية	٦٤ر٣	٢٩ر٤	٦٣ر٢

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، استنادا الى منظمة الاغذية والزراعة، كشوفات الارقام القياسية للانتاج الصادرة عن شبكة الحاسبات الالكترونية، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٩ (غير منشورة).

(أ) ارقام مؤقتة.

ونصيب الفرد من ثورة حساب الواردات الغذائية في منطقة غربي آسيا هو الآن اعلى منه في أي منطقة نامية اخرى ،فقد ارتفعت قيمة مجموع الواردات الزراعية عام ١٩٧٨ بنسبة ٤٠ في المائة بعد انخفاض الانتاج الغذائي بنسبة ٦ في المائة خلال عام ١٩٧٧. وارتفعت فاتورة مجموع الواردات الزراعية الى ١ر٨ بلايين دولار ،او الى ما نسبته ١٦ر٦ في المائة من قيمة مجموع الواردات السلعية وذلك بالمقارنة مع ٢٦ر٢ في المائة في الفترة ١٩٦٩-١٩٧١. غير ان نصيب الواردات السلعية هذا اصاب ارتفاعا كبيرا في الاردن والعراق واليمن الديمقراطية في السنوات الاخيرة. وحدثت زيادة ملحوظة في الواردات الزراعية في المملكة العربية السعودية ودول الخليج حيث زادت القيمة الكلية اكثر من ٧٥ في المائة في عام ١٩٧٨.

وقد تمت تغطية جانب كبير من النقص في انتاج الحبوب عام ١٩٧٧ بزيادة الواردات من الحبوب عام ١٩٧٨. وهكذا ارتفعت واردات المنطقة من ٣ر٧ ملايين طن الى ١ر٩ ملايين طن. وادى هبوط الاسعار العالمية للسكر (الجدول ١٧) عام ١٩٧٨ ،علاوة على ازدياد الطلب، الى ارتفاع واردات المنطقة من السكر بنسبة ٢٠ في المائة. ولا بد من ان انخفاض اسعار لحوم الدواجن المستوردة وما اعقبه من ارتفاع في الطلب قد شكلا ضغطا على المنتجين المحليين. وعزى معظم ارتفاع قيمة الواردات من الارز الى حدوث زيادات كبيرة في الكميات المستوردة.

الجدول ١٧- حجم الواردات الزراعية الرئيسية في منطقة غربي آسيا
وقيمة الوحدة منها وقيمتها لسنوات مختارة

السلعة		١٩٦٩/١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨ (أ)
القمح ودقيق القمح / مكافئ القمح	ح	٣٥١٩ر٢	٦٠٣٩ر٠	٧٣٤٩ر٨	٩٠٨٥ر٥
	ق ٠و	٦٦ر٠	١٩٧ر٠	١٥٣ر٠	١٥٧ر٠
	ق	٢٣٥ر٥	١١٩١ر١	١١٤٣ر٠	١٤٢٧ر٨
الارز	ح	٤٨٥ر٢	٥٢١ر٠	٧٨٨ر٥	٨٧١ر٩
	ق ٠و	١٦٣ر٠	٥٢٢ر٠	٤٢١ر٠	٥٩٧ر٠
	ق	٧٧ر٨	٢٧١ر٨	٣٣١ر٦	٥٢٠ر٣
السكر (مكافئ السكر الخام)	ح	٧٨٢ر٣	١٠٠٠ر٤	١٣٩٦ر٠	١٧٠٠ر٧
	ق ٠و	٩٦ر٠	٧٠٩ر٠	٣١٣ر٠	٢٨٥ر٠
	ق	٧٦ر٤	٧٠٩ر٢	٤٣٦ر٢	٤٨٤ر٩
اللحوم الحمراء (الطازجة والمبردة والمجمدة)	ح	٤٦ر٢	١٥٣ر١	٣٣٤ر٩	٤٣١ر٣
	ق ٠و	٧٠٤ر٠	١٢٥٧ر٠	١٣٨٩ر٠	١٤١٣ر٠
	ق	٣٢ر٥	١٩٢ر٥	٤٦٥ر٠	٦٠٩ر٥
لحوم الدواجن (الطازجة والمبردة والمجمدة)	ح	٢٠ر١	٨٥ر٠	٢٠٨ر٦	٢٧٩ر٩
	ق ٠و	٦٢٠ر٠	١١٠٢ر٠	١٢٢٨ر٠	١١٣٧ر٠
	ق	١٢ر٥	٩٣ر٧	٢٥٦ر١	٣١٨ر٣
الحليب ومكافئ الحليب	ح	٢٩٣ر٣	٤٩٩ر٢	١٠٦٠ر٨	١٠٧٨ر٤
	ق ٠و	٢٦١ر٠	٥٥٩ر٢	٤٩٩ر٠	٦٢٦ر٠
	ق	٧٦ر٧	٢٧٦ر٦	٥١٩ر٥	٦٧٤ر٨

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، استنادا الى منظمة الاغذية والزراعة، كشوفات الارقام القياسية للانتاج الصادرة عن شبكة الحاسبات الالكترونية، كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ (غير منشورة).

(أ) ارقام اولية.

ملاحظة: ح = الحجم بآلاف الاطنان المترية
ق ٠و = قيمة الوحدة بدولارات الولايات المتحدة لكل طن
ق = القيمة بملايين دولارات الولايات المتحدة.

الامن الغـــذائي

ترتب على التفاوت بين الانتاج الغذائي والطلب المتزايد في بلدان عربي آسيا قلق حول تدهور حالة الامن الغذائي . وتظهر المعلومات الاولية تدهور الحالة خـــلال عام ١٩٧٩ فيما يخص السكر واللحوم ومنتجات الدواجن علاوة على الفواكه والخضار .

واستمرت الاسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية ، وخصوصا السكر واللحوم والحبوب ، في الارتفاع بشكل معتدل خلال الفترة ١٩٧٨/١٩٧٩ لكن العرض من هذه السلع كـــان وفيرا بصفة عامة ولم يخلق للبلدان المصدرة للنفط اية مشاكل خاصة في تدبيرها . اما البلدان غير المصدرة للنفط ، وخصوصا الاردن ومصر واليمن الديمقراطية ، فتواصل اعتمادها علـــى القروض والمساعدات الخارجية لتمويل جوانب كبيرة من وارداتها .

وتزايد عجز المنطقة في مجال الحبوب هو اشد سمات حالة تدهور الامن الغذائـــي انذارا بالخطر . فقد هبطت نسبة الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب ، وهي التي توفر ٦٠ في المائة من الاحتياجات من الطاقة الغذائية ، من ٧٣ في المائة في الفترة ١٩٦٩/١٩٧١ الى ٥٥ في المائة في الفترة ١٩٧٧/١٩٧٨ . وقد حدثت انخفاضات ضخمة في الاردن ومصر والمملكة العربية السعودية ، وكانت الجمهورية العربية السورية هي وحدها التي تمكنـــت من تقليص العجز من ٤٤ في المائة الى ٢٢ في المائة (الجدول ١٨) .

من ناحية ثانية ، ونظرا للاثار المباشرة وغير المباشرة لارتفاع الدخول من صادرات النفط ولعدم تقييد الواردات الغذائية بصورة عامة ، فقد طرأ تحسن كبير في حالة التغذية في معظم بلدان اللجنة . ويبين الجدول ١٩ انه في الفترة ما بين ١٩٦٥/٦١ و١٩٧٥/٧٧ حدث تحسن كبير في الدخل الغذائي للفرد في الجمهورية العربية السورية والعـــراق والمملكة العربية السعودية كما حدثت زيادات صغيرة في لبنان ومصر . الا ان وضع التغذية في الاردن واليمن الديمقراطية قد تدهور ، على ما يبدو ، في السنوات الاخيرة في حـــين سجل تحسنا صغيرا في اليمـــــن .

الجدول ١٨- نسب الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب في منطقة غربي آسيا

(بالنسبة المئويـــة)

البلـــد	١٩٧٠/١٩٧١ (أ)	١٩٧٥/١٩٧٦ (أ)	١٩٧٧/١٩٨٠ (أ)
البحرين	صفر	صفر	صفر
اليمن الديمقراطية	٤٠	٥١	٢٩
مصر	٨٥	٦٦	٦٠
العراق	٧٣	٦٩	٥٦
الاردن	٤١	٢٠	١٤
الكويت	صفر	صفر	صفر
لبنان	٨	١١	٩
عمان	٨	٧	٤
قطـر	صفر	صفر	صفر
المملكة العربية السعودية	٥٠	٢٨	٢٣
الجمهورية العربية السورية	٥٦	٩٠	٧٨
الامارات العربية المتحدة	صفر	صفر	صفر
اليمن	٩٠	٨٤	٦٨
منطقة غربي آسيا	٧٣	٦٥	٥٥

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا استنادا الى منظمة الاغذية والزراعة، كشوفات الارقام القياسية للانتاج الصادرة عن شبكة الحاسبات الالكترونية، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٩ (غير منشورة).

(أ) متوسط سنوي بسيط.

الجدول ١٩ـ حالة التغذية في بلدان مختارة في غربي آسيا

البلد	النسبة المئوية من الاحتياجات السعرية الموصى بتوفيرها (أ)		البروتينات (بالغرامات)	
	١٩٦٥/١٩٦٠	١٩٧٧/١٩٧٥	١٩٦٥/١٩٦١	٧٧/٧٥
اليمن الديمقراطية	٨٨	٨٢	٥١ر٢	٥٤ر٠
مصر	١١١	١١٨	٧٢ر٦	٧٤ر٤
العراق	٨٦	١٠٠	٥٣ر٤	٦٠ر٩
الاردن	٩٤	٩٠	٥٧ر٤	٥٥ر٩
لبنان	١٠٦	١٠٨	٦٩ر٠	٦٧ر٤
الجمهورية العربية السورية	١٠٣	١١٤	٦٥ر٥	٧٣ر٠
المملكة العربية السعودية	٩٥	١٠٧	٥٣ر٤	٦٥ر٠
اليمن	٩٢	٩٥	٦٩ر٠	٦٧ر٦

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا استنادا الى منظمة الاغذية والزراعة كشوفات الارقام القياسية للانتاج الصادرة عن شبكة الحاسبات الالكترونية، كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ (غير منشورة).

(أ) تم اتخاذ ٢٣٠٠ سعر كمتوسط للدخل السعري اليومي الموصى به لهذه المنطقة.

كما ازداد دخل الفرد من البروتينات في عدد من البلدان، لكنه يظل منخفضا في الاردن والعراق واليمن الديمقراطية. وهنالك ايضا شواهد متزايدة على ان نصيب الفرد من البروتين الحيواني منخفض باستمرار وآخذ في التناقص في البلدان غير المصدرة للنفط. ومن الجلي انه يتوجب اتخاذ خطوات اخرى لضمان تساوى توزيع الزيادات في نصيب الفرد من المواد الغذائية المتاحة.

وعلى المدى القصير، دفع الاهتمام المتزايد بقضايا الامن الغذائي بلدانا عديدة الى المباشرة في اتخاذ اجراءات لانشاء مخزونات احتياطية من الحبوب كافية للوفاء بالاحتياجات المحلية لمدة تتراوح ما بين ثلاثة وستة اشهر. اغير انه لم يجر التفكير بعد في اتخاذ اى اجراءات متضافرة على اساس اقليمي أو ثنائي. اما التدابير التي يمكن اتخاذها على صعيد المنطقة، والتي تنطوى اساسا على تكثيف المبادلات فيما بين بلدان المنطقة لتقليل الاخطار وتنويع مصادر التموين وتحسين الوضع التفاوضي للبلدان الاعضاء، فكثير ما اقترحت، لكنها مرهونة على ما يبدو بوضع استراتيجية زراعية منسقة خاصة بهذه المنطقة.

اما على المدى الطويل، فان التدابير الهادفة الى تعزيز الامن الغذائي للمنطقة سوف تتوقف حتما على جعل انتاج الحبوب مستقرا، وذلك بالتوسع في انتاج المحاصيل المروية وتركيزه في مناطق اكثر ملائمة من الناحية الايكولوجية، كما ستتوقف على تحسين الابحاث لايجاد انواع من المحاصيل تكون اقل تأثرا بالمرض والجفاف.

باء- الصناعـــــــة

يكشف استعراض لقطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٧٧ عن وجود تفاوتات كبيرة ومتنامية في مستوى تنمية القطاع فيما بين بلدان اللجنة. ولو استمرت هذه التفاوتات، التي تبلورت خلال السبعينات، فسوف تؤدى حتما الى تزايد اختلال التوازن في هيكل وموقع نشاطات الصناعة التحويلية. كما يمكن ان تؤدى الى تقسيم للعمل على صعيد المنطقة يمكن ان يتعارض مع مفهوم التنمية الصناعية المتكاملة.

وقد شهدت الفترة ١٩٧٥-١٩٧٧ تباطؤا في معدل نمو قطاع الصناعة التحويلية في البلدان ذات الاقتصادات النفطية وانكماشا ملحوظا في البلدان ذات الاقتصادات غير النفطية (١)، بسبب هبوط الناتج في الجمهورية العربية السورية ولبنان اللتين تستحوذان تقريبا على ثلث ناتج المنطقة. اما العراق فقد شهد، خلافا لغيره، تسارعا كبيرا في نمو الصناعة التحويلية خلال نفس الفترة.

وفي ستة من بلدان اللجنة (٢)، وهي البلدان التي تتوفر بيانات عنها، بلغت نسبة الناتج المحلي للصناعة التحويلية ما يقل عن ٣٥ في المائة من الزيادة في العرض من السلع المصنوعة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٧ (انظر الجدول ٢٠). ولو استثنينا الصناعات القائمة على النفط لكانت هذه النسبة ادنى بكثير. وفي الوقت نفسه اكتسبت واردات الصناعة التحويلية اهمية متزايدة خلال السبعينات. ولهذا الاعتماد المتزايد على الواردات لتلبية الطلب المحلي اسباب منها ما احدثه النفط من ازدهار تمثل بشكل مباشر في تأثيره على اذواق المستهلكين.

ويتألف القطاع الصناعي في المنطقة من مجموعة شديدة التنوع من المشاريع المتناثرة ذات الروابط الضعيفة فيما بينها وذات التكامل الضعيف في انتاجها. اما الانشطة الصناعية الاشد تعقيدا وتكاملا، في مجال السلع الرأسمالية والصناعات الهندسية، فلم تعط الاهتمام اللازم. ومع ان نقص الموارد ومحدودية السوق على الصعيد القطرى قد تكون حالت دون انشاء مثل هذه

---

(١) نمت نواتج الصناعة التحويلية في البلدان ذات الاقتصادات النفطية بمتوسط قدره ١٨ في المائة في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٧ بالمقارنة مع ٢٨ في المائة في النصف الاول من السبعينات. اما في البلدان ذات الاقتصادات غير النفطية فقد هبط الناتج بنسبة ١٤ في المائة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٧٧ بالمقارنة مع نمو سنوى قدره ٢٢ في المائة في الفترة السابقة.

(٢) الاردن والامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والعراق والكويت واليمن الديمقراطية.

الجدول ٢٠- العرض من السلع المصنوعة في بلدان مختارة من بلدان اللجنة لاعوام ١٩٧٠ و ١٩٧٥ و ١٩٧٧

(القيم بملايين الدولارات، وبالنسب المئوية)

البلد	الناتج المحلي			الواردات			الصادرات			العرض الكلي			نصيب الناتج المحلي من الزيادة في العرض	
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٠-١٩٧٥	١٩٧٥-١٩٧٧
العراق	٨٠٨	٢٣٩١	٣٤٢٥	٥٦٠	٣٦٧٩	٣٣٧٦	٣٣	٧٤	١٤٩	١٣٦٨	٦٠٧٠	٦٨٠١	٣٣٫٧	١٤١٫٥
الاردن	٩٢	٢٥٦	٣٦٦	١٥١	٥٤٨	١١٠٦	١٣	٤٠	١٠٢	٢٤٣	٨٠٤	١٤٧٢	٢٩٫٢	١٦٫٥
الكويت	٣٢١	٢٠٣٧	٢٨٤٢	٦٣٠	٢١٤٥	٤٤٥٦	٣٥٥	١٥٥٦	٢٣٣٥	٩٥١	٤١٨٢	٧٢٩٨	٥٣٫١	٢٥٫٨
الجمهورية العربية السورية	٥٩٨	١٣٩٤	١٩٤٨	٣٢٦	١٤٧٨	٢٢٠٨	٤٠	١٢٤	١٤٩	٩٢٤	٢٨٧٢	٤١٥٦	٤٠٫٩	٤٣٫٢
الامارات العربية المتحدة	٨٩	٢٢٨	٥٤٨	٢٧٠	٢٧٠٤	٤٥٥٠	٣٥	١٥٧	٣٧٥	٣٥٩	٢٩٣٢	٥٠٩٨	٥٫٤	١٤٫٨
اليمن	٠٠٠	٩٥	١٥٣	٠٠٠	٢٤٩	٣٤٥	٠٠٠	٣	٦	٠٠٠	٣٤٤	٤٩٨	٠٠٠	٣٧٫٧
المجموع	١٩٠٨	٥٤٠١	٩٢٨٢	١٩٣٧	١٠٨٠٣	١٦٠٤١	٤٧٦	١٩٥٤	٣١١٦	٣٨٤٥	٢٠٣٧٢	٢٥٣٢٣	٣٣٫٨	٣٥٫٥

المصدر: لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا، بناء على مصادر قطرية ودولية.

الصناعات، الا ان غياب النظرة المستقبلية للمنطقة باسرها يمثل احد العوامل الرئيسية التي ساهمت في ذلك. فما زال المتبع نحو التصنيع حتى الآن عملية مجتزأة غير متكاملة التنسيق فيها فيما بين البلدان الاعضاء جد ضئيل او معدوم.

وأخذت صناعات الاغذية، والمشروبات والتبغ، والملابس والمنسوجات، التي تتبوأ مركزا رئيسيا في القطاع الصناعي في البلدان غير النفطية، تكتسب مزيدا من الاهمية منذ اوائل السبعينات (انظر الجدول ٢١). فقد مثلت ٧٥ في المائة من مجموع القيمة المضافة في مجال الصناعة التحويلية عام ١٩٧٧ بالمقارنة مع ٥٠ في المائة عام ١٩٧٥. ومن ناحية اخرى، شكلت الصناعات الكيماوية، بما في ذلك تكرير البترول والبتروكيماويات، النشاط الرئيسي في معظم البلدان ذات الاقتصادات النفطية حيث مثلت في المتوسط ٨٠ في المائة من القيمة المضافة في مجال الصناعة التحويلية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٧٧. اما المنتجات المعدنية غير الفلزية، التي تتكون بشكل رئيسي من الاسمنت ومواد البناء، فقد ازدادت، على العموم، مساهمتها في دخل الصناعة التحويلية في كلتا مجموعتي البلدان. وقد جاء هذا الازدياد نتيجة للازدهار الذي شهده قطاع التشييد في اعمال الانشاءات في جميع بلدان المنطقة تقريبا خلال السبعينات.

اما بالنسبة للصناعات المعدنية الاساسية والصناعات الهندسية، بما في ذلك صنع الآلات والادوات والمعدات، فان اسهام هذه النشاطات النسبي في مجموع القيمة المضافة في مجال الصناعة التحويلية كان متقلبا بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٧. ومن الجدير بالذكر ان هذا النشاط يشمل صهر وتشكيل الالومينيوم الذي يوجه انتاجه اساسا الى التصدير. وعلى وجه العموم، ما زالت الصناعات الهندسية في المنطقة في مراحلها الاولى. وتتكون اساسا من الخدمات الهندسية ومن الصناعة المعدنية اللتين تلبيان احتياجات قطاع البناء والتشييد في المقام الاول.

وقد انعكست محدودية القاعدة الانتاجية وتجزؤ الهيكل الصناعي، الى جانب ضعف التكامل في الانتاج، في نمط الواردات والصادرات من السلع المصنوعة. وهكذا يتم استيراد نسبة عالية من السلع اللازمة للانتاج (انظر الجدول ٢٢).

الجدول ٢١ - النسبة المئوية لتوزيع القيمة المضافة في الصناعة التحويلية حسب فروع الصناعة في الاعوام ١٩٧٠ (أ) و ١٩٧٥ و ١٩٧٧ (ب)

البلـــــد	التصنيف الصناعي الدولي الموحد	٣١ الاغذية والمشروبات والتبغ			٣٢ المنسوجات والملابس والجلود			٣٣ الخشب والمنتجات الخشبية			٣٤ الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر			٣٥ الكيماويات والبترول والمطاط والمنتجات اللدائنية		
		١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧
البحرين		٦ر١	٠ر٣	٠ر٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦ر٥٣	١ر٣٣	٠ر٢٨
اليمن الديمقراطية		٢ر٦	٥٠ر١	٥٦ر٠	٧ر٠	٥ر٢١	١٩ر٧	-	٢ر١	١ر١	٠ر٢	٠ر٧	٤ر٨	٨٢ر١	١٤ر٦	٦ر٥
العراق		٢ر١٥	١٨ر٧			٢٥ر٣	١٨ر٧	٥ر٥	٤ر٤			٢ر٠	٣ر١		١٧ر٧	٢١ر٤
الاردن		٤ر٢٥	٢٠ر١	٢٦ر٦	٨ر٢	١٩ر٩	١٤ر٦	٦ر٠	٣ر٥	٣ر٤	٣ر٢	٢ر٩	٣ر٩	٢٣ر٠	٢٥ر٤	١٧ر٠
الكويت		٣ر٩	٥ر٦	٤ر٣	١ر٠	-	٣ر٠	١ر٢	٥ر٦	٣ر٧	١ر٢	٣ر٢	٢ر١	٨٨ر٠	٧٧ر٥	٧٥ر٩
المملكة العربية السعودية		٣ر٢	١ر٣	١ر٣	٠ر٤	٠ر١	٠ر١	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣	١ر٦	١ر٠	١ر٠	٨٨ر٠	٩١ر١	٩١ر١
الجمهورية العربية السورية		٢٩ر٦	٣ر١	١٢ر١	٣٨ر١	٤٥ر٧	٨٠ر٥	٤ر٣	٨ر٢	١١ر٩	١ر٤	١ر٣	٢ر٩	٧ر٥	١ر٩	-٥٣ر١
الامارات العربية المتحدة		١٤ر٨	١٦ر٠	٩ر٦	-	-	-	١٧ر٠	١٤ر٧	١٠ر٢	١١ر٤	١٥ر٢	٩ر٧	٦ر٨	٨ر٢	٢٦ر٠
اليمن		٤٦ر٩	٣٨ر٤	٤١ر١	١٦ر٣	٢١ر٩	١٩ر٠	٧ر٤	٦ر٦	٧ر٨	١ر٢	٣ر٤	٣ر١	١ر٢	٢ر٦	٣ر٢

/٠٠٠

الجدول ٢١- النسبة المئوية لتوزيع القيمة المضافة في الصناعة التحويلية حسب فروع الصناعة في الاعوام ١٩٧٠ (أ) و ١٩٧٥ و ١٩٧٧ (ب) (تابع)

البلـــد	التصنيف الصناعي الدولي الموحد	٣٥ (ومنها : تكرير البترول)			٣٦ المنتجات المعدنية غير الفلزية			٣٧ الصناعات المعدنية الاساسية			٣٨ المنتجات المعدنية المصنعة والالات والمعدات			٣٩ صناعات تحويلية أخرى		
		١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٢	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧
البحرين		(٣ر٥)	(٣ر١)	(٠ر٢٨)	-	-	-	٢ر١٧	٥ر٢١	٦ر١٩	-	-	٦ر١٧ (ج)	١ر٤٥ (ج)	١ر٢ (ج)
اليمن الديمقراطية		(٩ر٨١)	(٢ر٧)	(-)	٢ر٠	٥ر٠	٦ر٠	-	-	-	٥ر٢	٥ر١٠	٣ر١١	٤ر٤	-	-
العراق			(٠٠٠)	(٠٠٠)		٤ر٨	٨ر٨		١ر٧	٧ر٦		٨ر٨	٣ر٨		١ر١٠	٨ر٩
الاردن		(٠ر١٦)	(٦ر١٦)	(٩ر٩)	٤ر١٢	٨ر١٠	٥ر١٥	٢ر١٤	٨ر٣	٨ر١٢	٠ر٦	٣ر١١	٤ر٤	٦ر١	٢ر٢	٨ر١
الكويت		(٥ر١)	(٠٠٠)	(٢ر٦٩)	٠ر٢	٥ر٣	٣ر٥	٦ر٢	٠٠ (د)	١ر٠	٠ر١	٦ر٤ (هـ)	٣ر٤	-	-	٤ر٠
المملكة العربية السعودية		(٣ر٧٧)	(٦ر٨٦)	(٣ر٨٣)	٤ر٥	٧ر٣	٧ر٣	٠ر١	٠ر٢	٠ر٢	٠٠٠	١ر٨	١ر٨	٠ر١	٠ر٥	٠ر٥
الجمهورية العربية السورية		(٤ر٤)	(٩ر٣)	(٠ر٦٣)	١ر٧	٦ر٠	٤ر٦	٨ر١	٦ر٢	٥ر٢	٩ر٩	٦ر١٣	٥ر٢٠	٠ر٣	٨ر٠	٠ر٩
الامارات العربية المتحدة		(-)	(-)	(-)	٨ر١٤	٦ر١٠	٤ر٢٠	٦ر٨	٥ر٧	٣ر١	٩ر١	٩ر٢	٦ر٨	١٩ر٣	٤ر٢٠	١٤ر٢
اليمن		(-)	(-)	(-)	٨ر٤	٦ر١١	٠ر١١	٩ر٢	٩ر٠	٨ر٦	-	-	-	٩ر٤	٦ر٥	٦ر٢

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، استنادا الى مصادر قطرية ودولية .

(أ) ١٩٧٣ بالنسبة للبحرين .

(ب) ١٩٧٤-١٩٧٥ بالنسبة للمملكة العربية السعودية و ١٩٧٦ بالنسبة لليمن الديمقراطية .

(ج) تضم اساسا الاحواض الجافة ومرافق اصلاح السفن .

(د) متضمنة تحت بند " المنتجات المعدنية المصنّعة" .

(هـ) تشمل " الصناعات المعدنية الاساسية" .

(و) يقدر بانه يماثل رقم ١٩٧٤-١٩٧٥ .

وما زال النصيب النسبي لواردات المنتجات الوسيطة المصنوعة من مجموع الواردات المصنوعة يزداد اهمية. فبالقياس الى مستوى ناتج السلع المصنوعة، نرى ان نصيب الواردات الوسيطة من السلع المصنوعة قد بلغ في عام ١٩٧٧ في البلدان التي تتوفر عنها معلومات ما نسبته ٧٦ في المائة من مجموع ناتج السلع المصنوعة، بالمقارنة مع ٦٩ في المائة عام ١٩٧٥ و ٤١ في المائة عام ١٩٧١. وهذا الاعتماد المتزايد على الاسواق الخارجية من اجل الحصول على المدخلات الصناعية يصبح اشد خطرا اذا شملنا مدخلات مستوردة اخرى كالمواد غير المعالجة والآلات والمعدات.

وهكذا، فان النشاط التحويلي في منطقة غربي آسيا يتسم بدرجة منخفضة من التصنيع، وهو ما يحد من القيمة المضافة المنتجة محليا من ناحية ويرفع تكاليف الانتاج من الناحية الاخرى. وبعبارة اخرى، فان الجانب الاكبر من فوائد عملية التصنيع لا يعود، حتى الآن، على المنطقة.

الجدول ٢٢- نصيب واردات السلع الوسيطة المصنوعة من مجموع الواردات والناتج من السلع المصنوعة في بلدان مختارة من بلدان اللجنة

(١٩٧١، ١٩٧٥، ١٩٧٧) (القيم بملايين الدولارات الامريكية)

البلد	القيم			واردات المنتجات المصنوعة الوسيطة كنسبة مئوية من مجموع الواردات المصنوعة			واردات المنتجات المصنوعة الوسيطة كنسبة مئوية من الناتج		
	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٧
البحرين	٥٢	١٩٢	٦٥٢	٣٨ر٨	١٦ر٦	٣٢ر١	...	...	...
العراق	٣٠١	٢٢٦٠	١٨٦٠	٥٣ر٢	٥٣ر٦	٥٨ر٣	٣٧	٩٥	٥٤
الاردن	٦٧	٢٥٠	٥١١	٤٧ر٩	٣٥ر٣	٣٧ر١	٧٣	٩٨	١٤٠ (أ)
الكويت	١٠٣	٧٤٢	٣١٩٨	٣٠ر٧	٣٣ر٦	٣٤ر٤	٦٠	٣٩	١١٣ (أ)
قطر	٢٧	٧٢	٢٥٩	٢٥ر٧	٢٦ر٩	٢١ر١	...	...	...
المملكة العربية السعودية	٣٠٠	١٥٠٧	٥٩٨٦	٣٩ر٩	٣٥ر٩	٣٧ر٧	...	...	...
الجمهورية العربية السورية	١٨٦٠	٨٧٨	٩٨٦	٥٧ر١	٥٢ر٦	٣٧ر١	٣١	٦٣	٥١
الامارات العربية المتحدة	...	...	...	...	...	...	...	...	...
اليمن	...	٥٧	١١٥	...	٣٠ر٠	٢٨ر٠	...	٦٠	٧٥

المصدر: لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا، بناء على مصادر قطرية ودولية.

(أ) قد تفسر اعادة تصدير السلع الوسيطة المصنوعة والتغيرات في المخزونات هذه النسب المئوية العالية.

جيم - الصناعة الاستخراجية (المناجم والمحاجر) والطاقة

المناجم والمحاجر

يتصل معظم التغير الذى حدث في مجال المناجم والمحاجر خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ بالتقدم المحرز في تنفيذ مشاريع التنمية المعدنية، بما في ذلك الدراسات وعمليات التنقيب والاستكشاف الجيولوجية، التي خططت لها الدول الاعضاء. هذا ولم يحدث أى خروج ملحوظ عن هذه الخطط كما لم تحصل اية تطورات بارزة أو اية اكتشافات معدنية هامة. وعلاوة على ذلك، ليست هناك دلائل على حدوث تغير جوهرى في السياسات المتبعة في هذا الميدان منذ المسح الاخير(١).

احرزت عمليات استخراج الصخر الفوسفاتي ومعالجته تقدما في الاردن والجمهورية العربية السورية والعراق ومصر، فصادرات الاردن من الصخر الفوسفاتي، على سبيل المثال، تجاوزت في عام ١٩٧٩، وللمرة الاولى، مستوى المليوني طن. وبالاضافة الى التوسع المخطط احداثه في الناتج ليصل الى نحو ٦ ملايين طن سنويا بحلول عام ١٩٨١، فان الاردن يعتزم اجراء توسيع كبير في منشآت تحسين النوعية من اجل رفع نسبة خامس اكسيد الفوسفور (P_2O_5) في الناتج، كما يعتزم انشاء وتوسيع مصانع السماد الفوسفاتي. وتجرى حاليا مفاوضات بشأن فتح منجم ثالث لاستغلال مكامن الفوسفات في "شادية" الواقعة في الجزء الجنوبي من البلاد والتي يتوقع ان يبلغ انتاجها ٣ ملايين طن سنويا. اما في مصر، فان انخفاض نوعية خام مكمن ابو طرطور في الصحراء الغربية استلزم مؤخرا اعادة توجيه دراسات الجدوى نحو امكانية استغلال الصخر الفوسفاتي المستخرج من ذلك المكمن في انتاج حمض الفوسفوريك، وهو ناتج ذو امكانات تسويقية افضل.

اما مشروع عكاشات التعديني في العراق، الذى يستهدف الوصول الى ناتج من الصخر الفوسفاتي مقداره ٣ر٤ ملايين طن سنويا في عام ١٩٨٠ و ٧ ملايين طن سنويا في عام ١٩٨٥، والمدمج مع مصنع للاسمدة في منطقة "القائم"، فقد بلغ الآن مرحلة متقدمة على طريق التنفيذ. واما في الجمهورية العربية السورية فيجرى حاليا تحقيق زيادة الانتاج المستهدفة من ٤ر٠ مليون طن سنويا في عام ١٩٧٧ الى ٥ر٢ مليون طن سنويا في عام ١٩٨٠. وسوف يتم تحسين نوعية الناتج كله وتحويل ٨ر٠ مليون طن منه الى اسمدة في مصنعين من المقرر انجازهما ايضا عام ١٩٨٠. وختاما، تتواصل الابحاث في المملكة العربية السعودية حول جدول استغلال رواسب الفوسفوريت الواقعة في الجزء الشمالي من البلاد.

---

(١) انظر E/ECWA/80.

وبصفة عامة ، تحتوى معظم الرواسب الفوسفاتية في المنطقة على خام منخفض النوعية يحتاج الى عملية لرفع تركيزه ، وحتى بعد ذلك فان نسبة خامس اكسيد الفوسفور التي يمكن التوصل اليها تكون في بعض الحالات على قدر كاف من الارتفاع بحيث تصلح فقط كأساس لانتاج حامض الفوسفوريك ولكن لا تصلح للتسويق المباشر.

ومن المشاريع الكبرى لاستغلال المعادن في المنطقة مشروع البحر الميت لاستخراج البوتاس في الاردن الذى يجرى تنفيذه حاليا بكلفة كلية قدرها ٤٥٠ مليون دولار. وينتظر ان يبدأ الانتاج عام ١٩٨٢ بنحو ٣٠٠ الف طن من البوتاس وان يصل الانتاج المستهدف لعام ١٩٨٥ الى ١,٢ مليون طن سنويا . وعلاوة على ذلك سيتم سنويا استخلاص ٣٠٠٠٠ طن من البروم و ٥٠٠٠٠ طن من المغنيزيوم كمنتجات فرعية.

وفي العراق تم تحقيق زيادة كبيرة في انتاج الكبريت المستخرج بطريقة "فراش". فقد وصل الانتاج من رواسب عكاشات الى ٧٠٠٠٠٠ طن في عام ١٩٧٨ وكان ينتظر ان يبلغ نحو مليون طن عام ١٩٨٠. وبانجاز مصنع السماد الفوسفاتي في "القائم" سيشهد الاستهلاك المحلي للكبريت ارتفاعا حادا من ٤٠٠٠٠ طن سنويا عام ١٩٧٨ الى نحو ٢٦٠٠٠٠ طن سنويا عام ١٩٨٠.

وكذلك يجرى استخراج كميات كبيرة من الكبريت في كبرى البلدان المنتجة للنفط في المنطقة ، وخصوصا المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ، وذلك كناتج فرعي من مصانع الغاز الطبيعي المسيل ومصافي البترول. وفي الامارات العربية المتحدة ، على سبيل المثال ، يحتمل ان يصل ناتج الكبريت الى ما يقارب مليون طن سنويا بما لا يتجاوز عام ١٩٨٠. وقد يشكل تسويق هذه السلعة مشكلات ، نظرا لوفرة الامدادات العالمية حاليا ، لذا يتوجب البحث عن استخدامات بديلة.

ويجرى العمل قدما في انشاء مشروع في سلطنة عمان لاستخراج النحاس وصهره بطاقة انتاجية سنوية قدرها ٢٠٠٠٠ طن من فلز النحاس. وقد بلغت الاعمال التحضيرية لتشغيل المنجم في مكان صحار ولبناء المصهر مرحلة متقدمة وينتظر ان يدخل المشروع طور الانتاج عام ١٩٨١ كما خطط له اصلا. وفي الاردن تجرى الآن ابحاث في نطاق وحدة صناعية تجريبية لتحديد الجدوى التقنية - الاقتصادية لاستخراج النحاس من رواسب "فينان" ولمعالجته. وفي المملكة العربية السعودية عدة مشاريع للمعادن غير الحديدية هي في مراحل تقييمية مختلفة. ويجرى الآن النظر في اتخاذ قرار بشأن استغلال رواسب الذهب في منطقة مهد الذهب الواقعة على بعد ٣٠٠ كيلومتر تقريبا الى الشمال الغربي من جدة. وقد تم انجاز عملية تقييم هذه الرواسب. وفي المملكة العربية السعودية موقع ذو امكانية كبيرة لاستغلال المعادن تمت دراسته الا وهو مكان خام الحديد المنخفض النوعية في وادى صواوين في الجزء الشمالي الغربي من البلاد قرب الحدود الاردنية.

وقد ذكر انه قد تم انجاز عمليات بحث مفصلة عن المعادن في مناطق مختارة في الجزء الشمالي من الامارات العربية المتحدة ولكن دون نتائج تذكر. اما في اليمن فقد ذكر ان الدراسات الاولية لرواسب النحاس في منطقة حامورة قد اعطت نتائج مشجعة وانه سوف تعقبها عملية تقييم اكثر تفصيلا. وبمساعدة تقنية صينية، يجرى الآن مسح معدني اقليمي لمنطقة البيضاء في الجزء الشرقي من البلاد. ويجرى حاليا التفاوض مع الحكومة الفرنسية بشأن اجراء مسح مماثل في نفس المنطقة. وبالاضافة الى ذلك، تقوم الحكومة بالتفاوض مع جمهورية المانيا الاتحادية لدراسة الخامات الكبريتية السطحية المؤكدة الواسعة الانتشار في منطقة صعدة، مما قد يدل على وجود خامات تشكلات تحتوى على معادن متعددة. واخيرا، تم وضع مشروع مشترك بين اليمن والشركة العربية للتعدين لاستغلال المعادن الصناعية في البلاد.

ويمكن الاستنتاج بان التقدم المحرز في قطاع المعادن خلال الفترة موضع البحث هو تقدم مرض من حيث تحقيق اهداف خطط التنمية. ومن المؤكد ان يؤدى هذا التقدم الى زيادة كبيرة في اسهام قطاع المعادن في الاقتصادات الوطنية لبلدان منطقة الاكوا في السنوات المقبلة.

الطاقة

في الفترة قيد الدرس، ظل النفط أهم مصدر للطاقة العالمية ولعب دورا حيويا على المسرح الاقتصادى والسياسي العالمي. ويبلغ ما لدى الدول الاعضاء في اللجنة من الاحتياطيات من النفط الخام نحو ٤٧ في المائة من الاحتياطيات العالمية المؤكدة والقابلة للاستخراج، وتمتلك المملكة العربية السعودية وحدها ما يزيد عن نصف احتياطيات المنطقة.

وقد ركد انتاج النفط العالمي في عام ١٩٧٨ بعد ارتفاعه في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧. وفي الواقع، كان انتاج النفط الخام في منطقة الاكوا في عام ١٩٧٨ اقل منه في السنة السابقة بنحو ٥ في المائة. وانعكس هذا الاتجاه في عام ١٩٧٩ اذ ارتفع انتاج النفط في منطقة الاكوا بنحو ١٥ في المائة عنه في عام ١٩٧٨ (انظر الجدول ٢٣). وبهذه الزيادة في الانتاج، يبلغ نصيب منطقة الاكوا الآن نحو ٣٠ في المائة من انتاج النفط الخام في العالم.

الجدول ٢٣- انتاج النفط في منطقة الاكوا عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩
بالاف البراميل يوميا

	١٩٧٨	١٩٧٩
البحرين	٥٣	٥٠
مصر	٤٨٤	٥٠٦
العراق	٢ ٦٣٩	٣ ٤٣٤
الكويت*	٢ ٠٩٨	٢ ٤٩٢
عمان	٣١٥	٢٩٥
قطر	٤٨٥	٤٩٩
المملكة العربية السعودية*	٨ ٢٩٢	٩ ٥٣٥
الجمهورية العربية السورية	١٧٠	١٦٣
الامارات العربية المتحدة	١ ٨٣٢	١ ٨٣١
المجموع	١٦ ٣٥٨	١٨ ٨٠٥
تغير الانتاج عنه في السنة السابقة (بنسبة مئوية)	-٥	+ ١٥

المصدر: مجلة النفط والغاز، شباط/فبراير ١٩٨٠

Oil and Gas Journal, February, 1980

* بما في ذلك نصيبها من انتاج المنطقة المحايدة.

ينعكس عدم التكافؤ الشديد بين الدول من حيث انتاج النفط واستهلاكه في ان حوالي ٥٠ في المائة من الانتاج العالمي من النفط الخام يدخل مباشرة في التجارة الدولية. وفي عام ١٩٧٨، قدمت منطقة الاكوا ٤٤ في المائة من مجموع صادرات العالم من النفط الخام. واضطلع اعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (اوبيك) في عام ١٩٧٨ بنحو ٨٢ في المائة من صادرات العالم من النفط الخام. وقد عدت بلدان اللجنة الخمسة التي هي اعضاء في الاوبيك الى ان ترفع تدريجيا نصيبها من مجموع انتاج الاوبيك من النفط الخام، اذ وصل الى ٥٧ في المائة في منتصف عام ١٩٧٩. ويبلغ نصيب المملكة العربية السعودية وحدها من الانتاج نحو ٣٠ في المائة من انتاج الاوبيك وما يزيد قليلا عن نصف انتاج النفط في منطقة الاكوا.

و خلال عام ١٩٧٩ ، شهدت الاسعار العالمية للنفط الخام ارتفاعا مثيرا ، وكان هذا الارتفاع، بالقيمة المطلقة ، اعلى بكثير من الارتفاع الذى حدث عامي ١٩٧٣-١٩٧٤ . ففي بداية عام ١٩٧٨ كان سعر نفط الاشارة (النفط الخام السعودى الخفيف ذى الكثافة ٣٤° حسب تصنيف معهد البترول الامريكي ، م.ب.آ (API) فوب ، رأس تنـــــورة) ١٢٫٧٠ دولارا للبرميل . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ كان السعر ١٣٫٣٣٩ دولارا للبرميل مما يمثل زيادة قدرها ٥ في المائة . ومنذ ذلك الحين ارتفع السعر الرسمـــي للبرميل في خطوات فوصل الى ١٤٫٥٤٦ دولارا في نيسان/ابريل ، والى ١٨ دولارا في حزيران/يونيو ، الى ٢٤ دولارا في كانون الاول/ديسمبر ثم الى ٢٦ دولارا في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ . وبالنسبة لمنطقة الاكوا كانت الاسعار الرسمية للنفط في نهاية عـام ١٩٧٩ اكثر من ضعف مستواها في عام ١٩٧٨ (انظر الجدول ٢٤ ادناه) .

الجدول ٢٤- الاسعار الرسمية للنفط لدول مختارة من اعضاء اللجنة

(بالدولار الامريكي للبرميل الواحد)

البلـــــد	نوع النفط الخام	نهاية ١٩٧٨	نهاية ١٩٧٩	كانون الثاني/يناير ١٩٨٠
المملكة العربية السعودية	السعودى الخفيف ٣٤° API	١٢٫٧٠	٢٤٫٠٠	٢٦٫٠٠
العـــراق	كركوك ٣٦° API	١٢٫٨٨	٢٦٫١٨	٢٨٫٠٠
الكويت	برقان ٣١° API	١٢٫٢٢	٢٥٫٥٠	٢٧٫٥٠
الامارات العربية المتحدة	موربان ٣٩° API	١٣٫٢٦	٢٧٫٥٦	٢٩٫٦٠

المصدر: Financial Times (31 December and 30 January (1980).

وحتى بعد ارتفاع الاسعار بنسبة ٨٠ في المائة فان النفط السعودى الخفيف يظل اقل الخامات النفطية التي تنتجها الاوبيك سعرا بل وربما يكون هذا السعر هو ادنى اسعار الخامات النفطية الداخلة ضمن التجارة الدولية قاطبة. هذا ولدى البلدان الاخرى الرئيسية المنتجة للنفط في منطقة الاكوا اسعار رسمية تزيد على ٢٦ دولارا للبرميل في حين أن الاسعار الرسمية لخامات النفط الافريقية تبلغ ثلاثين دولارا واكثر للبرميل الواحد.

وفي سنة ١٩٧٩، كانت السوق النفطية الدولية سوقا للبائعين حيث اتسمت السوق الفورية بنشاط دافق وبلغت اسعارها ٤٥ دولارا للبرميل من الخامات النفطية الافريقية. أما سعر السوق الفورية للنفط السعودى الخفيف فكان في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ٣٨ دولارا للبرميل في مقابل السعر الرسمي الجديد البالغ ٢٤ دولارا للبرميل.

ولقد كانت اسعار السوق الفورية التي بلغت مستويات عالية جدا من بين العوامل التي تسببت في الزيادة الحادة التي طرأت في سنة ١٩٧٩ على السعر الرسمي للنفط. غير أن العامل الرئيسي في هذا الصدد كان هو الانخفاض السريع الذى حدث في القيمة الحقيقية لسعر النفط منذ سنة ١٩٧٤. وكان هذا راجعا الى المستوى المرتفع الذى بلغه التضخم في البلدان الغربية والذى رفع بدوره سعر واردات البلدان المنتجة للنفط. وفضلا عن ذلك ظل الدولار الامريكي، وهو العملة التي يباع بها النفط ويشترى، يضعف في مقابل معظم العملات الاخرى خلال عقد السبعينات. ومن هنا فان الزيادات الحادة في السعر الرسمي للنفط الخام في سنة ١٩٧٩ بلغت من الشدة درجة طرات معها حاليا زيادة ملموسة في القيمة الحقيقية لسعر النفط الخام.

على ان الوضع النفطي العالمي ظل غامضا مع بداية سنة ١٩٨٠؛ فبعض الخبراء يتوقعون تخمة نفطية في ١٩٨٠ نتيجة ارتفاع مستويات المخزون منه وانخفاض الطلب عليه بسبب الركود الاقتصادى الذى تعانيه البلدان الصناعية وهو امر قد يخفف من الضغط الواقع على اسعار النفط. ومع ذلك فهناك من الاسباب ما يدعو الى الاعتقاد بأن مستويات انتاج النفط سوف تهبط، ذلك ان الزيادة الملحوظة التي طرأت على الانتاج النفطي في منطقة الاكوا في ١٩٧٩ قد لا تستمر وانه سوف يتعين على بعض البلدان الاعضاء ان تخفض مستويات انتاجها لاسباب تقنية. اما البلدان الاخرى، كالعربية السعودية مثلا، فقد اوضحت ان الزيادة في الحد الاقصى للانتاج فيها انما ذات طبيعة مؤقتة.

وبالمقارنة مع المكانة المهمة التي تتبوأها البلدان الاعضاء في الاكوا في ساحة النفط الخام الدولية فان هذه البلدان، لا تؤدى الا دورا ثانويا في سوق المنتجات النفطية. ان طاقة التكرير في منطقة الاكوا بلغت في سنة ١٩٧٨ ١٢١ مليون طن مترى بزيادة مليوني طن عن سنة ١٩٧٧ وهي زيادة تعود كلية الى زيادة الطاقة التكريرية في العراق. ومن هنا فان نصيب منطقة الاكوا من طاقة التكرير العالمية لا يتعدى ٣ في المائة في حين انها تسهم بثلاثين في المائة من الانتاج العالمي من النفط الخام.

وتقتصر معظم معامل التكرير (المصافي) في منطقة الاكوا على الانتاج لاغراض الاستهلاك المحلي ولذلك لم يتم ،في ١٩٧٩ الا تصدير ١٣ في المائة من المنتجات النفطية من معامل التكرير هذه . وفي واقع الامر ان العربية السعودية والكويت والبحرين تسهم معا بما نسبته ٩٣ في المائة من صادرات المنطقة كلها من المنتجات النفطية .

وهناك عدد من معامل التكرير هي قيد الانشاء حاليا في منطقة الاكوا كما ان التقديرات الاخيرة تبين ان طاقةالتكرير في طريقها الى الزيادة بنسبة ٥٠ في المائة بين منتصف ١٩٧٩ و سنة ١٩٨٥ سوف يتحقق القسط الاوفر من هذه الزيادة في المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والعراق .

من ناحية اخرى مازال استخدام الغاز الطبيعي في منطقة الاكوا في ازدياد ، فلقد كان الغاز الطبيعي يمثل في الفترة ١٩٦٠-١٩٦٢ ١٧ في المائة من مجموع احتياجات المنطقة من الطاقة ،ثم زادت النسبة الى ٣٨ في المائة خلال الفترة ١٩٧٤- ١٩٧٥ ، ومن الواضح ان هذه الزيادة سوف تستمر خلال الثمانينات في ضوء الخطط الرامية الى تحقيق المزيد من استثمار وتنمية موارد المنطقة من الغاز الطبيعي .

وخلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٥ ظل انتاج الكهرباء ينمو بمعدل سنوي قدره ٣ر٨ في المائة وفي سبيل تلبية هذا النمو في الطلب ،ازدادت طاقة توليد الكهرباء في المنطقة من ألفسيغاواط في عام ١٩٦٠ الى حوالي ٧ آلاف سيغاواط في عام ١٩٧٥ ومع ذلك استمر هذا الاتجاه نحو ازدياد الطلب على الطاقة الكهربائية .

وبرغم ان منطقة الاكوا تملك في مجموعها احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي ، الا ان ثمة اهتماما مطروحا بتطوير اشكال بديلة للطاقة ولاسيما من الموارد القابلة للتجديد . ومع ان منطقة الاكوا لم تشهد بعد محطات طاقة نووية تجارية الا ان بعض بلدانها وضعت خططا لتركيب معامل نووية وتشغيلها . وفي هذا الاطار تتواصل حاليا ،وعلى نطاق متسع ، جهود البحث والتطوير في بعض بلدان الاكوا ،كما تم تركيب عدد قليل من المفاعلات لاغراض البحث أو التدريب .

وتمثل الطاقة الشمسية موردا بديلا للطاقة يتسم بجاذبيته الخاصة بالنسبة للدول الاعضاء في الاكوا . ذلك لان الطاقة الشمسية تتميز بأنها ذاتية التوليد ونظيفة ومأمونة وموزعة على نطاق واسع وسخي . وتتلقى المملكة العربية السعودية وحدها يوميا ما يعادل ١٠ر٤ كيلوواط/ساعة من الطاقة الشمسية ،وهو قدر كاف من الناحية النظرية لكي يوفر الاحتياجات الكهربية لمنطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باسرها لمدة عشرين سنة . ويمكن استعمال الطاقة الشمسية بصورة مأمونة في عدد من الاستخدامات بما في ذلك توليد الكهرباء وتسخين الاماكن والمياه وتبريدها ،وتحلية المياه وضخها وتجفيف المحاصيل والخزن في اماكن بعيدة وتوفير الحرارة اللازمة للدفئيات الزراعية والعمليات الصناعية .

د ال - النقل والمواصلات والسياحة

النقـــــل

الموانىء

استمرت برامج توسيع الموانىء وتطويرها في عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ بخطى سريعة ، بعد ان ترتب على الرواج الذى اضفاه النفط على الواردات في منتصف السبعينيات اكتظاظ شديد في موانىء المنطقة وفرض رسوم ميناثية اضافية وصلت الى ٢٥٠ في المائة في بعض الحالات(١) . وقد افضى هذا الوضع الى موجة من برامج توسيع الموانىء ومن هنا فان هذه البرامج وماصحبها من تحسين كفاءة التشغيل الذى يرجع معظم الفضل فيه الى ادخال نظام النقل الوعائـــي والنقل بالسفن المدرجية (الرورو) ،قد ادت الى انتفاء الانتظار أو تخفيض زمن الانتظار في معظم موانىء المنطقة الى فترات لا تذكر وبرغم الزيادة التي طرأت على حجم البضائع المحملة أو المفرغة .

ولقد اخذت المنطقة بنظام النقل الوعائي باسرع وابكر مما كان متوقعا . وتضع جميـــع بلدان الخليج بما فيها الامارات العربية المتحدة والبحرين والعربية السعودية والعـــراق والكويت استثمارات ضخمة في مرافق ارساء السفن الوعائية(٢) . وعلى هذا ازدادت حركة النقل الوعائي في العربية السعودية ،محسوبة بالوحدات التي تكافىء كل منها عشرين قدما (TEU) ، من ٩٦ ٥٥٥ وحدة الى ٤٩٨ ٩٨٢ من هذه الوحدات فيما بيـــن عامـــي ١٩٧٦ و ١٩٧٨ . كما سجلت الدمام وجدة زيادة في حركة النقل الوعائي فاقت فـي عـام ١٩٧٨ نظيرتها في عام ١٩٧٧ بنسبة قدرها ١٨٧ في المائة و ٥٥ في المائة على التوالي . اما ميناء راشد في دبي فقد سجل زيادة في نفس المجال يقدر بنسبة ١٤٥ في المائة فـي سنة ١٩٧٨ في حين بلغ حجم مناولة البضائع في ميناء سلمان بالبحرين في السنة نفسهـا ٣٨٩٥ وحدة (TEU) .

---

(١) Economist Intelligence Unit, Middle East Shipping and Transport 1978-1985, (Special Report No. 53,) p. 45.

(٢) من الامثلة الجديرة بالذكر، خورفكان وهو ميناء للسفن الوعائية في الشارقة وقد تم افتتاحه في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ . ويقع هذا الميناء في خليج عمان حيث يمكن تفريغ السفن دون اضطرارها للمرور في مضيق هرمز،وسوف يربط طريق برى بين خورفكان وبين ميناء الشارقة ثم بينه وبين الامارات الاخرى . ويقصد منه ان يكون احدى الحلقات الرئيسية في تطوير النقل الوعائي على الطرق الملاحية في الشرق الاوسط والمحيط الهندى ،ذلك لان السفـــن الوعائية الضخمة البعيدة المدى ستكون بحاجة في الثمانينات الى ان تحد من عدد الموانـــىء التي تتوقف فيها في حين يقوم بخدمة الموانىء المتوسطة والصغيرة سفن اصغر حجما تتولـــى اعادة الشحن . ومن هنا فان خورفكان يتمتع بموقع مثالي بالنسبة للنقل الوعائي من سفينة لاخرى .

هذا وتتواصل برامج توسيع الموانئ في معظم بلدان الاكوا ،ومن المتوقع في المملكة العربية السعودية وحدها ،على سبيل المثال ،ان يصل مجموع عدد الارصفة الى ٢٣ ارصيفا بطاقة مناولة تبلغ ٣٩ مليون طن في نهاية سنة ١٩٨٠ والى ١٣١ مرسى ،بطاقة مناولة كلية تبلغ ٤٤ مليون طن في ١٩٨٥ (١) .

ومع ذلك فثمة ميناءان من بقيا يعانيان من اكتظاظ نسبي خلال الفترة قيد البحث وهما ميناء اللاذقية بالجمهورية العربية السورية وميناء البصره في الجمهورية العراقية . وعلى هذا فمن المحتمل ان تتبع التوسعة الحالية لميناء اللاذقية التي سيكون من شانها رفع طاقة الميناء من ٢ الى ٣ ملايين طن ، توسعة اخرى من شأنها ايضا ان ترفع طاقة الميناء الى ٧ ملايين طن (٢) .

اما في العراق فيجرى تنفيذ استراتيجية مفصلة لتطوير الموانئ العراقية وتوسيعها للتغلب على اكتظاظ الموانئ . وتهدف هذه الاستراتيجية الى رفع الطاقة المرفئية في نهاية عام ١٩٨٠ الى ٦ ملايين طن للحمولة العامة والى ٨ ملايين طن للحمولة المتخصصة على ان تصل الطاقة الكلية هذه الى حوالي ١٧ مليون طن في منتصف الثمانينات(٣) .

الا أن هناك تكهنا بأن انتشار المراسي قد يحدث زيادة في طاقة الموانئ . ويعزز توقع هذه الطاقة المرفئية الزائدة الخطى السريعة في تحسين كفاءة المناولة وما يتوقع من بطء في معدل نمو الحمولة الطنية من الواردات خلال السنوات القليلة القادمة(٤) . ففي دولة الامارات العربية المتحدة ، التي تشهد بالفعل استخداما ناقصا للمراسي ،يتم في بعض الاحوال اعادة النظر في ادخال التطويرات الجديدة المقرر ادخالها على المرافق الاساسية للموانئ ، أو يتم ارجاء هذه التطويرات .

---

(١) Economist Intelligence Unit, op. cit. 1978-1985, p.46.

(٢) Seatrade Publication Ltd. (London), January 1979, p.85.

(٣) حددت نسبة ١٦ في المائة كمعدل لتوسيع الموانئ العراقية للسنوات القادمة .
Fairplay International Shipping Weekly, 26 April 1979, p.45.

(٤) Economist Intelligence Unit, Quarterly Econimic Review of the United Arab Emirates. 2nd quarter, 1978.

على ان امكانية الافراط في طاقة الموانئ في منطقة الخليج او النقص في الانتفاع منها قد تمتد خلال الثمانينات الى موانئ منطقة شرقي البحر الابيض المتوسط. فمع انشاء طاقة مرفئية كبيرة في البحر الاحمر والخليج ،ومع توسيع قناة السويس(١) وتعميقها ، سوف تقل اهمية الشحنات العابرة التي يتم نقلها عن طريق موانئ شرقي البحر المتوسط الى بقية المنطقة .

غير انه لا ينبغي النظر الى الزيادة المتوقعة في طاقة الموانئ بوصفها امرا منذرا بالخطر فربما لا تصبح امرا واقعا اذا ما شهدت الواردات موجة جديدة من الارتفاع. بل لو قدر لهذه الزيادة ان تحدث فانها قد تظل امرا مستصوبا من الناحية الاستراتيجية ، ففي حالة المملكة السعودية ،على سبيل المثال ، نجد ان من شأن اى عقبة تعترض طريق تصدير السلع أو استيرادها عن طريق البحر الاحمر ،ان تتسبب لفورها في توليد ضغط شديد على الموانئ الواقعة في الخليج . وبالمثل فان اغلاق مضيق هرمز سرعان ما يتسبب في توليد ضغط على موانئ البحر الاحمر والبحر الابيض المتوسط على حد سواء .

وهناك سمة اخرى برزت في تطور النقل البحرى في بلدان منطقة الاكوا وهي تشييد احواض جافة كبيرة لبناء السفن واصلاحها . وقد تم في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٧ افتتاح الشركة العربية لبناء واصلاح السفن الذى يضم في عضويته سبعة من بلدان منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول . ويستطيع حوض هذه الشركة ان يستوعب سفنا تصل حمولة الواحدة منها الى ٥٠٠ الف طن من الحمولة الساكنة وتصل طاقته السنوية الى خمس وخمسين من ناقلات النفط الخام الضخمة جدا . كذلك يضم مجمع الحوض الجاف الذى تم افتتاحه في دبي في شباط/فبراير ١٩٧٩ ثلاثة احواض يستطيع اكبرها ان يستوعب سفنا تصل حمولة الواحدة منها الى مليون طن من الحمولة الساكنة(٢) .

---

(١) لما كان اعادة فتح قناة السويس قد تم بعد مضي وقت قصير على ارتفاع اسعار النفط وما نجم عن ذلك الارتفاع من رواج في الواردات ،فقد اصبحت قناة السويس مرفقا حيويا لنقل الشحنات التجارية الجافة كما كانت حيوية لنقل النفط قبل ظهور ناقلات النفط العملاقة . وقد بلغ عدد السفن التي استخدمت للقناة خلال ثمانية عشر شهرا بعد اعادة فتحها ٤٢٤٥٨ سفينة زادت حمولتها السنوية على ٥٠٠ مليون طن .

(٢) The Dock and Harbour Authority (London, Fox Low Publication Ltd). vol. LIX. No. 701. April 1979, p. 395.

النقل البحري

تمشيا مع الجهود التي تبذلها البلدان النامية لقيامها هي بنقل نسبة متزايدة من تجارتها ،فقد اظهرت بلدان الاكوا ،ولا سيما المنتجة منها للنفط،اهتماما كبيرا بتطوير اساطيل النقل البحري الخاصة بها (١) . وتنظر هذه البلدان الى النقل البحري بوصفه سبيلا يفضي الى التنويع الاقتصادي والى التدريب من اجل فرص العمل الماهر. ويوضح الجدولان ٢٥ و ٢٦ على التوالي اساطيل الناقلات والحمولة الجافة (٢) في بلدان الاكوا كما كانت عليه في تموز/يوليو ١٩٧٨ .

الجدول ٢٥- اساطيل الناقلات في بلدان الاكوا
اعتبارا من ١ تموز/يوليو ١٩٧٨

	الحمولة الاجمالية المسجلة	الحمولة الساكنة بالطن
البحرين	٩١٣	١ ٣٠٠
اليمن الديمقراطية	١ ٨٨٦	٣ ٠٠٠
العراق (أ)	١ ١٤١ ١٢٠	٢ ١٦٣ ٤١٥
الكويت (أ)	١ ٢١٨ ٩١٢	٢ ٣٤٤ ٩١٢
لبنان	٢٢ ٦٣٣	٢٦ ١٨٨
قطر (أ)	٧٢ ٥٧٠	١٣٨ ٠٢٠
المملكة العربية السعودية (أ)	١ ٠٢١ ٦٥٢	١ ٨٩٣ ٨٤٢
الامارات العربية المتحدة (أ)	٧٨ ٠٣٣	١٤٦ ٣١٤
ألف - المجموع	٣ ٥٥٧ ٧١٩	٦ ٧١٥ ٩٩١ (أ)
باء - المجموع العالمي	١٧٤ ٧٢٩ ٨١٩	٣٣٨ ٥٨٧ ٣٣٦
(ألف كنسبة مئوية من باء)	٢٫٠٤	١٫٩٨

المصدر: اونكتاد ،استعراض النقل البحري ،لعام ١٩٧٨ (أيار/مايو ١٩٧٩) ، المرفق الثالث و Economist Intelligence Unit, Middle East Shipping and Transport, 1978-1985, Special Report No. 53, pp. 37-41.

(أ) بما في ذلك الحمولة المنقولة على سفن الشركة العربية البحرية لنقل البترول التي يتكون اسطولها من ٨ ناقلات للنفط الخام يصل مجموع حمولتها الى ٢٠٨٥٤٩٧ طنا من الحمولة الساكنة.

(١) اكبر شركات الناقلات في المنطقة هما شركة ناقلات النفط الكويتية والشركة العربية البحرية لنقل البترول وهي شركة متعددة الجنسية تابعة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ومقر كلتيهما الكويت.

(٢) اكبر الشركات الموجودة في منطقة الاكوا هي شركة الملاحة العربية المتحدة ،التي بدأت عملياتها في ١٩٧٧ ومقرها في الكويت. وقد شمل اسطولها ٣٧ سفينة تابعة لشركة الملاحة الكويتية بالاضافة الى ٢٤ سفينة تم طلبها . وقد تم بعد ذلك طلب سفن اضافية بما في ذلك سفن وعائية.

الجدول ٢٦- اساطيل الحمولة الجافة في بلدان الاكوا في ١ تموز/يوليو ١٩٧٨
حسب الحمولة الاجمالية المسجلة (أ)

	ناقلات الشحنات السائبة (ب)	البضائع العامة (ج)	سفن وعائية	انواع اخرى
البحرين	-	١ ٩٤٣	-	٤ ٣٠٥
اليمن الديمقراطية	-	٣ ٢٥٥	-	٤ ٩٢٠
العراق	-	٨٠ ٨٩٨	-	٨٣ ٨٨٩
الاردن	-	٢ ٠٩٥	-	٢٠٠
الكويت	١٢ ٨٦٠ (١٨ ٨٢٢)	٨٩٧٦٦٦	للتسليم في ١٩٧٩	١١٠ ٥٩٢
لبنان	-	٢٣٣ ٢٨٠	-	٢١ ٩٣٣
قطر	-	٨٨٤	-	١٤ ٣١٣
المملكة العربية السعودية	٦٤ ٤١٨ (٨٥ ٠٠٩)	١١٤ ٩٥٠	-	٤٥ ٠٩٢
الجمهورية العربية السورية	-	٢٥ ٠٦٥	-	١ ٤٥٣
الامارات العربية المتحدة	-	٦٠ ٠٢١	-	١٨ ٤٢٥
اليمن	-	١ ٢٦٠	-	١٧٦
مجموع بلدان الاكوا	٧٧ ٢٧٨ (١٠٣ ٨٣١)	١ ٤٢١ ٣١٧	-	٣٠٥ ٢٩٨
المجموع العالمي	١٠٣ ٤٢٦ ٠٠٩ (١٧٩ ٣٧٧ ٠١٣)	٧٧ ٩٩٨ ٥٢٥		٣٥ ٩٢٠ ٢٥٠
مجموع بلدان الاكوا كنسبة مئوية من المجموع العالمي	٠ر٠٧ (٠ر٠٦)	١ر٨٢		٠ر٨٥

المصدر: اونكتاد، استعراض النقل البحري لعام ١٩٧٨، ايار/مايو ١٩٧٩، المرفق الثالث

(أ) ارقام اطنان الحمولة الساكنة موضوعة بين هلالين.
(ب) ناقلات الخامات والشحنات السائبة الحمولة الاجمالية المسجلة للناقلة ٦٠٠٠ طن فاكثر.
(ج) تشمل ناقلات الركاب/البضائع.

وبالرغم من وجود بعض الصعوبات، بيد ان بلدان اللجنة عازمة على توسيع نطاق مشاريع النقل البحرى التابعة لها، وذلك عملا بالقرار ١٢٠ الصادر عن الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والمتعلق بمشاركة البلدان النامية في النقل البحرى العالمي وبتنميتها لاساطيلها التجارية(١) . وتستطيع البلدان الغربية ان تعمل لبلوغ هدف كهذا بمنحها سفن كل منها معاملة تفضيلية. وتبقى هناك مع ذلك عقبة رئيسية هي النقص في القوى البشرية الماهرة. وقد حلت هذه المشكلة حتى الآن باستخدام الايدى العاملة الوافدة(٢) .

وعلى العموم كانت اجور النقل بواسطة ناقلات النفط في النصف الاول من عام ١٩٧٨ ادنى منها في عام ١٩٧٧ . وفي النصف الثاني من تلك السنة تأثر السوق بارتفاع في الطلب لغرض التخزين استباقا للزيادات المتوقعة في اسعار النفط.

وفي عام ١٩٧٩ شهدت اجور النقل بواسطة ناقلات النفط تقلبا شديدا في مناطق التحميل. والسبب الرئيسي لذلك هو قلة وقود السفن وارتفاع سعره (بنسبة ٣١ في المائة في روتردام و٤٨ في المائة في راس تنورة)(٣)، الامر الذى جعل مالكي السفن يطلبون اجورا اعلى . وهكذا، فان الزيادة في اجور النقل البحرى في عام ١٩٧٩ لا تعود الى زيادة في الطلب بل الى ظروف غير ملائمة على صعيد كلفة التشغيل في سوق ناقلات النفط.

---

(١) القرار ١٢٠ (د-٥) : يدعو مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الحكومات لاتخاذ الخطوات التي تؤمن للبلدان النامية مشاركة عادلة في نقل جميع انواع البضائع، وعلى الخصوص البضائع السائبة الناشئة عن تجارتها الخارجية، وذلك بواسطة السفن الوطنية للبلدان المتاجرة أو بواسطة السفن الاخرى التي تقوم هذه الدول بتشغيلها . وتجدر الاشارة هنا الى ان مدونة قواعد السلوك لاتحادات الخطوط البحرية قد تدخل حيز التنفيذ قبل الموعد المتوقع، وذلك نتيجة لاعلان المجموعات الرئيسية للبلدان اثناء الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في مانيلا عن عزمها على المصادقة عليها . وحتى كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، كان العراق هو عضو اللجنة الوحيد الذى انضم الى هذه المدونة.

(٢) من المقدر ان الاكاديميات البحرية الخمس الموجودة في العالم العربي سوف تحتاج الى حوالي ١٥ سنة لتدريب الافراد اللازمين لتشغيل السفن ذات الحمولة المطلوبة، من اجل قيام هذه البلدان بتصييها الذى تطمح اليه من النقل البحرى.

(٣) شهدت معدلات اسعار نقل البضائع الجافة السائبة اتجاها تصاعديا مماثلا بالنظر الى ارتفاع ثمن وقود السفن وقد استجابت اتحادات الخطوط البحرية لحالة سوق وقود السفن هذه باعتماد رسوم اضافية للوقود او بزيادة هذه الرسوم.

الطـــــرق

تواصلت الجهود لتطوير شبكات الطرق في بلدان اللجنة اثناء الفترة المستعرضة. وفي الجدول ٢٧ ادناه بيان بهذه الشبكات كما كانت في آخر عام ١٩٧٨:

الجدول ٢٧- الطرق المعبّدة في بلدان الاكوا

(بالكيلومترات)

	١٩٧٦/١٩٧٧	في آخر عام ١٩٧٨
البحرين	٦٥٠	٧٥٠
اليمن الديمقراطية	٩٢٢ (أ)	١٠٥٦
العراق	٦٥٠٠	٦٥٦٦
الاردن	٣٠٠٠ (ب)	٣٤٨٨
الكويت	٢٠٠ (ب)	٣٢٢
لبنان	٥٤٧٠	٥٤٧٠
عمان	١٣٠٠	١٤٨٧
قطر	٩٥٠	١٠٨٠
المملكة العربية السعودية	١٣٠٥٣	١٨٠٠٠
الجمهورية العربية السورية	...	١٢٠٥١
الامارات العربية المتحدة	٦٤١	٩٠٢
اليمن	٧٨٠	١٠٣٩
المجموع	٤٥٥١٧ (ب)	٥٢٢١١

المصدر: جمعت الاكوا هذه الارقام اثناء القيام ببعثات ميدانية.

(أ) لعام ١٩٧٥، وما في ذلك الطرق المرصوفة بالحجارة.

(ب) ارقام تقديرية.

ففي المملكة العربية السعودية اعطي تطوير الطرق الاولوية في خطة التنمية للفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ ؛وفي نهاية عام ١٩٧٨ ،بلغت شبكة الطرق المعبّدة حوالي ١٨ ألف كيلومتر ،اضافة الى ١٢٠٠ كيلومتر من الطرق الفرعية ،ونحو ٤٥٠٠ كيلومتر قيد الانشاء و ١١ الف كيلومتر في مرحلة التصميم. وقد اعطيت الاولوية القصوى في الوقت الحاضر لبناء طريق رئيسية جديدة عابرة للصحراء تربط الرياض بمنتجع الطائف الجبلي الواقع على ساحل البحر الاحمر. ويتركز الاهتمام ايضا على بناء طرق جديدة تربط بين الشمال والجنوب. وفضلا عن ذلك ،يجري بناء طريق جديدة تربط بين مدينة جدة وميناء العقبة الاردني . وفي نفس الوقت التزمت المملكة العربية السعودية بتمويل جسر يربط البحرين بالمملكة وتبلغ كلفته مليار دولار ويبلغ طوله ٢٥ كيلومترا. وقدمت ايضا منحة مقدارها ١٦٧ مليون دولار لبناء طريقين يربطان اليمن بالمملكة.

وفي الكويت ينتظر تطوير ٣٧ كيلومترا من طريق ذات اتجاهين منفصلين في منطقة الفحاحيل لكي تصبح طريقا للنقل السريع. وهناك مشروع رئيسي آخر لبناء اوتوستراد يربط الكويت بالمملكة العربية السعودية ويتوقع انجازه في عام ١٩٨١.

وهناك طريق حيوي بالنسبة للنقل الدولي يربط بين ابو ظبي وقطر تم انجازه في اواخر عام ١٩٧٨. ويصل هذا الطريق بين مناطق الخليج الوسطى والسفلى.

وفي الجمهورية العربية السورية يجري على قدم وساق بناء وتحسين الطرق ذات الاولوية العالية. ويشمل ذلك تحويل ٢٧٦ كيلومترا من الطريق الرئيسية التي تربط دمشق بحلب والتي يبلغ طولها ٣٤٦ كيلومترا الى طريق ذات اتجاهين (انجز جزء منها حتى الآن) ،وبناء طريق فرعي يمتد الى حمص وقسم من طريق حلب ـ اليعروبية. وبالاضافة الى ذلك ،فان طريق دمشق ـ درعا (على الحدود الاردنية) اعيد تصميمه ليأخذ محورا افضل.

وفي الاردن رسمت خطة كلفتها ٣٠ مليون دولار لتحسين حركة المرور في مدينة عمّان. وفي عام ١٩٧٨ اعدّ برنامج لتحسين شبكة الطرق في البلاد ينطوي على الخطوط الرئيسية لمشاريع محددة للفترة ١٩٧٨-١٩٨٢ وعلى اسقاط اشمل للتطويرات المرتقبة في الثمانينات.

اما مشروع الطريق الرئيسي الجاري تنفيذه حاليا في العراق فهو طريق للنقل السريع يبلغ طوله ١٢٠٠ كيلومترا. وسيربط هذا الطريق مدينة صفوان الواقعة على الحدود الكويتية بالحدود السورية والاردنية مرورا بالبصره وبغداد والرمادى حتى الرطبة حيث يتفرع الطريق في اتجاهين الاول نحو الجمهورية العربية السورية والثاني نحو الاردن. وسينفذ قسم البصره ـ بغداد من هذا الطريق على محور جديد هو اقرب الى وادى الفرات منه الى وادى دجلة.

السكك الحديدية

تشمل مشاريع السكك الحديدية في الجمهورية العربية السورية مد وصلة للخط الحديدى القياسي الممتد من الشمال الى الجنوب لتربط هذه الوصلة حمص بدمشق (٢٠٢ كيلومتر) ، وذلك بناء خط فرعي ليصل الى مهين فتدمر.

وفي الاردن تتناول مشاريع سكك الحديد اصلاح واعادة تشغيل ٢٥ كيلومترا من الخط الحديدى الضيق الذى يربط بين مناجم الفوسفات في الحسا ومنزل وكذلك ربط هذا الخط بالخط الرئيسي المتجه الى العقبة. ومن المقرر ايضا مد خط حديدى طوله ٢٠٠ كيلومتر من منطقة البوتاس في الطرف الجنوبي للبحر الميت الى العقبة.

وفي السنوات الاخيرة نوقش مجددا احياء الخطط الرامية الى اعادة بناء الخط الحديدى الحجازى من دمشق الى المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية مرورا بعمان. وفي شباط/فبراير ١٩٧٩، دعيت ثلاث من الشركات، التي تقدمت بخطط للمشروع، لحضور اجتماع في دمشق مع ممثلين عن البلدان الثلاثة المعنية. وظهرت بعض الاختلافات في الراى، خصوصا بالنسبة الى نوع السكة الحديدية المزمع اعادة بنائها. فقد ابدت المملكة العربية السعودية رغبتها في ان يكون هذا الخط مخصصا لنقل الركاب في المقام الاول، في حين شددت كل من سوريا والاردن على ان يكون خطا لنقل البضائع.

وهناك خط حديدى قياسي من الشرق الى الغرب يربط ساحل البحر المتوسط بمنطقة الخليج ويصل مباشرة بين اللاذقية والبصرة مرورا بشمالي سوريا وبغداد. ولدى الجمهورية العربية السورية والعراق خطط مشتركة لتقصير هذا الخط بنحو ١٨٩ كيلومترا، وذلك بانشاء وصلة طولها ١٥٥ كيلومترا بين دير الزور وبغداد تتبع المسار العام لوادى نهر الفرات. وقد اجريت بالفعل دراسات الجدوى لدى الجانبين السورى والعراقي.

وتتضمن المشاريع الاخرى للسكك الحديدية في منطقة اللجنة خططا لتحسين الخط الحديدى القياسي الذى يربط بين الرياض والدمام ولا يصاله الى جدة وينبع والمدينة المنوّرة وبناء خط يربط بين البصره ومدينة الكويت. وفي النصف الثاني من عام ١٩٧٨ صادق العراق والكويت على الاتفاق المتعلق بهذا الخط. واذا قدر لمشروع اعادة بناء الخط الحديدى الحجازى ان يتحقق، واستكمل خط حديد الدمام - الرياض ليصبح خطا عابرا لشبه الجزيرة العربية، فان خط البصره - الكويت سيشكل بعد بنائه وايصاله الى الدمام، جزءا من شبكة سكك حديدية متكاملة تربط شبه الجزيرة العربية باوروبا الغربية بصورة مباشرة، وبشبكة تركيا - ايران - باكستان - الهند بصورة غير مباشرة.

المواصلات السلكية واللاسلكية

في الوقت الذى تقوم فيه بلدان منطقة اللجنة بعملية اعادة تشكيل جذرية لهيكل البنية الاساسية للنقل لديها ،فانها تقوم ايضا ببناء شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية الخاصة بها . واستنادا الى المعلومات المتوفرة (الجدول ٢٨) ،علما بأن بعضها قديم العهد الى حد ما ، فان الانطباع الذى يمكن الخروج به هو ان امكانية الحصول على خط هاتفي امكانية محدودة جدا ، وان معدل اجهزة الهاتف اقل بكثير من المتوسط العالمي الذى بلغ (في ١٩٧٧) ١٤٫٥ جهاز هاتف لكل مائة شخص. ولكنه بذلت في المدة الاخيرة جهود كانت حثيثة في حالات عديدة ، لبناء شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية في المنطقة(١) ولتوسيعها وتحديثها وتحسينها .

---

(١) عمد الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ،بالاشتراك مع برنامج الامم المتحدة للتنمية وبالتعاون مع البلدان المعنية ، الى وضع خطة رئيسية للمواصلات السلكية واللاسلكية خاصة بالشرق الاوسط والبحر المتوسط تغطي كل بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

الجدول ٢٨- خطوط الاتصال المباشر وعدد اجهزة الهاتف لكل ١٠٠ شخص في بلدان مختارة في اللجنة في نهاية عام ١٩٧٧

	خطوط الاتصال المباشر لكل مائة نسمة	عدد اجهزة الهاتف لكل مائة نسمة
البحرين	٦ر٥٣	١١ر٦
اليمن الديمقراطية	٠ر٤١	٠٠٠
العراق	١ر٩٠	٢ر٨
الاردن	٠٠٠	١ر٦
الكويت	٠ر٦٣ (أ)	١٣ر٠٠
لبنان	٧ر٤٢ (أ)	٠٠٠
عمان	٠ر٦٥	٠ر٥
قطر	١ر٦٥ (ب)	١٢ر٨
الملكة العربية السعودية	٠ر٩٤ (ج)	٢ر١
الجمهورية العربية السورية	١ر٩٤	٢ر٣
الامارات العربية المتحدة	٥ر٦٢ (أ)	٨ر٨
اليمن	٠ر٠٧ (أ)	٠٠٠

المصدر: ECWA, based on UNDP/ITU, Middle East and Mediterranean Telecommunications Project. Final Report. vol.3,Statistics and Forecasts, December 1978: and MEED, Special Report, Telecommunications, April 1979, pp. 19 and 20.

(أ) لعام ١٩٧٣

(ب) لعام ١٩٧٥

(ج) لعام ١٩٧٤.

ومن الامثلة على مشاريع توسيع شبكات الهاتف في المنطقة المشروع السعودي الضخم الرامي الى اضافة ٧٧٠ الف خط هاتفي الى الشبكة الحالية التي يبلغ عدد خطوطها ١٢٠ الف خط، والخطة السورية الهادفة الى تعزيز شبكة هاتف دمشق باضافة ٢٠٠ الف خط الى هذه الشبكة. وفي الكويت، حيث تعتبر الاتصالات الهاتفية كافية الى حد ما، تم التعاقد على تركيب مقاسم هاتفية جديدة تعمل بالحاسبة الالكترونية وسيجرى تحديث المقاسم الموجودة حاليا. اما في الاردن فان من اهداف خطة التنمية للفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ توسيع شبكة الهاتف فيزداد بذلك عدد اجهزة الهاتف في منطقة عمّان من ٤ الى ١٣ هاتفا لكل مائة نسمة.

وهناك مجال آخر حظي باهتمام كبير هو الاتصالات بواسطة الاقمار الاصطناعية. وتوجد حاليا في الاردن عدة محطات للاتصالات بواسطة الاقمار الاصطناعية، كما ان من المقرر انشاء محطات اخرى.

السياحة

في مستهل الطفرة النفطية، عانت بلدان عديدة اعضاء في اللجنة من النقص في الاماكن الفندقية. وكان من الضروري في هذه الفترة القيام قبل اسابيع عديدة، بالحجز في الفنادق في منطقة الخليج. وادى اشتداد الطلب على الفنادق الى حدوث فورة في مجال بناء الفنادق. وفي اواخر السبعينات، بدأ فائض الطاقة في الاماكن الفندقية بالظهور في عدة بلدان منها البحرين والامارات العربية المتحدة. ولكن الكويت والمملكة العربية السعودية كانتا اكثر احتراسا في برامجهما لبناء الفنادق فلم تشهدا مثل هذا الفائض في عرض الاماكن الفندقية. وتبذل الجهود، في البلدان التي يوجد فيها مثل هذا الفائض، لاستخدام هذه المرافق لاغراض مختلفة. ففي الشارقة مثلا جرى تحويل احد الفنادق الى مستشفى. كما ساعد الركود في السوق الفندقية على خفض الاسعار الفندقية الباهظة أو ساعد على الاقل في الحد من زيادة ارتفاعها.

ومع ذلك فان بعض البلدان، كالجمهورية العربية السورية واليمن، ما زالت تعاني من نقص في الاماكن الفندقية. فالعدد الكلي لاسرّة الفنادق في سوريا يقرب من ٢٠ الفا فقط. ولكن يتوقع ارتفاع هذا العدد ليصل الى حوالي ٧٠ الف سرير بعد تنفيذ الخطط المقررة لبناء الفنادق في السنوات القليلة القادمة.

وقد شكلت السياحة صناعة رئيسية في العديد من بلدان اللجنة كمصر والاردن ولبنان، وبدرجة اقل في الجمهورية العربية السورية. ولكن الاوضاع التي سادت في لبنان منذ عام ١٩٧٥ ادّت الى انقطاع شبه كلي في تدفق السياح على البلد. كما ان المرافق السياحية، بما فيها المرافق الفندقية، قد تضاءلت هي الاخرى. وكان تدفق حركة السياحة شبه الكلي في لبنان باهظ الكلفة بالنسبة الى الاقتصاد اللبناني، اذ انه خسر مبالغ كبيرة من الايرادات العملات الاجنبية.

اما في الاردن فان الوضع السياحي هو افضل من ذلك بكثير،ففي عام ١٩٧٨ ارتفع عدد السياح بنسبة ١٣ في المائة عنه في عام ١٩٧٧ فبلغ حوالي ١ر١ مليون شخص. وقد بذلت جهود دؤوبة في محاولة لاستخدام الامكانات السياحية الى اقصى درجة ممكنة. وتنطوي هذه الجهود على توسيع نطاق الخدمات الفندقية ورفع مستواها ،وتحسين شبكتي الهاتف والتلكس وتطوير خدمات السفر، بما في ذلك تنظيم الرحلات الجوية المستأجرة والجولات السياحية الجماعية.

وكان السفر الى منطقة الخليج ، خصوصا لقضاء الاعمال ، ناشطا في السنين الاخيرة ، وذلك كنتيجة مباشرة للطفرة النفطية. ومن ثم انشئ عدد من المطارات الدولية والعديد من المرافق الاخرى ،بما فيها الفنادق ،او جرى توسيعها. وبذلت بلدان الخليج جهودا كبيرة للارتقاء بمستوى السفر في المنطقة الى المستويات الدولية.

هاء- الموارد المائيـــة

لقد ازداد الطلب على الماء بصورة بارزة في جميع القطاعات نتيجة النمو الاجتماعي والاقتصادي السريع في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . ولما كانت المياه السطحية اقرب منالا ، نسبيا ، فقد حظيت بالاولوية القصوى في مجال تنمية الموارد المائية . وقد بذلت جهود ذات شأن لتقدير وتطوير المياه السطحية في المنطقة كما ونوعا . وتم انشاء العديد من السدود والخزانات في اصقاع كثيرة من المنطقة (١) .

وقد استطاعت المملكة العربية السعودية ان تفيد من بعض مياه الانسياب السطحي . وتقدر طاقة التخزين للمنشآت المائية القائمة بزهاء ١٠٠ مليون متر مكعب. ويخطط لانشاء سدود وخزانات جديدة لتوفير طاقة تخزين اضافية تبلغ ١٤٠ مليون متر مكعب. اما في الاردن ، فيجرى حاليا تخزين نحو ٦٥ مليون متر مكعب من مياه الانسياب السطحي السنوي في منشآت المياه الرئيسية القائمة في القطر. وترمي المخططات المقبلة الى زيادة طاقة التخزين الى نحو ٢٨٥ مليون متر مكعب، وذلك بانشاء سد "المقارن" (٢٠٠ مليون متر مكعب) على نهر اليرموك ،وسد وادي عرب (٢٠ مليون متر مكعب) .

وقد اجرى في اماكن مختلفة من الجمهورية العربية السورية عدد من الدراسات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية حول سدود التخزين وخزانات المياه . واهم سدود التخزين المنشأة حتى الآن في الجمهورية العربية السورية هي : سد الفرات ،وسد الرستن وسد محردة وسد تل ضو. وثمة دراسات اخرى قيد التنفيذ الآن لانشاء المزيد من السدود مثل سد بردى ،والاعوج ،ومقارن (مشروع مشترك مع الاردن) على نهر اليرموك ، والعاصي ، وغرين والنهر الكبير الشمالي ،والنهر الكبير الجنوبي (مشروع مشترك مع لبنان) ، والخابور.

اما الحكومة العراقية فانها تبذل مزيدا من الجهود في مجال ضبط الفيضانات. فقد تم بناء عدد من خزانات المياه السطحية ،والعمل يجرى الآن في مشاريع جديدة . والهدف هو تحقيق طاقة تخزين اجمالية تبلغ ٥٥ مليار متر مكعب بالاضافة الى بحيرة الثرثار والمستنقعات القائمة .

---

(١) قدر الانفاق على المشاريع الخاصة بالمياه ،كنسبة مئوية من اجمالي انفاق خطط التنمية في النصف الثاني من السبعينات ،بنحو ١٣ في المائة في الاردن و ٣ في المائة في سلطنة عمان و ٧ في المائة في المملكة العربية السعودية و ١٨ في المائة في الجمهورية العربية السورية و ٦ر٥ في المائة في اليمن .

ويولي تطوير موارد المياه الجوفية اهتماما متزايدا في المنطقة. وتتباين درجة شمول ومأمونية دراسات الموارد المائية الجوفية من بلد عضو الى بلد عضو آخر. فهي في بعض البلدان مجزأة مبهمة او محدودة الشمول. وفي بلدان اخرى، جرت دراسات هيدرولوجية وهيدروجيولوجية، اوسع شمولا واوثق مأمونية نسبيا. وفي بعض الحالات تجرى دراسات الموارد المائية، على اساس ملاحظات وافتراضات على المدى القصير مما يجعل ما تخلص اليه تلك الدراسات من نتائج غير موافق، بل مدعاة خطأ احيانا.

ان قرب موعد نفاذ المياه الجوفية ونوعيتها المتردية في منطقة الخليج قد ترتب عليهما تحول البلدان الغنية بالنفط الى ازالة ملوحة (تحلية) (١) ماء البحر والماء الزعاق.

وقد كانت الكويت رائدة في ميدان ازالة الملوحة، ولا سيما التقطير. فقد قفز انتاج الكويت من الماء المحلى من مليون غالون في اليوم سنة ١٩٥٨ الى ٦٢ مليون غالون في اليوم عام ١٩٧٥، ومن المترقب ان يبلغ هذا الانتاج ٨٠ - ١٠٠ مليون غالون في اليوم عندما تصل منشأة الدرحة، وهي قيد الانشاء منذ سنة ١٩٧٨ الى مرحلة الانتاج المنتظم. وقد افضى التقدم المحقق في الكويت في مجال استخدام تكنولوجيا ازالة الملوحة في غضون العقد المنصرم الى تخفيض ملموس للتكاليف المتصلة بذلك.

وقد احرزت المملكة العربية السعودية ايضا تقدما هاما في مضمار ازالة الملوحة. ففي عام ١٩٧٤، كان الانتاج السنوي يقارب ١٢ مليون غالون في اليوم. ويتوقع ان يبلغ هذا الانتاج سنة ١٩٨٢ ٥٠٠ مليون غالون في اليوم. وتقدر الاعتمادات المخصصة في الخطة الخمسية الثانية (١٩٧٥-١٩٨٠) لمشاريع ازالة الملوحة في المملكة بمبلغ ٤٫٥ مليار ريال سعودي. هذا، وقد تعاقدت المملكة العربية السعودية ايضا مع شركة في مطلع ١٩٧٩ على ان تنشيء في جدة اضخم محطة في العالم لازالة الملوحة بطريقة (التناضح العكسي)، تبلغ طاقتها ٣٫٥ مليون غالون في اليوم.

كذلك انشأت باقي دول الخليج التي تشمل البحرين وعمان وقطر والامارات العربية المتحدة محطات حديثة وضخمة لتقطير المياه.

---

(١) ازالة الملوحة، التي تدل على اية عملية منظمة يجرى خلالها ازالة ما يحويه ماء البحر أو الماء الزعاق من ملح كليا أو جزئيا، قد تتم اما بالتقطير - وهو اوسع الطرق انتشارا حاليا - أو باستعمال اشرطة واغشية مصممة ومصنوعة خصيصا لهذا الغرض.

ولا يزال النقص في القوى العاملة المتخصصة مشكلة معقدة ولا سيما في البلدان الفقيرة. وقد حاولت بلدان نفطية كثيرة انشاء البنية التحتية الموسسية وما يناسبها من برامج التدريب ومراكز البحث. فلدى المملكة العربية السعودية مركز البحوث الزراعية في الرياض، ومعهد العلوم البحرية في جدة. وقد اجرت كلية العلوم في جدة دراسات على تلوث المياه، وتنمية الثروة السمكية، وتنمية الموارد المائية، والارصاد الجوية. يضاف الى ذلك انه كان من المفروض انشاء برنامج بحوث لشؤون البيئة وموارد المياه في الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ في جامعة البترول والمعادن في الظهران. وفي العراق، مؤسسة البحث العلمي التي تعالج، فيما تعالج، البحوث المتصلة بالمياه. ويجرى الآن في العراق بناء مركز ابحاث لمياه الرى. وثمة ابحاث شابهة قيد الاجراء على الصعيد الجامعي. وفي الكويت مركز تنمية الموارد المائية، والمؤسسة الاوروبية العربية لازالة الملوحة. وترعى منظمة الاغذية والزراعة في الامارات العربية المتحدة والكويت مزرعة اختبارية لاجراء برامج بحوث متصلة بالمياه والزراعة.

ولعل اصعب المشاكل التي تواجه تنمية الموارد المائية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا هي الافتقار الى هيئات وطنية مركزية للمياه. فالمسوولیات الخاصة بالمياه لا تزال تتوزعها ادارات مختلفة، ما خلا في الاردن وسلطنة عمان. ففي الامارات العربية المتحدة، مثلا، سبع وزارات وهيئات تعالج تنمية وادارة الموارد المائية. اضف الى ذلك ان التشريعات الخاصة بالماء في المنطقة متأخرة عن الممارسات والتقنيات الحديثة في مجال ادارة المياه، مما يديم وضع التشتت والتوزع غير المستحسن في المسوّوليات الادارية. وغالبا ما ترد الاحكام المنظمة لتنمية وادارة الموارد المائية في قوانين وانظمة مختلفة. وفي سبيل معالجة هذا الوضع، تقوم بعض البلدان كالاردن والامارات العربية المتحدة والعراق وعمان والمملكة العربية السعودية باعادة النظر في تشريعاتها وانظمتها وقوانينها الخاصة بالمياه، وذلك بغية تحسين وتعزيز تنمية المياه وحماية جودة الامدادات المائية.

واو- العلم والتكنولوجيا

ان الصلة بين العلم والتكنولوجيا والتنمية قد اكتسبت مؤخرا اهمية متزايدة في معظم بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. فان هذه البلدان، لدى تنفيذها خطط التنمية والمشاريع الانمائية الكبرى، قد افادت على نطاق واسع من ثمار العلم والتكنولوجيا في مجال الآليات والبنى المادية والعمليات الجاهزة، لكنها لم تكتسب الا القليل في مضمار استيعاب العلم والتكنولوجيا بذاتهما. والسبب الرئيسي لذلك هو كون معظم المشاريع الجاري تنفيذها في المنطقة تتبع نمط مشروعات الانجاز الكلي (مشروعات " تسليم المفتاح "). ومن شأن هذا ان يعزل الكفاءات العلمية والتكنولوجية الوطنية ويحد من مشاركة المهارات المحلية في عملية الاختيار بين التكنولوجيات الاجنبية وفي استيعابها وتكييفها بما يلائم احتياجات منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

ومازال التقدم البطيء الذى حققته البلدان الاعضاء في وضع سياسات علمية وتكنولوجية شاملة وادراجها في خططها الانمائية يشكل عائقا كبيرا في سبيل الافادة الفعلية من اداتي العلم والتكنولوجيا في عملية التنمية. وتبقى المعايير الاقتصادية والمالية العوامل الحاسمة في تحديد اختيار المشاريع واساليب التنفيذ. وقلما توضع في الاعتبار - ان وضعت - الاهداف التكنولوجية كبلوغ درجة اعلى من الاعتماد التكنولوجي على الذات، وعدم ادراج التكنولوجيا في الصفقات الشاملة، واكتساب المعرفة على نطاق اوسع، وتحقيق مشاركة محلية اكبر، والتعلم بالممارسة.

ويعود انعدام أو لا فعالية سياسات العلم والتكنولوجيا في المنطقة الى عوامل عديدة منها غياب البنية التحتية المناسبة، والافتقار الى القوى العاملة العلمية والتقنية، وعدم كفاية قاعدة البحث والتنمية، وغياب الروابط الهامة بين البحث العلمي، من جهة وخدمات الاستشارة في مجالي التصميم والهندسة والقطاعات المنتجة، من جهة ثانية. ومع ان اكثر الدول الاعضاء قد انشأت اجهزة تخطيط مركزية ومجالس بحوث علمية، فلم يفلح اى من هذه الاجهزة والمجالس في دمج المدخلات العلمية والتكنولوجية في خطط التنمية. على ان بعض البلدان، منها الاردن والعراق، قامت بالخطوات الاولى في سبيل معالجة هذا الوضع، وذلك بانشاء وحدات في نطاق اجهزة التخطيط تعالج تخطيط وسياسات التكنولوجيا.

ونحن نفتقر الى معلومات حديثة العهد عن الموارد البشرية العلمية والتقنية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. ويبين الجدول ٢٩ ادناه المتاح من هذه الموارد في بلدان مختارة خلال النصف الاول من السبعينات. كذلك يبين الجدول ٢٩ التباين الكبير الذى كان قائما بين الدول الاعضاء في مجال الحجم النسبي للقوى العاملة التقنية، اذ تراوح هذا الحجم بين ٢ر١ في اليمن و ١٦٦ر٦ في مصر لكل ١٠٠٠٠ نسمة. ويفسر المتوسط العالمي نسبيا في الكويت وقطر بوجود علماء ومهندسين من غير المواطنين. اما متوسط عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجالي البحث والتنمية بالنسبة لكل مليون نسمة من السكان فقد قدر سنة ١٩٧٤ بـ ٨٦ في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (١)، وهو متوسط ادنى بكثير من المتوسط العالمي البالغ ١٠١٩ وادنى من متوسطات معظم المناطق الاخرى (٢).

---

(١) باستثناء الامارات العربية المتحدة وعمان ومصر. وقدر العدد المقابل في الدول العربية الافريقية بمتوسط ١٧١ في نفس السنة.

(٢) الاعداد المقابلة لامريكا الجنوبية وامريكا الشمالية واوروبا (الشرقية والغربية) هي على الترتيب: ١٩١ - ١٧٤١ - ١٥١٣. انظر:

(Estimation of Human and Financial Resuources devoted to R & D at the World and Regional Level, UNESCO Publication, CSR-S-7, May 1979, p.23).

ولم يبلغ نصيب منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من العدد الاجمالي للعلماء والمهندسين العاملين في مجالي البحث والتنمية في العالم الا ٢ ر١ر. بالمائة فقط سنة ١٩٧٤. ذلك أن معظم القدرات المختصة في البحث والتنمية لا تزال مركزة في البلدان المتقدمة النمو(١).

ويبين الجدول ايضا ان ايّا من بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ما عدا الكويت ومصر، لم يصل الى الهدف المحدد، البالغ ٢٠٠ عالم/مهندس في مجالي البحث والتنمية لكل مليون نسمة، وهو الهدف المحدد لنهاية السبعينات في خطة العمل العالمية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية. وهناك قصور ملحوظ في فئة التقنيين العاملين في مجالي البحث والتنمية، اذ لم تبلغ معظم الدول الاعضاء بعد نسبة ٢ : ١ للتقنيين الى العلماء - المهندسين، وهي النسبة السارية عادة بشأن البلدان النامية. وتثبت النسبة المنخفضة البالغة اقل من $\frac{1}{3}$ في المنطقة الحاجة الخاصة الى فئة القوى العاملة هذه. على ان الجمهورية العربية السورية تقوم الآن بالتخطيط لتحقيق نسبة للتقنيين الى العلماء - المهندسين مقدارها $\frac{1}{2}$. وتبذل العراق ايضا جهودا واسعة لبلوغ هدف مماثل في نهاية الثمانينات.

---

(١) الاعداد المقابلة في سنة ١٩٧٤ هي: افريقيا ٩٠ر٠ في المائة (٣٧ر٠ في المائة لافريقيا ما عدا الدول العربية، و ٥٣ر٠ في المائة للدول العربية في افريقيا)، آسيا باستثناء الدول العربية ١٤ر٥ في المائة، امريكا الجنوبية ٣٣ر١ في المائة، امريكا الشمالية ١٠ر١٩ في المائة، اوروبا ٨ر٢٣ في المائة، الاتحاد السوفياتي ٣ر٣٩ في المائة (المصدر نفسه).

الجدول ٢٩ ـ القوى العاملة العلمية والتقنية في بلدان مختارة من منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

القطر	عدد العلماء والمهندسين			العلماء والمهندسون العاملون في البحث والتنمية			نسبة عدد التقنيين العاملين في البحث والتنمية الى عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتنمية
	السنة	المجموع	لكل ١٠٠٠٠ نسمة	السنة	المجموع	لكل ١٠٠٠٠ نسمة	
مصر	١٩٧٣	٥٩٣ ٢٥٤	١٦٦ر٦	١٩٦٨ (١) ١٩٧٣	٦ ٥٢٢ ٦ ٩١٣	٢ر٠ ١ر٩	... ...
العراق	١٩٧١ (٢) (٣) ١٩٧٢ (٢) (٦)	٧ ٨٦٢ ٤٣ ٦٤٥*	٨ر١ ٤٣ر٣*	١٩٦٩ (٤) (٣) ١٩٧٤ (٧)	١١٦ ١ ٤٨٦	١ر٠ ١ر٤	٠ر٢ ...
الاردن (٨)	١٩٧٣ (٣) ١٩٧٥	٤ ٢٨٨ ٩ ٧٨٧*	١٦ر٩ ٣٦ر٤*	١٩٧١ (١) ١٩٧٦	٤٣ ٢٠٨	٠ر٢ ٠ر٧	١ر٤ ٠ر٥
الكويت	١٩٧٠ (٩) (١٠) ١٩٧٣ (٩)	٤ ٠٦٣ ١٠ ٧٥٤	٥٤ر٩ ١٢٠ر٨*	١٩٧٣	٢٠٥	٢ر٣	١ر٠
لبنان	١٩٦٩ (٤)	٥ ١٣٤	٢١ر٤*	١٩٦٧ (١٠)	٢٥٣	١ر١*	٠ر٦
قطر	٧٥/١٩٧٤ (٢) (٩)	١ ٣٥٢	١٥٠ر٢*				
المملكة العربية السعودية	٧٥/١٩٧٤	٣٣ ٣٧٦*	٣٧ر٨*				
الجمهورية العربية السورية	١٩٧٠	٢٧ ٣٦٩	٤٣ر٧				
اليمن	٧٥/١٩٧٤	١ ٣٩٤	٢ر١	٧٥/١٩٧٤ (١)	٦٠	١ر٠	٩ر٠

المصدر : البيانات مجمعة بالاستناد الى نشرة اليونيسكو بعنوان :
"Development in Human and Financial Resources for Science and Technology", CSR-S-5, April 1978.

... = غير متاحة .

* = بيانات موقتة او تقديرية .

الجدول ٢٩- القوى العاملة العلمية والتقنية في بلدان مختارة من منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (تابع)

(١) العلماء والمهندسون المتفرغون فقط.

(٢) البيانات تشير الى عدد العاملين اقتصاديا.

(٣) البيانات تشير الى المهندسين فقط.

(٤) لا تشمل البيانات عن القانون والعلوم الانسانية والتربية.

(٥) البيانات تشير الى مجلس البحوث العلمية فقط. في سنة ١٩٧٤، كان العدد المقابل من العلماء والمهندسين في هذه المؤسسة ٢٤٠.

(٦) البيانات تشير فقط الى الاشخاص الموظفين في المؤسسات الحكومية (كان عدد المهندسين المسجلين في ١٩٧٢/١٩٧٣ ١١٠٥١).

(٧) البيانات تشير فقط الى الاشخاص الموظفين في دوائر الدولة المعنية بالانشطة العلمية.

(٨) البيانات تشير الى الضفة الشرقية فقط.

(٩) فيه عدد العلماء والمهندسين من غير المواطنين كالآتي : الكويت ١٩٧٠ : ٣٧٤٦ (اجمالي)، ١٩٧٣ : ٨٦٠٣ (اجمالي) قطر ١٩٧٤ : ٩٠ بالمائة (اجمالي).

(١٠) لا تشمل البيانات عن العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية.

ولا يزال انفاق البلدان المتقدمة النمو يشكل زهاء ٩٧ بالمائة من الانفاق العالمي على البحث والتنمية. وقد كان متوسط الانفاق على البحث والتنمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (باستثناء مصر والامارات العربية المتحدة وعمان) لا يزيد عن ٢٣ر٠ بالمائة سنة ١٩٧٤، وهي نسبة لغير مصلحة المنطقة اذا ما قورنت مع الاعداد المقابلة في المناطق النامية الاخرى، بله المناطق المتقدمة النمو(١). ويتبين من آخر البيانات المتاحة حول الانفاق على البحث والتنمية في بلدان غربي آسيا (انظر الجدول ٣٠) ان القليل من البلدان قد بلغ او قارب هدف الـ ٥ر٠ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي، المحدد في الاستراتيجية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني. وقد تخطت مصر هذا الهدف، فيما تقاربه كل من الاردن والكويت. وتبذل العراق الجهود في سبيل زيادة الانفاق على البحث والتنمية زيادة ملموسة بحيث يبلغ نسبة ٢ر١ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي في نهاية سنة ١٩٨٥

ان ثمة تحديا هاما يجابه بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مجال العلم والتكنولوجيا هو الحاجة الى تطوير وتشجيع مشاركة المهارات الهندسية المحلية في تصميم وتنفيذ مشاريع الاستثمار. وقد اتخذت بعض البلدان اجراءات في هذا الاتجاه. فقد كثفت العراق جهودها لاشراك اعداد متزايدة من المهندسين الاستشاريين المحليين في دراسات قبل الجدوى ودراسات الجدوى، وفي اعمال التصميم، والاشراف في الموقع على انشاء المشروع. ومن المرجح ان ترتفع نسبة الخبرة العراقية في ما ينفذ من اعمال التعهدات، بدعم من الحكومة، من ٨ بالمائة سنة ١٩٧٦ الى نحو ٤٠ بالمائة سنة ١٩٨٠. ومما يساعد ايضا على تحقيق هذا وجود عدد كبير نسبيا من الشركات المحلية للاستشارة والهندسة في العراق، تعمل في نطاق القطاعين العام والخاص.

وفي الجمهورية العربية السورية، تبذل الجهود حاليا لاشراك المهندسين والتقنيين المحليين مع شركات اجنبية في مشاريع البنى الاساسية والمشاريع الصناعية. وفي المملكة العربية السعودية تم انشاء مركز وطني للعلم والتكنولوجيا من اهدافه وضع السياسات وتنمية الموارد والمرافق لاعمال البحث، وارساء البنية الاساسية العلمية والتكنولوجية المناسبة واجراء التعاقد وتنسيق برامج البحث. وثمة مؤسسة اخرى، هي مركز الابحاث والتنمية الصناعية، تساعد القطاع الصناعي على تحديد المصادر الملائمة للتكنولوجيا، وتجري دراسات الجدوى، وتقدم الخدمات الاستشارية حول تصميم التجهيزات.

---

(١) كانت هذه النسب سنة ١٩٧٤ : افريقيا ٤٧ر٠ بالمائة، دول افريقيا العربية ٣٨ ر٠ بالمائة، امريكا الجنوبية ٣٢ر٠ بالمائة، امريكا الشمالية ٢ر١٣ بالمائة، اوروبا الغربية ١ر٦٣ بالمائة (المصدر السابق).

الجدول ٣٠ ـ الموارد المالية لاعمال البحث والتنمية الاختيارية في بعض بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

القطر	العملة الوطنية	بدء السنة المالية	اجمالي الانفاق على البحث والتنمية بالعملة الوطنية (بالالف)	اجمالي الانفاق على البحث والتنمية بدولارات الولايات المتحدة الامريكية (بالالف)	النسبة المئوية من الناتج القومي الاجمالي	الانفاق على البحث والتنمية للفرد (بدولارات الولايات المتحدة الامريكية)
البحرين	الدرهم	١٩٧٦	٤٩٨	١ ٢٥٩	٠ر٢ (١) *	٤ر٧*
مصر	الجنيه	١٩٧٣	٢٩ ٩٤٠	٧٥ ٦٤٦	٠ر٨	٢ر١
		١٩٧٦ (٢)	٣٣ ٤٤٠	٨٥ ٤٥٩	٠ر٧ (١) *	٢ر٢
العراق (٣)	الدينار	١٩٧١	١ ٨٤٠	٥ ١٨٩	٠ر١	٠ر٥
		١٩٧٤	٧ ٤٠٩	٢٥ ٠٢٦	٠ر٢	٢ر٣
الاردن (٤)	الدينار	١٩٧٥	١ ٥٤٠	٤ ٨٢١	٠ر٤	١ر٨
		١٩٧٦	٢ ٠٧٤	٦ ٢٤٦	٠ر٥ (١) *	٢ر٢
الكويت (٥)	الدينار	١٩٧٣	٢٣٠*	٧٨٠*	٠ر١٠	٠ر٩*
		١٩٧٦	١٣ ٢٧٩	٤٥ ٤١٦	٠ر٥ (١) *	٤٤ر١
لبنان (٦) (٧)	الليرة	١٩٦٧	١٠ ٠٠٠	٣ ١٢١	٠٠٠	١ر٤*
		١٩٧٤	١٣ ١٧٥	٥ ٦٦٥	٠٠٠	٢ر٠*
عمان	الريال	١٩٧٦	٤٢٧	١ ٢٣٦	٠ر٠٧ (١) *	١ر٦
قطر	الريال	١٩٧٦	٣ ٧٧٥	٩٥٣	٠٠٠	٥ر٩
الجمهورية العربية السورية	الليرة	١٩٧٦	٢٧ ٠٧٧	٦ ٩٦٥	٠ر١ (١) *	٠ر٩
اليمن	الريال	١٩٧٤	٩ ٩٢٣	٢ ١٧١	٠٠٠	١ر٣

المصدر: هذه البيانات مجمعة بالاستناد الى نشرة اليونيسكو بعنوان:

"Development in Human and Financial Resources for Science and Technology", CSR-S-5, April 1978.

الجدول ٣٠- الموارد المالية لاعمال البحث والتنمية الاختبارية في بعض بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (تابع)

(١) بيانات الناتج القومي الاجمالي العائدة الى سنة ١٩٧٥.

(٢) لا تشمل البيانات حول المشاريع الانتاجية.

(٣) تشير البيانات الى ادارات الدولة المعنية فقط بالانشطة العلمية.

(٤) البيانات العائدة الى الضفة الغربية فقط.

(٥) لا تشمل البيانات حول قطاع التعليم العالي.

(٦) لا تشمل البيانات حول الحقوق والعلوم الانسانية والتربية.

(٧) لا تشمل البيانات حول القطاع الانتاجي (تكامل البحث والتنمية).

* = بيانات مؤقتة او تقديـــــرية.

لم تتخذ الا بلدان قليلة الى الآن خطوات في سبيل تطوير نظم معلومات علمية وتكنولوجية لا بد منها لبناء القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية. ويجرى في الجمهورية العربية السورية البحث في انشاء مركز وطني للتوثيق العلمي والتكنولوجي. وتعتزم الجمعية العلمية الملكية في الاردن البدء باقامة خدمات متصلة بالمعلومات العلمية والتكنولوجية اما في العراق، فيقوم عدد من المؤسسات، منها مركز التوثيق العلمي، ومعهد الصناعات الهندسية، والجامعة التكنولوجية، بنشر المعلومات في ميدان العلم والتكنولوجيا. وفي الكويت يساعد اليوم المركز الوطني للمعلومات العلمية والتكنولوجية ومكتب البراءات على نشر المعلومات العلمية والتكنولوجية. وفي مصر، يصدر المركز الوطني للمعلومات والتوثيق عدد من الدوريات المتخصصة. كذلك يصدر مركز البحوث القومية مع العديد من معاهد التعليم العالي دوريات حول ما تقوم به من أبحاث.

وتعود اهم المشكلات التي تقاسيها البلدان الاعضاء في مجال المعلومات التقنية الى معالجة المعلومات المحلية معالجة غير فعالة، والى عدم وجود شبكة معلومات علمية وتكنولوجية وطنية، والى ضعف الروابط بين مستخدمي المعلومات الممكنين ومراكز المعلومات الوطنية، وبين هذه الاخيرة والمصادر الدولية للمعلومات العلمية والتكنولوجية.

وختاما، ينبغي للدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ان تواصل جهودها لتطوير قواها العاملة العلمية والتكنولوجية، في اطار سياسة علمية وتكنولوجية شاملة، وان تعزز ما فيها من قدرات استشارة وهندسة وتصميم محلية، وان ترسي بنية اساسية علمية وتكنولوجية مناسبة تشتمل على نظام معلومات علمية وتكنولوجية وطني، وان تنشىء قاعدة راسخة للبحث والتنمية، وان ترتب امر اقامة الروابط الناجعة بين البحث العلمي والتكنولوجي والانشطة الانتاجية. ان اهمية الجهود المذكورة واضحة جلية اذا ما ارادت بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ان تبني قدراتها التقنية والعلمية، والا جهزة اللازمة لاستيعاب وتكييف التكنولوجيا الاجنبية وان ترسي اساسا راسخا لتطوير التكنولوجيا المحلية.

زاى- التجارة والمدفوعات

المقدمة

اتسمت التجارة الدولية في النصف الثاني من السبعينات بتقلبات شديدة. ففي اعقاب ارتفاع معدلات التوسع المسجلة في سنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ حدث تباطؤ حاد في سنة ١٩٧٥ عكس اسوأ ركود اقتصادى شهدته انحاء كثيرة من العالم في اعقاب الحرب.

وبعد ان ارتفع معدل التضخم بنسب خطيرة في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤، تباطأ بشكل ملموس سنة ١٩٧٦ (١).

وقد تلت الارتفاع الحاد في اسعار النفط الخام في اواخر ١٩٧٣ ومطلع ١٩٧٤ زيادات طفيفة في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٨ (٢). على ان الرقم القياسي لسعر تصدير النفط الخام قد ارتفع، سنة ١٩٧٩، بنسبة ٣٤ بالمائة. ونتج عن ذلك تقلب كبير في معدلات التبادل بين النفط الخام والسلع المصنوعة، فباتت تلك المعدلات في سنة ١٩٧٨ أدنى بكثير من المستوى الذي كانت عليه في سنة ١٩٧٤ (٣).

وبغض النظر عن النفط، تقلبت اسعار السلع الاساسية الاولية التي صدّرتها البلدان النامية تقلبا حادا في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨. فقد بلغت الذروة سنة ١٩٧٤، في أوج ازدهار السلع الاساسية، وتلا ذلك انخفاض حاد، اذ انحدر الرقم القياسي بنسبة اكثر من ٢٠ بالمائة سنة ١٩٧٥. والتحسن المتواضع المسجل سنة ١٩٧٦ في متوسط سعر السلع الاساسية الاولية قد تسارع تسارعا حادا عام ١٩٧٧، فارتفع الرقم القياسي بنسبة نحو ٢٥ بالمائة، قبل ان يهبط بنسبة ٧ بالمائة في السنة التالية (٤). وتشير التوقعات لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ الى انه برغم التحسن المرتقب في اسعار السلع الاساسية الاولية (٥) باستثناء النفط، لن تكون معدلات التبادل بين هذه السلع والسلع المصنعة الا اعلى قليلا مما كانت عليه سنة ١٩٧٨.

---

(١) ان الرقم القياسي لاسعار السلع المصنعة التي صدرتها البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي - وقد كان ازداد بنسبة اكثر من ٦٠ بالمائة بين ١٩٧٢ و ١٩٧٥ - لم يرتفع الا بنسبة ٥ر٠ بالمائة سنة ١٩٧٦. وفي سنة ١٩٧٧، ارتفع الرقم القياسي للاسعار بنسبة ٣ر٩ بالمائة، وتلا ذلك ارتفاع آخر بنسبة ٧ر١٤ بالمائة سنة ١٩٧٨. وتشير الاسقاطات لسنتي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ الى مزيد من الارتفاع في الرقم القياسي بنسبة ٦ر١٠ بالمائة و ٦ر٨ بالمائة على الترتيب. (انظر الاونكتاد: المستقبل المرتقب للاقتصاد العالمي ١٩٧٩-١٩٨٠، (TD/B/756)، ايلول/سبتمبر ١٩٧٩).

(٢) ارتفع الرقم القياسي لقيمة الوحدة التصديرية للنفط الخام بنسبة ٣٠٦ بالمائة في سنة ١٩٧٤. ثم تلت ذلك زيادات بنسب ٦ر٥ بالمائة و ٦ر١ و ٩ر١ و ٤ر٢ بالمائة في السنين الاربع التالية.

(٣) تدنى الرقم القياسي لمعدلات التبادل التجاري من ٣٥٢ (١٩٧٠ = ١٠٠) في سنة ١٩٧٤، الى ٣٣١ في سنة ١٩٧٥، لكنه عاد فارتفع الى ٣٤٩ في سنة ١٩٧٦، وحافظ على هذا المستوى في سنة ١٩٧٧. وفي سنة ١٩٧٨، انخفض الرقم القياسي الى ٣١٢. وتشير التوقعات لسنتي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ الى تحسن ملموس، مع ارتفاع الرقم القياسي الى ٣٧٧ و ٤٠٧ على الترتيب. (انظر: المصدر السابق).

(٤) هبط الرقم القياسي للسلع الاساسية الاولية التي صدرتها البلدان النامية سنة ١٩٧٥ من ٢٢٩ الى ١٨٢، ثم ارتفع الى ١٩٥ و ٢٤٤ في العامين التاليين، ثم انخفض الى ٢٢٦ سنة ١٩٧٨ (انظر: UNCTAD, The World Commodity Situation and Outlook (TD/B/C.1/207) March 79).

(٥) يرتقب ان ترتفع اسعار الاغذية التي تصدرها البلدان النامية سنة ١٩٧٩ بنسبة ١١ بالمائة، والمواد الزراعية الخام بنسبة ٧ر١٤ بالمائة والمعادن الخام بنسبة ٩ بالمائة.

وفي المتوسط، ازدادت قيمة الصادرات في العالم بنحو ١١ بالمائة بين ١٩٧٤ و ١٩٧٨ مقابل ٢٩ بالمائة في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤. ويمكن ان نعزو تباطؤ النمو، الى حد بعيد، الى التأثير المشترك لخفض انتاج النفط في البلدان المصدرة للنفط والنمو الزراعي الضعيف في البلدان النامية غير النفطية. اما حجم التبادل التجاري العالمي، الذي ازداد بنسبة اكثر من ١٢ بالمائة سنة ١٩٧٣ وبنسبة ٥ بالمائة فقط سنة ١٩٧٤، فقد انخفض بنسبة ٥ بالمائة سنة ١٩٧٥ قبل ان يعود الى الارتفاع بنسبة ١٢ بالمائة سنة ١٩٧٦. ولم تثبت وتيرة الارتفاع في العامين التاليين، اذ ازداد حجم الصادرات في العالم بنسبة ٦ر٣ و ٢ر٥ بالمائة على الترتيب. وتبدو توقعات حدوث نمو فعلي في حجم الصادرات في العالم في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ضعيفة (١).

ومن حيث القيمة، كان ارتفاع صادرات البلدان النامية في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٤ اعلى بكثير من المتوسط العالمي، وذلك بصورة رئيسية بسبب ارتفاع الاسعار. على ان الصادرات من البلدان النامية في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٨، ارتفعت بوتيرة ابطأ من صادرات العالم، مما عكس فروقا في اتجاهات الاسعار. وقد بلغ متوسط النمو بالقيمة الحقيقية نسبة ٤ بالمائة سنويا في كلا الحالين. الا ان اداء التبادل التجاري للبلدان النامية قد تقلب كثيرا منذ سنة ١٩٧٤. فبعد الاداء الضعيف الذي شوهد سنة ١٩٧٥، تم تحسن بارز سنة ١٩٧٦ في القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية كلتيهما. وفي سنة ١٩٧٧، كان ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة نحو ١٣ بالمائة عائدا الى ارتفاع الاسعار عمليا. اما في سنة ١٩٧٨، فلم ترتفع قيمة الصادرات من البلدان النامية الا بأقل من ٤ بالمائة، بما يتمشى مع ارتفاع الحجم.

الاداء العام في مجال التصدير والاستيراد

يؤدي القطاع الخارجي دورا حاسما في اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، كمورد دخل وكمصدر للمواد الخام وللسلع الاستهلاكية والرأسمالية في آن معا. وتتميز منطقة اللجنة المذكورة ببنية سلعية عالية التركز للصادرات وبتوزع جغرافي غير متسق للتبادل التجاري. ويتمثل هذا في الهيمنة الساحقة للنفط الخام ولقليل غيره من السلع الاساسية الاولية على حركة التصدير، والاعتماد الكبير على استيراد الاغذية، وتركيز التبادل التجاري مع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، وضعف التبادل التجاري داخل المنطقة. وان ما في المنطقة من درجة "انفتاح" عالية يجعلها كثيرة التعرض للعوامل الخارجية.

---

(١) من المرتقب ان ينخفض معدل النمو الحقيقي للصادرات في العالم الى ما بين ٤ و ٤ر٥ بالمائة سنة ١٩٧٩، ثم الى ما بين ٢ و ٢ر٥ بالمائة سنة ١٩٨٠ (انظر: UNCTAD المصدر السابق نفسه).

وفي الامارات العربية المتحدة، انخفض ناتج وصادرات النفط الخام، بنسبة ٨ر٤ بالمائة سنة ١٩٧٨، بعد ان كان ارتفاعها متواصلا منذ اوائل السبعينات. وفي محاولة جادة لتنويع القاعدة الانتاجية، انشأت الامارات العربية المتحدة مؤخرا عددا من الصناعات التي تنتج الانابيب والاسمنت، والحجر الجيري، والمشروبات وغيرها من السلع المصنعة الخفيفة. وقد اخذت هذه الصناعات بتصدير كميات محدودة من انتاجها الى البلدان المجاورة.

وفي الاردن، ارتفعت الصادرات بسرعة منذ سنة ١٩٧٤، مما ادى الى بلوغ اعلى معدل للنمو بين البلدان غير النفطية في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٨. فقد تضاعف سعر الفوسفات اربع مرات سنة ١٩٧٤، وبلغ الذروة سنة ١٩٧٥، ثم انخفض حتى سنة ١٩٧٨، حيث صار ادنى بنسبة ٥٠ بالمائة تقريبا من مستوى عام ١٩٧٥. وعوّض عن ذلك تصدير كميات اكبر بلغت في سنة ١٩٧٨ نحو ضعفي صادرات ١٩٧٥. وقد هبطت الاهمية النسبية للفوسفات في اجمالي صادرات الاردن من نحو ٥٠ بالمائة الى ٣٠ بالمائة بين سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٨.

وقد شهدت الاردن ارتفاعا سريعا في كميات الثمار والخضار المصدرة الى المملكة العربية السعودية وغيرها من بلدان الخليج منذ ١٩٧٤، بأسعار اعلى تعوّض بسخاء عن تدني الكميات بسبب المواسم الماحلة، ولا سيما في ١٩٧٥ و ١٩٧٦. وفي سنة ١٩٧٨، انخفضت الصادرات من الحمضيات فيما ارتفعت الصادرات من البندورة (الطماطم). وقد ارتفعت صادرات السلع المصنعة ونصف المصنعة (كالمستحضرات الصيدلية، والى حد أضيق، السجائر والورق ومعجونة الورق والجلود الخام والجلود المدبوغة والانسجة الصوفية) بوتيرة مشجعة، ما عدا الاسمنت الذى تلاشت صادراته عمليا سنة ١٩٧٦ كنتيجة لتزايد الطلب المحلي الذى ترتب على ازدهار قطاع البناء.

وأدت احداث لبنان الى انخفاض حاد في الصادرات التي كان شطر هام منها تستوعبه المنطقة بصورة تقليدية. وقد عادت الصادرات المصنعة الى التحسن سنة ١٩٧٧ بعد ان انخفضت انخفاضا حادا بسبب الدمار واغلاق المصانع وتغيّب العمال وحالة النقل والمواصلات وانقطاع التيار الكهربائي ونقص المواد الخام (١).

---

(١) كانت الصادرات المصنعة، قبل فترة الاضطرابات في لبنان، تشكل ٦٧ بالمائة من اجمالي الصادرات. وقد ارتفعت هذه النسبة سنة ١٩٧٧ الى ٧٣ بالمائة. وجدير بالملاحظة ان اجمالي الصادرات، سنة ١٩٧٧، بلغ نحو ثلث المستوى الذى كان عليه سنة ١٩٧٤.

وفي الجمهورية العربية السورية، ارتفعت قيمة صادرات النفط الخام ارتفاعا حادا منذ ١٩٧٤، وحلت بذلك محل القطن كأول سلع التصدير. وفي سنة ١٩٧٨، بلغت هذه الصادرات نسبة اكثر من ٦٠ بالمائة من مجموع الصادرات. وبلغ حجم النفط الخام المصدّر ذروته في سنة ١٩٧٦، ثم هبط بصورة حادة بنسبة ١٨ بالمائة سنة ١٩٧٧ وارتفع ارتفاعا طفيفا بنسبة ٢ر٤ بالمائة سنة ١٩٧٨. وقد واصل حجم صادرات القطن ارتفاعه باطراد منذ ١٩٧٥، حتى بلغ في سنة ١٩٧٨ مستوى أعلى بنسبة ٢٤ بالمائة من مستواه في سنة ١٩٧٥، اما اسعار القطن فبلغت ذروتها سنة ١٩٧٥، ثم انخفضت بعد ذلك. وقد كان للاحوال المناخية السيئة بالاضافة الى ارتفاع الطلب المحلي ان حدّت من توفر المنتجات الزراعية القابلة للتصدير. وادى انخفاض حجم صادرات النفط سنة ١٩٧٧، والقطن سنة ١٩٧٨، الى تدني ايرادات التصدير في العامين المذكورين.

وفي اليمن، يعكس ضعف اداء التصدير على وجه العموم حقائق منها ضيق قاعدة الموارد المحلية ومحدودية السلع الاساسية القابلة للتصدير. فمعظم الصادرات هي زراعية، وهي لذلك رهن باحوال الجو وبتقلبات الاسعار الدولية. وفي السبعينات، بلغت الصادرات ذروتها عام ١٩٧٤، لكنها انخفضت في العامين التاليين، ثم عادت الى الارتفاع من بعد. وفي سنة ١٩٧٨، كادت الصادرات ان تبلغ ما كانت عليه من مستوى سنة ١٩٧٤. وقد تقلبت ايرادات تصدير القطن والبن تقلبا بارزا بفعل تقلبات الاسعار الدولية والاحوال المناخية. واكتسبت صادرات السلع المصنعة وصادرات المنتجات الزراعية المحوّلة أهمية متزايدة بانشاء بعض الصناعات النسيجية والصناعات الغذائية. ومن التطورات الاقتصادية الاخرى الهامة في اليمن التوقف عن تصدير الملح الصخرى بسبب صعوبات جمة في الانتاج والتسويق.

اما في جمهورية اليمن الديمقراطية، فكان اداء التصدير مختلطا. ففيما حققت صادرات الاسماك ايرادات ضخمة، تبعت صادرات القطن، وهو اهم سلعة زراعية مصدّرة، خطا منحدرا وتوقفت آخر الامر في مستوى ثابت، كنتيجة لازدياد الاستهلاك المحلي من جراء انشاء مصنع النسيج الجديد. ولا يحتمل ان يحصل في المستقبل القريب أي نمو يذكر في تصدير أي سلعة اساسية ما خلا في قطاع الثروة السمكية.

حركة الاستيراد

ارتفع المتوسط السنوي لمعدل نمو قيمة اجمالي الواردات بالدولار في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ارتفاعا حادا من ٢٩ بالمائة في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ الى ٨٢ بالمائة سنة ١٩٧٤، الا انه انخفض في السنين التالية (١). وفي عام ١٩٧٨،

---

(١) الا في سنة ١٩٧٧، مما عكس عودة الاتجاهات التضخمية الى الظهور في العالم.

ارتفعت قيمة المواد المستوردة الى المنطقة بنسبة ١٨ بالمائة وحسب (انظر الجدول ٣٢)، فبلغت ٤٧ مليار دولار. وفي الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨، ازدادت مستوردات البلدان النفطية بسرعة اكبر بكثير مما ازدادته مستوردات البلدان غير النفطية، بمعدلات نمو تتراوح بين ٦٠ بالمائة في المملكة العربية السعودية، و ١٤ بالمائة في البحرين. وقد ساعدت سياسات التقييد التي اتبعتها هذه المجموعة الاخيرة على خفض منحنى النمو في وارداتها، ولا سيما في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٨.

وتفاوت اداء الاستيراد العام للبلدان غير النفطية من بلد الى بلد ومن فترة الى فترة ثانية. ففيما ارتفعت قيمة الواردات عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٧ بنسبة ١٥ بالمائة و ٦٥ بالمائة (١) على الترتيب، شهد عاما ١٩٧٦ و ١٩٧٨ تراجعا في اجمالي الواردات. وقد عكس هذا الى حد بعيد هبوط الواردات الى لبنان سنة ١٩٧٦، وعدم تزايد الواردات الى اليمن الديمقراطية الناتج بصورة رئيسية عن توفر النقد الاجنبي بصورة محدودة وسياسة الحكومة الرامية الى الاكتفاء الذاتي في مجال الفواكه والخضار، والرقابة الصارمة التي مارستها الحكومة السورية على مستوى الاستيراد سنة ١٩٧٨.

وكان للارتفاع الكبير في اسعار الواردات، ولا سيما سنة ١٩٧٨، اثر سلبي في القوّة الشرائية للصادرات وفي معدلات التبادل التجاري في المنطقة ككل (انظر الجدول ٣٣). وكان من المرتقب ان تتحسن معدلات التبادل التجاري سنة ١٩٧٩، بسبب ارتفاع اسعار النفط بالنسبة الى اسعار الواردات المصنّعة.

---

(١) في سنة ١٩٧٧، نما الاستيراد بمعدلات تراوحت بين نسبة ١٥٤ بالمائة المرتفعة في اليمن ونحو ٣٥ بالمائة في كل من الاردن والجمهورية العربية السورية.

الجدول ٣٢- متوسط التغيّر السنوي بالنسبة المئوية في قيمة واردات غربي آسيا (أ)، ١٩٧٠-١٩٧٨

	١٩٧٠-١٩٧٣	١٩٧٤-١٩٧٨	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨ (ب)
مجموع بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	٢٩ر٠	٣٣ر٥	٨١ر٥	٤٠ر٥	٣١ر٦	٤٦ر٠	١٨ر١
البلدان النفطية	٣٣ر٠	٣٩ر٠	٨٦ر٤	٥٠ر٩	٤٢ر٦	٤٢ر٢	٢٢ر٣
البحرين	٢٩ر٠	١٤ر٣	١٢٤ر٩	- ٣ر٤٢	٤٤ر٠	٢١ر٦	٠ر٨
العراق	٢١ر٠	١٥ر٥	١٦٥ر٢	٧٧ر٨	- ٧ر٦	١٥ر٠	- ٦ر٠
الكويت	١٩ر٠	٣١ر٠	٤٧ر٧	٥٣ر٧	٣٩ر٣	٣٣ر٦	٣ر٨
عمان	١٠٠ر٠	١٩ر١	١٨٩ر٠	٤٧ر٣	٥ر٢	١٩ر٨	٨ر٣
قطر	٣٥ر٠	٤٥ر٠	٣٧ر٦	٥١ر٣	١٠٣ر٢	٤٧ر٠	- ٣ر٣
المملكة العربية السعودية	٤٢ر٠	٦٠ر٠	٤٤ر٦	٤٧ر٤	١٠٦ر٣	٦٨ر٥	٢٦ر٣
الامارات العربية المتحدة	٤٥ر٠	٣٣ر٠	١٠٧ر٠	٥٦ر٦	٢٩ر٠	٣٠ر٥	١٩ر٥
البلدان غير النفطية	٢٢ر٥	١٥ر٥	٦٩ر٩	١٤ر١	-٥ر٧	٦٥ر٤	٠ر١٠
اليمن الديمقراطية الشعبية	- ٢ر٥	١٠ر٢	١٣٧ر٤	-٢٢ر٩	٧ر٠	٧٩ر١	٠ر٠
الاردن	٢١ر٠	٣٢ر٠	٤٧ر٤	٤٩ر٨	٣٩ر٨	٣٥ر١	٨ر٥
لبنان	٢٩ر٠	- ٢ر٤	٥٢ر٦	-٥ر٦	- ٥٧ر٧	١٣٦ر٥	- ٣ر٤
الجمهورية العربية السورية	١٩ر٧	١٨ر٧	١٠٠ر٧	٣٥ر٦	١٩ر١	٣٣ر٨	- ٨ر٣
اليمن	٦٠ر٠	٦٠ر٠	٥٤ر٥	٥٤ر٧	٣٩ر٥	١٥٣ر٧	١٥ر٤

المصدر: لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا، بالاستناد الى بيانات مجمعة من مصادر قطرية ودولية.

(أ) بالاستناد الى قيمة الواردات بالدولار مع معدلات النمو المركبة محسوبة على أساس سنة البداية وسنة الانتهاء.

(ب) بيانات مؤقتة.

الجدول ٣٣- الارقام القياسية ومعدلات التبادل التجاري (أ) والقوة الشرائية للصادرات (ب)

	معدلات النمو (النسبة المئوية)			الارقام القياسية (١٩٧٠ = ١٠٠)		
	حجم الصادرات	حجم الواردات	القوة الشرائية للصادرات	قيمة وحدة الصادرات	قيمة وحدة الواردات	معدلات التبادل التجاري
بلدان غربي آسيا (ج)						
١٩٧٠-١٩٧٥	١ر٨	١٩ر٥	٣٠ر٨	...	...	...
١٩٧٧	١ر٥	١٨ر٤	-١ر٨	٧٧٨	٢١٨	٣٥٧
١٩٧٨	-٦ر٣	٦ر٠	-١٤ر٤	٧٨٦	٢٤١	٣٢٦
١٩٧٩	-٧ر٨	-٤ر٥	١١ر٦	١٠٥٠	٢٦٦	٣٩٥
١٩٨٠	٢ر٥	١٥ر٨	٦ر٩	١٢٠٤	٢٩٣	٤١١
ومنها : البلدان غير المصدرة للنفط						
١٩٧٠-١٩٧٥	٨ر٠	٩ر١	٤ر٣	...	...	...
١٩٧٧	١١ر٥	٩ر٤	٦ر٩	٢٠٤	٢٣٤	٨٧
١٩٧٨	٢ر٦	٨ر٤	٤ر٦	٢٢٦	٢٥٤	٨٩
١٩٧٩	٤ر٥	٨ر٥	١٠ر٦	٢٧٩	٢٩٦	٩٤
١٩٨٠	٢ر٦	٨ر٥	٥ر٤	٣١٤	٣٢٥	٩٧
اهم البلدان المصدرة للنفط (د)						
١٩٧٤	-١٥ر٩	٢٨ر٩	١٢٩ر٤	٦٢٥	١٨٦	٣٣٥
١٩٧٥	-١٦ر٢	-١٤ر٢	-١٥ر٠	٦٧٥	١٩٨	٣٤١
١٩٧٦	١٢ر٩	٩٨ر٧	٢٠ر١	٧٢٢	١٩٩	٣٦٢
١٩٧٧	-	٢٠ر٥	-٥ر٠	٧٨٨	٢١٨	٣٦١
١٩٧٨	-٤ر٨	١ر١	-١٥ر٠	٧٨٧	٢٤٣	٣٢٤

المصدر: UNCTAD, Handbook of International Trade and Development Statistics, 1979; and World Economic Outlook, 1979-1980 (TB/B/756), September 1979.

الجدول ٣٣- الارقام القياسية ومعدلات التبادل التجاري (أ) والقوة الشرائية للصادرات (ب) (تابع)

أ- معدلات التبادل التجاري الصافية، المعرفة بانها النسبة بين الرقم القياسي لقيمة وحدة الصادرات والرقم القياسي لقيمة وحدة الواردات.

ب- الرقم القياسي لقيمة الصادرات مخفضا بالرقم القياسي لقيمة وحدة الواردات.

ج- تشمل بلدان غربي آسيا البلدان الاثني عشر الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالاضافة الى ايران وقبرص وتركيا.

د- وتشمل بالاضافة الى البلدان النفطية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الجزائر والجماهيرية العربية الليبية وايران وفنزويلا.

ملاحظة: ارقام ١٩٧٨ هي ارقام أولية، اما ارقام عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ فهي توقعات.

... = بيانات غير متاحة؛ - = معدوم او مهمل.

ان النمو السريع للواردات الى البلدان النفطية قد يسّره الارتفاع الحاد في الايرادات بالنقد الاجنبي من قطاع النفط، مما ترتب عليه ارتفاع الطلب على السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية لتلبية تزايد الاستهلاك وحاجات البناء ومشاريع التنمية. وقد ضخمت قيمة الواردات بسبب الارتفاع الكبير في اسعار الاستيراد، ولا سيما اسعار السلع المصنعة. على ان وتيرة الاستيراد تباطأت بعد سنة ١٩٧٤ بسبب طاقة الاستيعاب المحدودة والقيود الاقتصادية المقررة.

وواصلت التحويلات الرسمية الهامة والتحويلات الخاصة المتزايدة على نحو حاد، الناشئة في البلدان النفطية، من تمكين الاردن والجمهورية العربية السورية واليمن من زيادة وارداتها بمستوى اعلى بكثير مما كان ممكنا تمويله من المصادر التقليدية. ويفسر النقص في انتاج الاغذية مع ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، الى حد بعيد، ارتفاع الطلب على الواردات.

وقد هبط الفائض التجاري في البلدان النفطية، بعد ان انخفض انخفاضا طفيفا من متوسط ٤٧٫٨ مليار دولار في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ الى ٤٦٫٧ مليار دولار في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧، هبوطا حادا سنة ١٩٧٨ الى ٣٥٫٦ مليار دولار، وكانت المملكة العربية السعودية هي المسؤولة الرئيسية عن هذا التطور. وسجلت البلدان النفطية في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٨ باستثناء البحرين بما عرف عنها من عجز تجاري تقليدي، تناقصا في الفوائض، ما عدا الجمهورية العراقية التي واصل فائضها التجاري تحسنه.

وفي الفترة المدروسة، هبطت نسبة الصادرات الى الواردات في البلدان النفطية هبوطا حادا الى ٢٫٧ في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧، ثم الى ١٫٩ سنة ١٩٧٨ بعد ان كان متوسطها ٤٫٦ في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥. وفي سنة ١٩٧٨ بالذات، سجل العراق أعلى نسبة وقدرها ٢٫٦، فيما كانت للمملكة العربية السعودية اعلى نسبة للصادرات الى الواردات في الفترتين الاوليين. اما في البلدان غير النفطية، فبقيت نسبة الصادرات الى الواردات جدّ منخفضة، اذ بلغ متوسطها ٠٫٣ في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٨.

ويمكن ان نستنتج مما تقدم أن العلاقة بين الصادرات والواردات، ممثلة بأرقام الميزان التجاري أو بنسبة الصادرات الى الواردات، قد تدهورت في السنين الثلاث التي تبدأ بعام ١٩٧٦ بالقياس الى الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥.

تنويع الصادرات

دخل على بنية الصادرات في المنطقة تنويع ضئيل نسبيا على انه غير معدوم الاهمية. وقد يكون هذا نتيجة التركيز المتزايد على تنويع وتوسيع قاعدة الانتاج، ولا سيما عن طريق التصنيع. وينعكس هذا الاتجاه في الانخفاض الطفيف لاهمية النفط النسبية في صادرات المنطقة لمصلحة السلع المصنّعة في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٨.

وانخفض متوسط نصيب الوقود من مجموع صادرات البلدان النفطية انخفاضا طفيفا من ٣ ر٩٨ في المائة في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ الى ٧ ر٩٧ في المائة في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ (انظر الجدول ٣٤). أضف الى ذلك ان نصيب صادرات النفط الخام من ناتج النفط يقي دون تغيير في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٧، بمتوسط قدره ٦ ر٩٢ في المائة، وانخفض الى ٢ ر٩١ في المائة سنة ١٩٧٨، مما يشير الى حدوث تحسن، ولو انه ضئيل، في حجم المنتجات المكررة المصدّرة. وهذه الصادرات ذات اهمية حيوية بالنسبة للبحرين (١) التي تعوّض عن ضآلة وانخفاض ناتجها المحلي من النفط الخام باستيراد كميات من النفط الخام من المملكة العربية السعودية. وصادرات منتجات النفط المكرّر ذات اهمية تذكر أيضا بالنظر الى الكويت، والى درجة اد نى بالنظر الى المملكة العربية السعودية (٢). وفي اثناء ذلك، رفع العراق طاقته التكريرية بشكل ملموس في السنين الاخيرة. وقد انعكس هذا في انخفاض نصيب النفط الخام المصدّر الى اجمالي ناتج النفط من متوسط ٩٣ في المائة في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ الى ٩١ في المائة سنة ١٩٧٨، كما انعكس في الاهمية المتزايدة للصادرات من المنتجات المكرّرة.

---

(١) تتكون صادرات الوقود من البحرين بكليتها من منتجات النفط المكرر. وكانت هذه الصادرات تشكل نسبة ٨٣ في المائة من الصادرات في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥، و ٧٨ في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧، و ٨٠ في المائة سنة ١٩٧٨.

(٢) ارتفع متوسط نصيب صادرات النفط المكرر من اجمالي صادرات الكويت النفطية من ٤ ر١٣ في المائة في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ الى ٥ ر١٧ في المائة في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ والى ٢ ر١٧ في المائة سنة ١٩٧٨. اما في المملكة العربية السعودية، فقد انخفض النصيب المقابل من ٤ ر٧ في المائة الى ٧ ر٦ في المائة، فالى ٥ ر٦ في المائة في الفترات ذاتها.

الجدول ٣٤- بنية الصادرات[٢] في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا حسب المجموعات الرئيسية للسلع الاساسية [ب] ١٩٧٤-١٩٧٨

(النسب المئوية - متوسطات الفترة)

		المواد الغذائية	المواد الخام الزراعية	الخامات والفلزات	جميع السلع الاساسية الاولية	الوقود	السلع المصنعة
مجموع بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [ج]	١٩٧٤-١٩٧٥	٠ر٥	٠ر٣	٠ر٣	١ر٠	٩٧ر٦	١ر٢
	١٩٧٦-١٩٧٧	٠ر٥	٠ر٤	٠ر٣	١ر١	٩٦ر٩	١ر٨
البلدان النفطية	١٩٧٤-١٩٧٥	٠ر٢	-	٠ر٢	٠ر٤	٩٨ر٣	١ر١
	١٩٧٦-١٩٧٧	٠ر٣	-	٠ر٢	٠ر٥	٩٧ر٧	١ر٧
البحرين	١٩٧٤-١٩٧٥	١ر٧	١ر٠	٧ر٩	٨ر٤	٨١ر٣	٦ر٨
	١٩٧٦-١٩٧٧	١ر٦	٠ر٢	٦ر٩	٨ر٣	٧٨ر٢	١٢ر٩
	١٩٧٨	١ر٣	٠ر٢	٩ر٦	١٥ر٢	٧٩ر٩	٩ر٠
العراق	١٩٧٤-١٩٧٥	٠ر٥	٠ر٢	-	٠ر٨	٩٩ر١	٠ر١
	١٩٧٦-١٩٧٧	٠ر٥	٠ر٢	-	٠ر٨	٩٩ر١	٠ر١
	١٩٧٨	٠ر٧	٠ر٢	-	١ر٠	٩٨ر٥	٠ر٥
الكويت	١٩٧٤-١٩٧٥	٠ر٣	-	٠ر٣	٠ر٥	٩٥ر١	٤ر٢
	١٩٧٦-١٩٧٧	٠ر٦	٠ر١	٠ر٧	٠ر٨	٩٢ر٠	٦ر٦
عمان	١٩٧٤-١٩٧٥	٠ر٢	-	-	٠ر٢	٩٩ر٨	-
	١٩٧٦-١٩٧٧	٠ر٢	-	-	٠ر٢	٩٩ر٧	-
	١٩٧٨	٠ر٦	-	-	٠ر٦	٩٩ر٤	-
قطر	١٩٧٤-١٩٧٥	٠ر١	-	-	٠ر١	٩٧ر٧	١ر٢
	١٩٧٦-١٩٧٧	-	-	-	-	٩٨ر٨	١ر١
	١٩٧٨	٠ر١	-	٠ر٢	٠ر١	٩٧ر٩	٢ر٠

(يتبع)

الجدول ٣٤- بنية الصادرات(أ) في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا حسب المجموعات الرئيسية للسلع الاساسية (ب) - ١٩٧٤-١٩٧٨

(النسب المئوية - متوسطات الفترة) (تابع)

		المواد الغذائية	المواد الخام الزراعية	الخامات والفلزات	جميع السلع الاساسية الاولية	الوقود	السلع المصنعة
المملكة العربية السعودية	١٩٧٤-١٩٧٥	١ر٠	-	-	١ر٠	٩٩ر٦	٣ر٠
	١٩٧٦-١٩٧٧	-	-	-	١ر٠	٩٩ر٧	٢ر٠
	١٩٧٨	١ر٠	-	٢ر٠	٢ر٠	٩٩ر٢	٦ر٠
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٤-١٩٧٥	٣ر٠	-	-	٣ر٠	٩٨ر٣	٩ر٠
	١٩٧٦-١٩٧٧	٨ر٠	-	-	٨ر٠	٩٦ر٢	٢ر٤
البلدان غير النفطية(ج)	١٩٧٤-١٩٧٥	١١ر٧	١٥ر٩	٦ر٧	٣٠ر٢	٩١ر٧	٧ر٨
	١٩٧٦-١٩٧٧	١٠ر٠	١٦ر٦	٥ر٠	٣١ر٥	٥٧ر٩	١٠ر٤
اليمن الديمقراطية	١٩٧٤-١٩٧٥	٢ر٦	١ر٠	-	٣ر٦	٩٤ر٤	١ر٠
	١٩٧٨	٧ر٥	٦ر٥	-	١٤ر٠	٨٥ر٧	٢ر٠
الاردن	١٩٧٤-١٩٧٥	٢٨ر٣	١ر٣	٤٩ر٢	٧٨ر٨	٥ر٠	٢٠ر٧
	١٩٧٦-١٩٧٧	٣٦ر٩	٢ر٤	٣٣ر٢	٧٢ر٤	٦ر٠	٢٧ر٠
	١٩٧٨	٢٩ر٢	١ر٩	٣٠ر٣	٦١ر٥	-	٣٨ر٥
لبنان	١٩٧٧	١٨ر٠	١ر٧	٧ر٠	٩٠ر٤	١ر٠	٧٣ر٢
الجمهورية العربية السورية	١٩٧٤-١٩٧٥	١١ر٤	٢٠ر٩	٢ر٣	٢٨ر٧	٦٣ر٤	٧ر٨
	١٩٧٦-١٩٧٧	٦ر٠	٢٠ر٣	١ر٤	٢٧ر٧	٦٢ر٦	٩ر٦
	١٩٧٨	٧ر٣	١٨ر٧	٢ر٣	٢٨ر٢	٦٢ر٨	٨ر٩
اليمن	١٩٧٤-١٩٧٥	٢٥ر٣	٦٨ر٧	٠ر٤	٩٤ر٣	-	٥ر٠
	١٩٧٦	٣٦ر١	٥٣ر٨	٠ر٧	٨٩ر٨	-	٩ر٣

الجدول ٣٤- بنية الصادرات(أ) في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا حسب المجموعات الرئيسية للسلع الاساسية(ب) - ١٩٧٤ - ١٩٧٨

(النسب المئوية - متوسطات الفترة) (تابع)

المصدر: لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا، بالاستناد الى بيانات مجمعة من مصادر قطرية وطنية.

(أ) صادرات محلية بالنسبة لليمن الديمقراطية والعراق والاردن، صادرات خاصة بالنسبة للبحرين والكويت ولبنان وعمان والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية، وصادرات عامة بالنسبة لقطر والامارات العربية المتحدة واليمن.

(ب) جميع المنتجات (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية من صفر الى ٩).
- المنتجات الغذائية (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية، صفر + ١ + ٢٢ + ٤).
- المواد الخام الزراعية (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية، ٢ - ٢٢ - ٢٧ - ٢٨).
- الخامات والفلزات (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ٢٧ + ٢٨ + ٦٧ + ٦٨).
- جميع السلع الاساسية الاولية باستثناء الوقود (صفر + ١ + ٢ + ٤ + ٦٨).
- الوقود (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ٣).
- السلع المصنعة (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ٥ الى ٨ ناقصا ٦٧ و ٦٨).

(ج) باستثناء لبنان لكل السنين.

ملاحظة: - = لا شيء أو عدد مهمل.
. . . = بيانات غير متوفرة.

ويجب ان نشير هنا ايضا الى اهمية صادرات الوقود من الجمهورية العربية السورية واليمن الديمقراطية. فقد بلغت صادرات النفط الخام من الجمهورية العربية السورية ٦٣ في المائة من اجمالي الصادرات في سنة ١٩٧٨. وينعكس اعتماد اليمن الديمقراطية الشديد على صادرات النفط المكرر في كون نصيب هذه الصادرات من اجمالي الصادرات في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ قد بلغ في المتوسط ٨٦ في المائة.

وفي البلدان النفطية، ارتفعت نسبة السلع المصنّعة (١)، التي كانت تشكل ١ر١ في المائة من اجمالي الصادرات في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥، الى ١ر٧ في المائة في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧. وتبدو صادرات السلع المصنعة ذات اهمية نسبيا، بالنظر الى البحرين، والى درجة ادنى، بالنظر الى الكويت (٢). يضاف الى ذلك ان هذه الصادرات قد ازدادت اهميتها النسبية في كل من العراق والمملكة العربية السعودية.

غير ان السلع المصنّعة تهيمن بصورة متعاظمة على حركة تصدير المنتجات غير النفطية في البلدان النفطية باستثناء سلطنة عمان. فقد ارتفع نصيبها الاجمالي من ٦٦ في المائة في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥، الى ٧١ في المائة في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧. اما في سنة ١٩٧٨، فقد تراوح هذا النصيب في الدول الاعضاء بين ٩٧ في المائة، كما في قطر، و ٤٥ في المائة، كما في البحرين (٣). وفيما يمكن تعليل هذا الوضع، الى حد كبير، بأهمية حركة اعادة التصدير في معظم هذه البلدان (٤). فقد تأثر ذلك شديد التأثر في السنين القليلة الفائتة بارتفاع انتاج وتصدير الاسمدة الكيماوية من الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية. يضاف الى ذلك ان ظهور بضع سلع اساسية اخرى على قوائم تصدير الكويت (كمواد البناء والانابيب المعدنية (٥)، والامارات العربية

---

(١) المحددة بالتصنيف النموذجي للتجارة الدولية كمجموع ٥ الى ٨ ناقصا ٦٧ و٦٨.

(٢) في البحرين، زاد نصيب المصنوعات من اجمالي الصادرات بمقدار ضعفين تقريبا، اذ ارتفع متوسطه من ٦ر٨ في المائة في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥، الى ٩ر١٢ في المائة في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧. على ان هذا النصيب هبط الى ٩ في المائة سنة ١٩٧٨ بسبب تدني حركة اعادة التصدير. اما في الكويت فبلغ متوسط هذا النصيب ٦ر٦ في المائة في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧

(٣) في العراق، ارتفع نصيب السلع المصنعة من الصادرات غير النفطية من متوسط قدره ٣ر١٣ في المائة في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ الى ٣ر١٤ في المائة في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧، ثم ارتفع بعدئذ ارتفاعا حادا الى ٣٥ في المائة، سنة ١٩٧٨، وذلك بصورة رئيسية بسبب ارتفاع صادرات الاسمدة.

(٤) أي الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت.

(٥) انخفض نصيب الصادرات المحلية من صادرات الكويت غير النفطية، ولا سيما الاسمدة والمواد الكيماوية ومواد البناء والانابيب المعدنية والقرميد، من نحو ٨٦ في المائة في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ الى ٨٣ في المائة في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ مما يعكس بصورة رئيسية ارتفاع الطلب المحلي على هذه المنتجات.

المتحدة (الاسمنت والانابيب والمشروبات) انما يعكس مساعي هذين البلدين الى تنويع قاعدة الانتاج والتصدير فيهما . وقد كان الاسمنت في الماضي من مواد التصدير الهامة ولا سيما في الكويت والعراق ، لكنه اختفى عمليا منذ سنة ١٩٧٦ من حركة تصدير العراق نتيجة ارتفاع الطلب المحلي ، فيما انخفض في الكويت قبل ان يرتفع بصورة ملحوظة سنة ١٩٧٨ .

ويعتبر الالمنيوم اهم مواد التصدير غير النفطية في البحرين ، وهو يشكل ١٠ في المائة من اجمالي الصادرات في ١٩٧٨ ، ونحو ٣٨ في المائة من الصادرات غير النفطية ، اما صادرات الجمبري (القريدس) التي كانت البحرين تعتمد عليها في الماضي اعتمادا كبيرا ، فقد تناقصت . وفي سنة ١٩٧٨ ، أخرت كمية الامطار القليلة والصيف البارد نسبيا نمو صغار الجمبري ، وبالتالي تصديرها فانخفض نصيبها من الصادرات غير النفطية من ١١ في المائة في عام ١٩٧٤ الى ٤ في المائة في عام ١٩٧٨ .

وعلاوة على لبنان الذي كانت صادراته من السلع المصنّعة تشكل نحو ثلاثة ارباع اجمالي الصادرات سنة ١٩٧٧ (١) ، زادت صادرات الاردن من هذه السلع بمقدار الضعفين تقريبا من حيث الاهمية النسبية (٢) بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٨ . اما في الجمهورية العربية السورية واليمن ، فقد احرز نصيب السلع المصنعة بعض التقدم في السنين الاخيرة .

على ان اعتماد البلدان غير النفطية ، كمجموعة ، على صادرات السلع الاساسية الاولية (٣) ظل كبيرا ، فقد تجاوز متوسط نصيب هذه السلع من اجمالي الصادرات ٣٠ في المائة في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ . وتجربة الاردن في هذا المجال جديرة بالذكر . فقد انخفض متوسط نصيب السلع الاساسية الاولية من اجمالي الصادرات من ٧٩ في المائة في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ الى نحو ٦٢ في المائة سنة ١٩٧٨ ، وذلك ، الى حد كبير ، كنتيجة انخفاض نصيب صادرات الفوسفات ، مع محافظة صادرات الفواكه والخضار على نفس النصيب تقريبا .

---

(١) كانت السلع المصنعة تمثل نسبة ٦٧ في المائة من اجمالي الصادرات في عام ١٩٧٣ ، ثم انخفضت بعد ذلك انخفاضا حادا .

(٢) يعكس ذلك الزيادة الملموسة سنة ١٩٧٧ وسنة ١٩٧٨ في صادرات الورق ومعجونة الورق ومستحضرات الصيدلة والانسجة الصوفية ، فيما توقف تصدير الاسمنت عمليا بسبب ارتفاع الاستهلاك المحلي .

(٣) المحددة بمجموع التصنيف النموذجي الدولي للتجارة صفر + ١ + ٢ + ٤ مضافا اليه ٦٨ .

وفي الجمهورية العربية السورية، حافظت السلع الاساسية الاولية اجمالا، باستثناء النفط، على منزلتها النسبية من اجمالي الصادرات، فبلغت في المتوسط ٢٨ في المائة من المجموع في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٨. وفي الفترة ذاتها، انخفض النصيب المشترك لصادرات المواد الغذائية، والقطن، من الثلث الى الربع، نتيجة تدني المحاصيل بسبب سوء الاحوال الجوية وارتفاع الاستهلاك المحلي، فيما حافظت صادرات الفوسفات تقريبا على نصيبها من اجمالي الصادرات البالغ نحو ٢ في المائة.

التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري

يتمثل ضعف التبادل التجاري فيما بين بلدان المنطقة في نصيبه من مجموع المبادلات التجارية، فهو لم يبلغ في المتوسط سوى زهاء ٥ في المائة من الصادرات و ١٢ في المائة من الواردات في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٨. اما من حيث الصادرات، فهذا الوضع هو اساسا انعكاس لهيمنة النفط الخام، والى درجة ادنى بكثير، القطن والفوسفات التي تكاد تسوّق كليا خارج المنطقة. على ان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تمثّل للبلدان غير النفطية سوقا هامة للمنتجات الغذائية والسلع المصنعة، اذا هي استوعبت قرابة ثلث صادرات هذه البلدان في الفترة المذكورة.

ويعتبر الاتحاد الاقتصادي الاوروبي اكبر مورد واهم سوق لصادرات كل من البلدان النفطية والبلدان غير النفطية. اما الشركاء التجاريون الرئيسيون الآخرون المتعاملون مع البلدان النفطية فهم الولايات المتحدة واليابان، ومع البلدان غير النفطية، أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي، تليهم الولايات المتحدة.

وقد تم في السنين الاخيرة عدد من التحولات الهامة في الصورة الجغرافية العامة لصادرات المنطقة. فالاتحاد الاقتصادي الاوروبي، مع محافظته على مركزه كأهم سوق تصدير، لم يستوعب في المتوسط الا ٣٣ في المائة من اجمالي الصادرات في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٨، مقابل نحو ٣٩ في المائة في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥. وارتفعت حصة الولايات المتحدة من متوسط ٤ في المائة في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ الى ٧ في المائة في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧، ثم الى ١١ في المائة سنة ١٩٧٨، اما نصيب اليابان فارتفع من ٨ في المائة في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ الى ٢٠ في المائة سنة ١٩٧٨.

وهذه التطورات يمكن ارجاعها بصورة رئيسية الى اتجاهات التصدير في البلدان النفطية، التي انخفضت فيها الصادرات الى الاتحاد الاقتصادي الاوروبي، باستثناء العراق، والامارات العربية المتحدة. اما بالنظر الى صادرات البلدان غير النفطية، فقد زاد نصيب سوق الاتحاد الاقتصادي الاوروبي منها، في المتوسط، من نحو ٢٠ في المائة في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ الى

٢٦ في المائة في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٨ (١) . ومن الاسواق الهامة نسبيا لصادرات هذه المجموعة بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى ، الذى ارتفع نصيبه من ١٠ في المائة في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ الى ٤ر١١ في المائة سنة ١٩٧٨ . وفي الوقت ذاته ارتفع النصيب الضئيل من الصادرات الى الولايات المتحدة من ٥ر١ في المائة في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ الى نحو ٥ في المائة سنة ١٩٧٨ . اما باقي الاسواق التي استوعبت نسبة كبيرة ذات شأن من صادرات المنطقة في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ فقد تناقصت اهميتها في السنين الاخيرة (٢) .

ويبقى الاتحاد الاقتصادى الاوروبي رغم انخفاض نصيبه أول الموردين من خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لما تستورده المنطقة المذكورة . وتلي الاتحاد الاقتصادى الاوروبي ، حيث الاهمية النسبية ، الولايات المتحدة واليابان اذ تتساوى حصة كل منهما في واردات المنطقة . اما الحصة الصغيرة لبلدان مجلس التعاضد الاقتصادى ، في اجمالي الواردات فقد طرأ عليها تقلّب اذ ، انخفضت من ٢ر٤ في المائة في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ الى ٣ر٤ في المائة في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ ، ثم ارتفعت الى ٤ر٥ في المائة في سنة ١٩٧٨ .

التبادل التجاري فيما بين بلدان المنطقة

على رغم الجهود الراسية الى النهوض بالتبادل التجارى فيما بين بلدان المنطقة ، ما انفك هذا التبادل يحتل نصيبا غير ذى بال نسبيا من اجمالي تجارة المنطقة . ولم يبلغ اداؤه في العقدين الاخيرين المدى المتوقع له (٣) كما يتبين من تجربة السوق العربية المشتركة (٤) .

---

(١) في مطلع ١٩٧٧ ، عقد الاتحاد الاقتصادى الاوروبي اتفاقيات خاصة بالمعاملة التفضيلية مع كل من الاردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ، مدخلا بهذا تحسينات هامة في المعاملة الجمركية الممنوحة لمعظم واردات الاتحاد الاقتصادى الاوروبي من هذه البلدان لمزيد من التفاصيل حول هذه الاتفاقيات انظر: ECWA, Survey of Economic and Social Development in the ECWA Region 1970-1978 (E/ECWA/80).

(٢) بما في ذلك البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو غير الاعضاء في مجموعات اقتصادية اقليمية . فعلى سبيل المثال ، انخفضت نسبة صادرات البلدان غير النفطية الى الاسواق غير التقليدية من ٣٤ في المائة في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ الى ١٧ في المائة ، سنة ١٩٧٨ .

(٣) من اجل استعراض مفصّل لاهم العوامل التي اعاقت تدفق واتساع نطاق حركة التجارة فيما بين بلدان المنطقة انظر: المصدر السابق نفسه ECWA . - وبشأن التطورات الحديثة حول التعاون الاقليمي ، انظر الفقرات الخاصة بذلك في هذه الدراسة .

(٤) تحسن نصيب التجارة بين بلدان السوق العربية المشتركة من اجمالي تجارة البلدان الاربعة الاعضاء الاصليين فيها (وهي الاردن والجمهورية العربية السورية والعراق ومصر) تحسنا طفيفا سنة ١٩٧٨ ، اذ ارتفع من ٤ر١ في المائة و ٨ر١ في المائة من متوسط الصادرات والواردات في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ الى ١ر٢ و ٢ر٢ في المائة على الترتيب ، في سنة ١٩٧٨ . وقد يكون ذلك عائدا الى الاتفاقات التجارية الثنائية التي عقدتها الجمهورية العربية السورية مع كل من الاردن (١٩٧٥) والعراق (١٩٧٨) .

وقد ارتفعت الصادرات المتماثلة بين بلدان المنطقة ارتفاعا طفيفا من نسبة ٤ر٥ في المائة من جملة الصادرات في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ الى نحو ٥ في المائة سنة ١٩٧٨، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره ٤ر١١ في المائة في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٨ (انظر الجدول ٣٥). كما ازدادت نسبة صادرات البلدان غير النفطية التي استوعبتها المنطقة من ٣٠ في المائة ونيف في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ الى نحو ٣٦ في المائة سنة ١٩٧٨، مما عكس ارتفاع نسبة صادرات جميع البلدان، باستثناء اليمن، اذ انخفضت النسبة فيها انخفاضا طفيفا. وتحسن النصيب الصغير للبلدان النفطية في الصادرات ما بين بلدان المنطقة تحسنا ضئيلا من ٢ر٣ في المائة الى ٤ في المائة في نفس الفترة. فيما ارتفع نصيب الواردات التي منشؤها المنطقة من ٢ر١٣ في المائة الى ٢ر١٤ في المائة مما عكس تحسنا عاما في الاقتصادات غير النفطية. واخيرا، انخفض نصيب واردات البلدان النفطية من المنطقة من ٦ر١٥ في المائة في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ الى ٤ر٧ في المائة سنة ١٩٧٨، وذلك عامة بسبب انخفاض ما استوردته المملكة العربية السعودية من البحرين.

الجدول ٣٥- نسبة التبادل التجاري فيما بين بلدان المنطقة الى اجمالي التبادل التجاري : ١٩٧٤-١٩٧٨
(النسب المئوية - بملايين دولارات الولايات المتحدة الامريكية)

	الصادرات			الواردات		قيم التبادل التجاري ١٩٧٨	
	١٩٧٤-١٩٧٥	١٩٧٦-١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٤-٧٥	١٩٧٦-٧٧ ١٩٧٨	الصادرات	الواردات
مجموع بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	٤ر٤٦	٤ر٨٧	٤ر٩٨	١٣ر١٥	٨ر٥٤ ١٤ر١٥	٣٧٤٠ر٥	٤٣٥٥ر٢
البلدان النفطية	٣ر٢٠	٤ر١٥	٤ر٠٠	١٥ر٥٦	١٢ر٧٨ ٧ر٣٦	٢٩٠٦ر١	٣١٧٣ر٩
البحرين	١٨ر٩٤	٣٥ر٧٦	٢٧ر٦٢	٥٨ر٣٩	٤٥ر٦٩ ٤٥ر٩٤	٤٦٥ر٨	٩٣٩ر٠
العراق	٢ر٠٩	١ر٧٨	٢ر٦	٢ر٤٧	١ر١ ٠ر٨٦	٢٣٦ر٠	٥٠ر٠
الكويت	٤ر٨٥	٧ر٢٣	٧ر٠٥	٤ر٥٦	٢ر٠٨ ٢ر١٤	٦٩١ر٠	١١١ر٠
عمان	٠ر١٥	٠ر٢٣	٠ر٤٥	٢٢ر٥٥	٢٠ر٠٩ ١٥ر٠٧	٦٨	١٥٤ر٣
قطر	١ر٠٤	٢ر١٤	٢ر٧٠	١٤ر١٩	١١ر١٦ ٨ر٥٨	٦٣ر٥	١٠٣ر٦
المملكة العربية السعودية	٣ر٧٢	٣ر٢٣	٣ر٢١	٢٤ر٦٣	١٧ر٠٧ ٥ر٩	١١٧٣ر٠	١٣٠٢ر٠
الامارات العربية المتحدة	٢ر١٥	٢ر٥١	٢ر٢٤	٦ر٥٢	٦ر٠٩ ٨ر٩٥	٢٢٠ر٠	٥١٤ر٠
البلدان غير النفطية	٣٠ر٩١	٢٨ر٦٠	٣٥ر٧٠	١٠ر٣٧	١٤ر٧٦ ١٥ر٠٠	٨٣٤ر٤	١١٨١ر٢
اليمن الديمقراطية	٧ر٣٤	٩ر٥٦	٢٨ر٩٤	٣٤ر٠٦	٢٩ر٦٠ ٣٦ر٠٧	٣٠ر٤	١٥٣ر٨
الاردن	٣٣ر٤٧	٣٦ر٢٩	٤٣ر٨٣	١٥ر٠١	١٣ر٧ ١٥ر٩٨	١٢٤ر٤	٢٤٤ر٢
لبنان	٤٩ر٨٤	٦٣ر٦٥	٧٠ر٣٤	٦ر٨٥	١٣ر٦ ١١ر٨٦	٥٧٠ر٧	٢٥٦ر٩
الجمهورية العربية السورية	٩ر٥٨	٩ر٧٥	٩ر٤٢	١٠ر١٦	١٢ر٧٠ ١٤ر٤٨	١٠٣ر٩	٣٦٨ر٨
اليمن	١٥ر١٢	٢٦ر٢٧	١٤ر٤٣	١٢ر٥٤	١٧ر٣٨ ١٥ر١١	٤ر٩	١٥٧ر٦

المصدر: لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا ، بالاستناد الى مصادر قطرية ودولية .

وقد وردّت المملكة العربية السعودية ٣١ في المائة من اجمالي قيمة الصادرات التي استوعبتها المنطقة سنة ١٩٧٨، تليها الكويت ولبنان والبحرين بنسبة ١٨ و ١٥ و ١٢ في المائة على الترتيب. وترجح كفّة صادرات المملكة العربية السعودية الى المنطقة بفعل صادراتها من النفط الخام الى البحرين. اما صادرات الكويت ولبنان والبحرين، بالمقابل، فكانت وجهتها الرئيسية المملكة العربية السعودية، وأبرزها المواد الغذائية ثم السلع المصنعة ونصف المصنعة اما من حيث الاستيراد، فقد بقيت المملكة العربية السعودية أهم سوق، مع ان نسبة واردا تها الى اجمالي الواردات فيما بين بلدان المنطقة قد هبطت من ٥١ في المائة سنة ١٩٧٦ الى نحو ٣٠ في المائة سنة ١٩٧٨؛ يليها العراق والامارات العربية المتحدة اذ بلغت واردات كل منهما خمس وعشر اجمالي الواردات على الترتيب، سنة ١٩٧٨.

المدفوعات الدولية والاموال الاحتياطية

ان وضع المدفوعات الخارجية لبلد ما يكون تابعا لمجموع معاملاته مع العالم الخارجي التي تشمل الايرادات من النقد الاجنبي (من صادرات السلع والخدمات، ومن التحويلات، ومن رؤوس الاموال الداخلة)، والمدفوعات (لقاء واردات السلع والخدمات، والتحويلات، والقروض، وغير ذلك من رؤوس الاموال الخارجة). وتنعكس هذه المعاملات في حركات الاموال الاحتياطية. كما تنعكس حركة الاموال الاحتياطية المتراكمة، على مر الزمن، في مركز بلد فيما يتعلق بالسيولة الدولية (١).

البلدان النفطية

كان من السمات البارزة لميزان مدفوعات البلدان النفطية في فترة ما بعد ١٩٧٣ تكوّن فوائض تجارية كبيرة (٢)، وتعتبر ضخامة الاموال الاحتياطية المتراكمة دلالة على طاقة الاستيعاب المحدودة في البلدان المذكورة. على أن الفوائض التجارية قد اخذت عامة تتناقص تدريجا في السنين الاخيرة (٣)، مما يتوافق مع الاتجاه العام في انتاج وتصدير النفط الخام (٤) اللذين رافقتهما

---

(١) اهم تدفقات ميزان المدفوعات العائدة الى منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٨ مبيّنة في الجدول ٣٦ للبلدان النفطية، وفي الجدول ٣٧ للبلدان غير النفطية.

(٢) تختلف البحرين في هذا عن غيرها من البلدان النفطية بكونها تعاني من عجز في الميزان التجاري يتفاقم باستمرار، الا سنة ١٩٧٤ حيث مال الميزان الى فائض.

(٣) في المملكة العربية السعودية مثلا، انخفض الفائض التجاري سنة ١٩٧٥ الى ٢١ مليار دولار بعد أن كان ٢٦ر٤ مليار دولار سنة ١٩٧٤، وبلغ الفائض عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ٢٥ مليار دولار و ٢٥ر٧ مليار دولار على الترتيب. وتفيد المعلومات المتاحة لسنة ١٩٧٨ تراجعا في الفائض التجاري.

(٤) الا في العراق، حيث واصل انتاج النفط الخام ارتفاعه منذ سنة ١٩٧٢.

الجدول ٣٦ - البلدان النفطية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا : أهم تدفقات ميزان المدفوعات ، ١٩٧٤- ١٩٧٨
(ملايين دولارات الولايات المتحدة الامريكية - متوسط الفترة)

	(١)	(٢)	(٣)=(١)+(٢)	(٤)	(٥)=(٣)+(٤)	(٦)	(٧)	(٨)=(٥)+(٦)+(٧)	(٩)	(١٠)	(١١)
	الميزان التجاري(أ) (فوب)	(صافي) الخدمات	ميزان السلع والخدمات	(صافي) التحويلات الخاصة	ميزان الحساب الجاري	(صافي) تدفقات رؤوس الاموال على المدى الطويل	على المدى القصير	السهو والخطأ	الميزان العام	البنود المقابلة مخصصات تغير القيمة	حقوق السحب الخاصة	الاحتياطيات والبنود ذات الصلة (- = زيادة)
البحرين												
١٩٧٤- ١٩٧٥	- ٦ر١٠	٦ر٢٥	٩ر١٤	-	٨ر٢	٧ر١٧	٥ر٤٠	٥ر٥٨ (ب)	٦ر١١٨	...	-	- ٦ر١١٨
١٩٧٦- ١٩٧٧	- ٠ر١٨٩	٢ر٥٩	- ٨ر١٢٩	-	١ر٩	- ٩ر١٢٧	١ر١٦٢ -	٥ر٠	٢ر٢٩	...	-	- ٢ر٢٩
العراق												
١٩٧٤- ١٩٧٥	٤١٨٢	- ١٢٧١	٢٩١٢	٢	- ٢٥٢	٢٦٦٢	- ٤٨٤	- ١٣١٤	٧٠٦	- ١٥٨	-	- ٧٠٨
الكويت												
١٩٧٥	٦١٣٨	٨٢٢	٦٩٦٠	- ٢٧٦	- ٧٩٣	٥٨٩١	- ١٩٣٧	- ٩٣	٣٨٦٠	- ١	-	- ٣٨٦٠
١٩٧٦- ١٩٧٧	٥٧٣٢	١٠٢٠	٦٧٥١	- ٣٤٢	- ٥٥١	٥٨٥٨	- ٢٢٩٥	١٣٢	٤٠٤٢	٣٤٦	-	- ٤٠٤١
١٩٧٨	٥٩٤٥	١٤٥٥	٧٤٠٠	- ٤٣٣	- ٨٠٠	٦١٦٧	- ٤٧٧	- ٦٨٧	٢٣٩٦	- ٢٦٠٧	-	- ٢٣٩٥
عمان												
١٩٧٤- ١٩٧٥	٥٠٤	- ٣٤١	١٦٣	- ١٦٠	١١٦	١١٩	١٠٦	- ١٣٢	- ١٢ (ج)	- ١٩ (ج)	-	(د) ١٩
١٩٧٦- ١٩٧٧	٤٨٣	- ٢٩٢	١٩٢	- ٢٥٦	١٦٠	٩٥	١٤١	٤٤	- ١٧٦ (ج)	- ١٠٣	-	(و) (د) ١٠٣
١٩٧٨	٣٣٨	- ٢٠٧	١٣١	- ٢٣٣	١٩	- ٨٣	٨	١٦	- ٤٥	- ٩٥	-	٩٥
قطر												
١٩٧٤- ١٩٧٥	١٤٧٠	٧٥ (هـ)	١٥٤٥	- ٢١٥	- ١٨٠	١١٥١	- ٣٥٨ (ب)	- ٣٢ (ب)	٧٦٠	...	-	- ٧٦٠
١٩٧٦	١٤٣١	١٢٠ (هـ)	١٥٥١	- ٤٦٨	- ٧٧	١٠٠٩	- ٩٥٧	- ٣١	٣١٨	...	-	- ٣١٨
العربية السعودية												
١٩٧٤- ١٩٧٥	٢٣٧٦٥	- ٢٥٤٠	٢١٢٢٦	- ٦٨٥	- ٢٠٧٢	١٨٤٦٩	- ٤٨٨٤	- ٢٨٠	١٣٣٠٤	-	- ٣٥٧٦	- ٩٧٢٣
١٩٧٦- ١٩٧٧	٢٥٤٠٠	- ٧٠٠٩	١٨٣٩١	- ١٤٨٨	- ٣٦٠٨	١٣٢٩٥	- ٩٠٧١	- ١٨٨٧	٢٣٣٨	-	- ١٠١٢	- ٣٣٥٥
الامارات العربية المتحدة												
١٩٧٤- ١٩٧٥	٥١١٢	- ١٩٠٢ (و)	٣٢١٠ (و)	...	- ٧٥١ (ز)	٢٤٦٠	- ٣١٤	- ٤٣٣	١٧١٣	-	-	- ١٧١٣
١٩٧٦- ١٩٧٧	٥٢٨٢	- ٢٦٣٠ (و)	٢٦٥٢ (و)	...	- ١٠٦٨ (ز)	١٥٨٥	- ٢٥٤	- ١	١٣٣٠	-	-	- ١٣٣٠
١٩٧٨	٤٤٦٦	- ٢٧٧٤	١٦٩٢ (و)	...	- ١٠٣٣ (ز)	٦٥٩	٦٦١	- ٢٠٧	١١١٣	-	-	- ١١١٣

(يتبع)

الجـــــدول ٣٦- (تابـــــــع)

المصـدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا، بالاستناد الى مصادر قطرية ودولية.

(أ) الصادرات مقيمة (فوب) والواردات (سيف) بالنسبة للبحرين وعمان وقطر والامارات العربية المتحدة.

(ب) تشمل صافي الخطأ والسهو.

(ج) تشمل تحركات رؤوس الاموال الخاصة غير النفطية.

(د) تشمل التغيرات في قيمة القطع الاجنبي.

(هـ) مكونة من تحويلات ارباح شركات النفط الاجنبية وحصيلة ايرادات الاستثمار من الاصول الخارجيـــة وغيرها من الايرادات.

(و) تشمل التحويلات الخاصة، أي تحويلات العمال من غير المواطنين الموجودين في الامـــــارات العربية المتحدة.

(ز) المنح والقروض الرسمية.

ملاحظات: جرى تدوير الأعداد الى اقرب مئة الف، ولذا قد لا تكون الأعداد التفصيلية متفقة مع المجاميـــــع.

- = لا شيء او عدد مهمـل.

... = غير متـــاح.

الجدول ٣٧- البلدان غير النفطية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا : اهم تدفقات ميزان المدفوعات ١٩٧٤-١٩٧٨

(ملايين دولارات الولايات المتحدة الامريكية - متوسطات الفترة)

	(١)	(٢)	(٣)=(١)+(٢)	(٤)	(٥)=(٣)+(٤)	(٦)		(٧)	(٨)=(٥)+(٦)+(٧)	(٩)	(١٠)	(١١)
	الميزان التجاري (فوب)	(صافي) الخدمات	ميزان السلع والخدمات	(صافي) التحويلات الخاصة العامة	ميزان الحساب الجاري	(صافي) تدفقات رؤوس الاموال طي المدى الطويل	طي المدى القصير	الخطأ والسهو	الميزان العام	البنود المقابلة مخصصات حقوق السحب الخاصة	البنود المقابلة تغيير القيمة	الاحتياطيات والبنود ذات الصلة (- = زيادة)
اليمن الديمقراطية												
١٩٧٤	-١٢٨	-١٤	-١٤٢	٤١	-١٠٠	٥٣	٢٥	-٢	-٢٤	-	٠٠٠	٢٤
الاردن												
١٩٧٤-١٩٧٥	-٣٨٦	٧٠	-٣١٦	٦	٣٥٠	٤٠	١٢	-٣٣	١٠٥	-	١	-١٠٤
١٩٧٦-١٩٧٧	-٨٣٨	٤٤٥	-٣٩٣	٤	٤٣٨	٤٨	-٨	-٤	١٠٩	-	١٩	-١٢٩
١٩٧٨	-١٠٣٨	٤٠٨	-٦٣٠	١٣	٣٣٥	-٢٨٢	١٤٢	١٠٦	٢٥١	-	١١٨	-٣٦٩
الجمهورية العربية السورية												
١٩٧٤-١٩٧٥	-٣٧٦	-٧٨	-٤٥٣	٤٨	٥٣٥	١٣٠	٥٤	-٧	١٧٢	-	٠٠٠	-١٧٢
١٩٧٦-١٩٧٧	-١١٧٩	-١٣٠	-١٣١٠	٧٢	٧٦٩	-٤٦٨	٩٩	١٠	-٦٨	-	٠٠٠	٦٨
١٩٧٨	-١١٤١	-١٩٥	-١٣٣٦	٩٤	٧٧٧	-٤٦٥	-٣٦	-١٩	-١٣٤	-	٠٠٠	١٣٤
اليمن												
١٩٧٤-١٩٧٥	-٢٠٧	-١٩	-٢٢٦	٢٠٣	٨٥	٦٢	-١٤	٣٢	١١١	-	٠٠٠	-١١١
١٩٧٦-١٩٧٧	-٥٨٣	-٤٢	-٦٢٥	٨١٣	١١٢	٢٩٩	٢٠	٧٤	٤٤١	-	٠٠٠	-٤٤١
١٩٧٨	-٩١٣	-٥٨	-٩٧١	٩٢٣	١٢٠	٧٢	-٤٧	٢٥	١٧٣	-	٠٠٠	-١٧٣

المصدر: لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا ، بالاستناد الى مصادر قطرية ودولية.

ملاحظة: - = لا شيء او عدد مهمل ؛ ٠٠٠ = غير متاح .

زيادات طفيفة في الاسعار وارتفاع سريع في حجم واسعار الواردات (١)، لا سيما أسعار السلع المصنعة. على انه كان يتوقع ان يؤدي ارتفاع سعر النفط الخام في سنة ١٩٧٩ المقرون بزيادة هامة في الناتج، الى رفع الفوائض التجارية الى مستويات جديدة عالية.

وقد استخدمت الفوائض التجارية على نطاق واسع لتسديد المدفوعات لقاء الخدمات المقدّمة من قبل المقيمين الاجانب، وذلك بالدرجة الرئيسية في شكل مدفوعات ايرادات استثمار الى شركات النفط الاجنبية، حتى عهد قريب، وبصورة متزايدة لقاء الخدمات المتصلة بالاعمال غير النفطية (مثل البناء)، كتحويلات العمال غير المواطنين (٢)، مما يعكس اعتماد هذه البلدان الشديد على الايدي العاملة والتكنولوجيا المستوردة. على ان مدفوعات ايرادات الاستثمار قد انخفضت (٣)، على وجه العموم، في السنين الاخيرة، بسبب انشاء الرقابة على موارد النفط فيما نمت حصيلة الموجودات من الاصول الخارجية (٤) نموا سريعا جدا، ولا سيما في البلدان النفطية الكبرى. وبقيت حسابات

---

(١) الا في الكويت، حيث انخفضت قيمة الواردات سنة ١٩٧٨ بسبب التخزين المفرط الناجم عن الافراط في تقدير الطلب المتوقع، بالاستناد الى المعدلات المتزايدة بسرعة في السنين القليلة الاخيرة، وحيث ارتفعت الصادرات بصورة معتدلة، مما نتج عنه زيادة طفيفة في الفائض التجاري.

(٢) على سبيل المثال، ارتفعت هذه التحويلات في المملكة العربية السعودية من ٢٦٧ مليون دولار الى ١٥٠٤ ملايين دولار بين ١٩٧٢ و ١٩٧٧، وارتفعت في الكويت من ٢٧٦ مليون دولار سنة ١٩٧٥ الى ٤٣٣ مليون دولار سنة ١٩٧٨، وفي عمان من ٤١ مليون دولار سنة ١٩٧٣ الى ٢٣٣ مليون دولار سنة ١٩٧٨، وفي قطر من ٤٣ مليون دولار سنة ١٩٧٢ الى ٤٦٨ مليون دولار سنة ١٩٧٦.

(٣) الا في المملكة العربية السعودية، التي ارتفعت مدفوعاتها الى شركات النفط الاجنبية بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٧ من ٢٠٧٥ مليون دولار الى ٢٥٣٩ مليون دولار. لكن هذه المدفوعات انخفضت في كل من قطر (من ١٠٦ ملايين دولار الى ٣٦ مليون دولار بين ١٩٧٣ و ١٩٧٦)، والامارات العربية المتحدة (من ٤٨١ مليون دولار الى ٣٥٦ مليون دولار، بين ١٩٧٣ و ١٩٧٥)، والعراق (من ٩٧٦ مليون دولار سنة ١٩٧٤ الى ٥٣٣ مليون دولار سنة ١٩٧٥)، فيما اختفت هذه المدفوعات تماما، سنة ١٩٧٨، من حساب الخدمات في الكويت.

(٤) تبين المعلومات المتاحة ان الواردات من ايرادات الاستثمار، أي متوسط ايراد الموجودات من الاصول الخارجية، قد ارتفعت ارتفاعا هاما في المملكة العربية السعودية (من ٢٠٨ ملايين دولار سنة ١٩٧٣ الى ٤١٩١ مليون دولار سنة ١٩٧٧) والكويت (من ٤٧٩ مليون دولار سنة ١٩٧٣ الى ٣٠٨٤ مليون دولار سنة ١٩٧٨)، والى درجة ادنى في الامارات العربية المتحدة، والعراق (بين ١٩٧٣ و ١٩٧٥ من ٤٧ مليون دولار الى ٢٤٣ مليون دولار، ومن ٦٣ مليون دولار الى ١٧٦ مليون دولار على الترتيب) وقطر (من ٢٤ مليون دولار سنة ١٩٧٣ الى ١٣٤ مليون دولار سنة ١٩٧٦).

الخدمات في البلدان الكبرى المنتجة للنفط، باستثناء الكويت(١)، في عجز طوال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٨، مما يعكس حجم المدفوعات الكبير والمتزايد للشحن والتأمين والسفر. وعلى النقيض من ذلك، حقق حساب الخدمات في البلدان الصغرى المنتجة للنفط - باستثناء عمان - فائضا (٢).

وعلى الرغم من ضخامة التحويلات العامة والخاصة ومن العجز في حساب الخدمات، يبقى ميزان الحساب الجاري لدى البلدان الكبرى المنتجة للنفط فائضا، في فترة ما بعد ١٩٧٣. على ان حجم هذا الفائض تقلّص سنة ١٩٧٧ وسنة ١٩٧٨، بسبب استمرار التوسع في الاستيراد، وتزايد تحويلات غير المواطنين والتحويلات الرسمية الضخمة التي لم يقابلها ارتفاع حصيلة في حصيلة الصادرات(٣).

ومن بين البلدان الصغرى المنتجة للنفط، اظهرت قطر باستمرار فائضا في حسابها الجاري، الا في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦. اما حساب البحرين الجاري، فقد كان باستمرار في عجز (الا سنة ١٩٧٤) وقد هوى هوى شديدا في سنتي ١٩٧٦ و١٩٧٧ نتيجة ارتفاع الواردات السريع. اما حساب سلطنة عمان الجاري، حيث ازدادت اهمية الاموال الواردة من العمانيين العاملين في الخارج واهمية التحويلات الرسمية فقد سار على نمط مختلط، اذ كان ذا عجز في ١٩٧٣ و١٩٧٦ و١٩٧٨، وذا فائض في ١٩٧٤ و١٩٧٥ و١٩٧٧.

وقد ذهبت فوائض الحساب الجاري في البلدان الكبرى المنتجة للنفط عامة، لتمويل تدفقات رؤوس الاموال الخارجة، وخاصة، تدفقات رؤوس الاموال على المدى الطويل بالنسبة للمملكة العربية

---

(١) وذلك يرجع، الى حد كبير، الى وارداتها من ايرادات الاستثمار والى ايرادات صناعتها الخاصة بالشحن البحري والتي تشهد ازدهارا سريعا، مما يوازن المدفوعات على غير ذلك من الخدمات.

(٢) كانت السياحة والسفر، بالاضافة الى ايرادات الاستثمار، من محصّلي النقد الاجنبي ذوي الاهمية في البحرين. وانتقل حساب الخدمات في قطر الى كونه فائضا سنة ١٩٧٤، ويرجع ذلك، الى حد كبير، الى تزايد الوارد من ايرادات الاستثمار.

(٣) انحدر فائض الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية من ٢٣ مليار دولار سنة ١٩٧٤ الى ١٣٫٨ مليار دولار سنة ١٩٧٦، فالى ١٣ مليار دولار سنة ١٩٧٧. وتشير المعلومات الاولية في سنة ١٩٧٨ الى ان، هذا الفائض تابع اتجاهه نحو الانحدار. وفي الكويت انخفض الفائض من ٧ مليارات دولار سنة ١٩٧٦ الى ٤٫٨ مليار دولار سنة ١٩٧٧، فالى ٦٫٢ مليار دولار سنة ١٩٧٨، اما في الامارات العربية المتحدة فقد انخفض من ٢٫٤ مليار دولار الى ٠٫٨ مليار دولار فالى ٠٫٦ مليار دولار في الفترة نفسها.

السعودية والكويت، ومنذ سنة ١٩٧٧، تدفقات رؤوس الاموال على المدى القصير (ولا سيما التدفقات الخاصة) بالنسبة للمملكة العربية السعودية. وفي سنة ١٩٧٨، انخفضت تدفقات رؤوس الاموال الخارجة من الكويت على المدى الطويل انخفاضا هاما، الامر الذي وازنه ارتفاع تدفقات رؤوس الاموال الخارجة على المدى القصير. واما الامارات العربية المتحدة، فقد سجلت ورود تدفقات كبيرة من رؤوس الاموال على المدى الطويل (صافي القروض الرسمية) سنة ١٩٧٨.

وقد استخدم الميزان العام لزيادة الاحتياطيات الدولية الرسمية التي تحتفظ بها السلطات النقدية. ففي الكويت، مثلا، كانت الزيادات على اموال الاحتياطي تمثل ٤٠ في المائة من فائض الحساب الجاري سنة ١٩٧٨، مقابل متوسط ٧٠ في المائة للفترة ١٩٧٦-١٩٧٧. وفي المملكة العربية السعودية، انخفضت المساهمة في الاحتياطيات من ٧٢ في المائة في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ الى ١٨ في المائة في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧. اما في الامارات العربية المتحدة، فارتفعت الزيادات على الاحتياطيات الرسمية من متوسط ٧٠ في المائة من فائض الحساب الجاري الى ٨٤ في المائة في هاتين الفترتين. وقد ساعد على اجراء هذه الزيادات على اموال الاحتياطي في الامارات العربية المتحدة، صافي تدفقات رؤوس الاموال الداخلة وفائض في الحساب الجاري متدن تدنيا ملموسا.

البلدان غير النفطية (١)

ما زال وضع مدفوعات البلدان غير النفطية يتسم بوجود عجز تجاري كبير ومتفاقم. وقد كان هذا العجز نتيجة ارتفاع معدلات النمو في حجم واسعار الواردات لم يقابله ارتفاع مكافىء له في حصيلة الصادرات. وقد افادت الاقتصادات غير النفطية عامة منذ سنة ١٩٧٣ من تحويلات مالية هامة (في شكل قروض ومنح) وردتها من الدول الاعضاء المنتجة للنفط. وفي نفس الوقت، اجتذب الازدهار الاقتصادي في بلدان الخليج اليد العاملة باعداد كبرى من انحاء اخرى في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ولا سيما من الاردن ولبنان واليمنين، مما ادى الى تدفقات هامة لاموال المغتربين الى هذه البلدان.

اما بالنسبة للاردن، فقد عوضت عن العجز التجاري، الى حد كبير، التحويلات العامة، من داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بصورة رئيسية، وتحويلات الاردنيين العاملين في منطقة الخليج، وايرادات السياحة والسفر (الخطوط الجوية الاردنية "عاليه")، ولا سيما منذ سنة ١٩٧٦، وذلك بصورة جزئية بسبب الوضع في لبنان ونتيجة اتباع سياسة تشجيع السياحة. وشهدت سنة ١٩٧٨ تعاظما في العجز التجاري، وانخفاضا هامشيا (٢) في فائض حساب الخدمات، وتدنيا

---

(١) باستثناء لبنان، للافتقار الى معلومات حديثة العهد.

(٢) باستثناء تحويلات الاردنيين من الخارج والدخل من السفر (عاليه)، انخفض صافي ايرادات جميع الخدمات الباقية (مما يعكس تدني ايرادات السياحة وارتفاع نفقات الطلاب في الخارج).

في المساعدة الخارجية الى ما دون مستوى سنة ١٩٧٧ . وكان اثر هذه العوامل مجتمعة ظهور عجز في الحساب الجاري لاول مرة في غضون سنين عديدة . وفي الوقت ذاته، سجل ارتفاع هام في رؤوس الاموال الواردة افاد منه القطاع العام والقطاع الخاص كلاهما ، وارتفاع هام في حجم الاستثمارات الاجنبية في الاردن (الشركات والمصارف الاجنبية الجديدة) ، فيما انخفضت تسديدات القروض. وكانت نتيجة ذلك زيادة هامة في احتياطيات البلد الدولية سنة ١٩٧٨ بالقياس الى السنين السابقة .

اما الجمهورية العربية السورية ، فان حساب الخدمات فيها ، الذي كان محصّلا هاما للنقد الاجنبي حتى سنة ١٩٧٣ قد عانى عجزا في فترة ١٩٧٤-١٩٧٧ وتدهورت هوراشديدا في سنة ١٩٧٨ بما زاد من عجز الميزان التجاري (٤) . وقد زاد هذا العجز بصورة حادة من ٥ر. مليار دولار سنة ١٩٧٥ الى مليار دولار سنة ١٩٧٦ ثم الى ٣ر١ مليار دولار سنة ١٩٧٧ . على ان عجز الميزان التجاري تحسن سنة ١٩٧٨ تحسنا طفيفا وتوقف عند ١ر١ مليار دولار (٢) . وهذا العجز قد وازنه الى حد كبير الازدياد الحاد في الهبات الرسمية من البلدان الكبرى المنتجة للنفط، التي وصلت الى ذروتها سنة ١٩٧٧ اذ بلغت ١ر١ مليار دولار، غير انها انخفضت الى ٨ر. مليار دولار سنة ١٩٧٨ . وفيما ساعدت تدفقات رؤوس الاموال الداخلة على سدّ الفجوة في الحساب الجاري في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ وسنة ١٩٧٧ ، وبالتالي مكّنت من اجراء زيادات على اموال الاحتياطي ، انخفضت الاحتياطيات في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٨ بمقدار ٣٥٤ مليون دولار و ١٣٤ مليون دولار على الترتيب (٣) .

ان طاقة اليمن الاستيرادية ، التي لا تستند الا هامشيا على حصيلة الصادرات، تتوقف بصورة رئيسية على الوارد من النقد الاجنبي من تحويلات اليمنيين العاملين في الخارج (في المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج بصورة رئيسية) ومن المساعدات والقروض الخارجية .

---

(١) يعكس هذا بالدرجة الرئيسية الارتفاع الحاد في نفقات السفر الى الخارج ، وتأثير توقف تدفق النفط من العراق الى البحر المتوسط عبر الاراضي السورية عقب النزاع بين البلدين في ربيع سنة ١٩٧٦ واغلاق الحدود بينهما سنة ١٩٧٧ ، كما يعكس ارتفاع المدفوعات لحساب الشحن والتأمين على حجم الواردات المتزايد الى حد كبير، وذلك منذ سنة ١٩٧٦ ، بالاضافة الى تدني الايرادات من باقي البنود في حساب الخدمات.

(٢) ان الانخفاض الطفيف في حصيلة الصادرات قد وازنه الى حدّ بعيد تقليص الحكومة المتعمد للواردات.

(٣) وذلك بصورة رئيسية من جرّاء العجز الكبير في التجارة والخدمات، يضاف اليه انخفاض مستوى التحويلات المالية عمّا كانت عليه في عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٧ .

وهكذا تشكل التحويلات بلامقابل اهم بند في ميزان مدفوعات اليمن . اما الفوائد التي تحصل عليها اليمن على احتياطيها من النقد الاجنبي وايراداتها من النقل فهي ايضا ذات اهمية نسبية . وقد سجل ميزان الحساب الجاري ، الذي كان في عجز حتى سنة ١٩٧٤ ، فوائض جزيلة في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٧ . على ان هذا الفائض انخفض انخفاضا شديدا سنة ١٩٧٨ مع تفاقم عجز الميزان التجاري الناتج عن ارتفاع الواردات ارتفاعا حادا . وقد سجل حساب رؤوس الاموال لسنة ١٩٧٨ زيادة في القروض الممنوحة بشروط تيسيرية والاقتراض الرسمي ، وتدفقا لرؤوس الاموال الخارجية على المدى القصير . وهكذا ، بعد ان تمكن اليمن من جمع احتياطي كبير ومتزايد من النقد الاجنبي في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٧ (١) ، انخفضت المبالغ المزيدة على الاحتياطي انخفاضا كبيرا من ٤٩٧ مليون دولار سنة ١٩٧٧ الى ١٧٣ مليون دولار سنة ١٩٧٨ .

وبالمقابل ، تعزز وضع ميزان مدفوعات اليمن الديمقراطية ، مع انه ظل يبدي ضعفا شديدا في حساب التجارة (٢) ، وقوي بصورة ملحوظة ، وذلك نتيجة نمو تحويلات العمال من ٤١ مليون دولار سنة ١٩٧٤ الى ١٨٠ مليون دولار سنة ١٩٧٧ ، وحصيلة النشاطات العائدة الى مرفأ عدن ، والمساعدة الخارجية التي ارتفعت من ٦ر٠ مليون دولار سنة ١٩٧٤ الى ١ر٥ مليون دولار سنة ١٩٧٧ . وبلغت حصيلة النقد الاجنبي من صادرات السلع والخدمات نحو ٧٠ في المائة من النفقات المقابلة سنة ١٩٧٧ .

السيولة الدولية

تسارعت وتيرة تراكم الاحتياطي (٣) في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بعد سنة ١٩٧٣ ، لكنها تباطأت في سنة ١٩٧٨ ، مع دلائل تشير الى عودة الاتجاه التصاعدي سنة ١٩٧٩ . وقد ارتفع مجموع احتياطيات البلدان الاثني عشر ، المبيّن في الجدول ٣٨ ، مع الذهب مقيما ، بـ ٣٥ وحدة من حقوق السحب الخاصة للاوقية ، من متوسط ٢٧ر٦ مليار دولار في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ الى ٤٣ر١ مليار دولار في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ ، لكنه انخفض الى ٣٦ر٢ مليار دولار في نهاية

---

(١) بما يعكس التزايد السريع لحصيلة تحويلات العمال والمساعدة الخارجية ، وما للبلد من طاقة استيعاب محدودة .

(٢) تشكل الصادرات نسبة اقل بكثير من ١٠ في المائة من الواردات .

(٣) في الجدول ٣٨ بيانات حول الاحتياطيات الدولية لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٨ . وفي هذا الجدول ايضا بيان لشهور الواردات المغطاة بالاحتياطيات في السنوات ١٩٧٤-١٩٧٧ ، محسوبة بالاستناد الى الاحتياطيات مع الذهب مقيّما بـ ٣٥ وحدة من حقوق السحب الخاصة للاوقية ومن ثم مقارنة مع الذهب مقيّما باسعاره في سوق لندن .

١٩٧٨ (١) . ويرجع هذا الهبوط، الى حد كبير، الى انخفاض احتياطي المملكة العربية السعودية من ٣٠ مليار دولار الى ٤ر١٩ مليار دولار بين ١٩٧٧ و ١٩٧٨ (٢)، كما يرجع، الى حد اقل بكثير، الى انخفاض احتياطي الامارات العربية المتحدة . وبالمقابل، سجل الوضع العام لاحتياطيات البلدان غير النفطية تحسنا ملموسا في الفترة ذاتها، اذ بلغت هذه الاحتياطيات ٢ر٥ مليار دولار في نهاية ١٩٧٨ (٣)، مقابل ٥ر٤ مليار دولار سنة ١٩٧٧، ومتوسط ٣ مليارات دولار في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ . وقد أتت الاردن ولبنان واليمن بزيادات ذات بال، فيما انخفض مجموع الاحتياطيات في الجمهورية العربية السورية .

ومع ان الاحتياطيات والواردات ارتفعت معا ارتفاعا حادا بعد سنة ١٩٧٣، فقد ادّت الوتيرة الاسرع لنمو الاولى الى تحسن ملموس في تغطية احتياطيات المنطقة لواردااتها (من حيث شهور الواردات) (٤) ولا سيما في سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ . على ان هذه التغطية اخذت بالانخفاض في سنتي ١٩٧٦ و ١٩٧٧، مع ارتفاع واردات المنطقة بنفس وتيرة ارتفاع الاحتياطي، وهكذا بعد

---

(١) للمقارنة : ارتفعت الاحتياطيات الدولية مع الذهب مقيّما باسعاره في سوق لندن من متوسط ٣ر٣٠ مليار دولار في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ الى ٦ر٤٥ مليار دولار في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧، لكنها انخفضت سنة ١٩٧٨ الى ٤ر٤٠ مليار دولار.

(٢) ينبغي الملاحظة هنا ان الانخفاض المسجل في احتياطي المملكة العربية السعودية يمكن ان يعزى جزئيا الى التعديل الذى ادخل على تعريف تغطية الاحتياطي . فمنذ شهر نيسان/ابريل ١٩٧٨، لا يشمل رصيد النقد الاجنبي التغطية بالنقد الاجنبي لاصدار الاوراق النقدية الذى بلغ ٣ر٥ مليار دولار في شهر آذار/مارس ١٩٧٨ .

(٣) بالنسبة للبنان، بلغ الاحتياطي في عام ١٩٧٨، مع الذهب مقيّما بـ ٣٥ وحدة من حقوق السحب الخاصة للاوقية ٢ر٢ مليار دولار، ولكنه بلغ ٩ر٥ مليار دولار، لدى تقييم الذهب باسعاره في سوق لندن . وفي سنة ١٩٧٨، كان لبنان صاحب اعلى رصيد من الذهب (٩ر٢١٨ مليون اوقية ترونسية صافية) في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية، برصيد أقل من نصف هذا المبلغ (٤ر٥٣٩ مليون اوقية) .

(٤) معرّفة بانها مخزون الاحتياطي للسنة مقسوما على متوسط الواردات الشهرية في السنة المذكورة وفي السنة التالية لها .

الجدول ٣٨ - الاحتياطيات الدولية في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (أ) وتغطية الاحتياطي الواردات (ب) ١٩٧٤-١٩٧٨

ألف - الاحتياطيات الدولية (أ) (بملايين دولارات الولايات المتحدة الامريكية - متوسط الفترة)

	مع الذهب مقيما بـ ٣٥ دولارا للأوقية			مع الذهب مقيما بالقيمة الوطنية	مع الذهب مقيما باسعار في سوق لندن	الاحتياطيات ناقصا الذهب	الذهب (بملايين الاوقيات التروييسية الصافية)
	٧٥-١٩٧٤	٧٧-١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٧٨	١٩٧٨	١٩٧٨	١٩٧٨
مجموع منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	٢٧٥٦٤ر٤	٤٣٠٨٥ر٦	(٣٦٢٥٠ر٣)*	...	(٤٠٤٤٦ر٨)*	...	...
البلدان النفطية	٢٤٥٧٣ر١	٣٩١٥٧ر١	...	...	...	...	...
البحرين	٢١٣ر٦	٤٧٦ر٣	٥٠٠ر٣	٤٩٩ر٩	٥٢٧ر٣	٤٩٣ر٤	١٥٠ر٠
العراق	٣٠٠٠ر٢	٥٧٩٨ر٢	...	...	...	...	...
الكويت	١٥٢٧ر١	٢٤٥٩ر٢	٢٦١٦ر٠	٢٦٧٦ر٧	٣٠٧١ر٠	٢٥٠٠ر٤	٢ر٥٢٥
عمان	٢١٦ر٤	٣٦٧ر٨	٣٩٦ر٠	٤١٥ر٠	٤٢٩ر٤	٣٨٧ر٤	٠ر١٨٦
قطر	٨٨ر٠	١٤٩ر٦	٢٢٢ر٨	٢٢٢ر٢	٢٦٧ر٤	٢١٠ر٧	٠ر٢٥١
المملكة العربية السعودية	١٨٨٠٢ر٠	٢٨٥٢٩ر٥	١٩٤٠٧ر٨ (ج)	١٩٤٠٧ر٠ (ج)	٢٠٢٢٥ر٨ (ج)	١٩٢٠٠ر٠ (ج)	٤ر٥٣٩
الامارات العربية المتحدة	٧٢٠ر٨	١٣٧٦ر٥	٨٣٧ر٧	٨٨٧ر١	٩٤٢ر٠	٨١١ر٨	٠ر٥٧٦
البلدان غير النفطية	٢٩٩٢ر٣	٣٩٢٨ر٥	٥٢٤٣ر٧	٥٢٤٦ر٧	٧٢٠٦ر٣	٤٧٤٧ر٨	١٠٨٧٨ر٠
اليمن الديمقراطية	٦١ر٠	٩١ر٤	١٨٨ر٩	١٨٩ر١	١٩٤ر٥	١٨٧ر٩	٠ر٠٢٩
الاردن	٤١٩ر٣	٥٨٤ر٤	٩٢٢ر٤	٩٦٦ر٧	١٠٦٨ر٩	٨٨٥ر٦	٠ر٨١١
لبنان	١٦٢٦ر٤	١٨١٩ر٠	٢٢٥٥ر١	٢٢٢٤ر١	٣٩١٨ر٢	١٨٣٤ر٩	٩ر٢١٨
الجمهورية العربية السورية	٦١٧ر٥	٤٥٣ر٥	٤١٦ر٩	٤٠٧ر٠	٥٦٣ر٣	٣٨٠ر٠	٠ر٨١١
اليمن	٢٦٣ر١	٩٨٠ر٢	١٤٦٠ر٤	١٤٥٩ر٨	١٤٦١ر٤	١٤٥٩ر٤	٠ر٠٠٩

(يتبع)

الجدول ٣٨ - (تابـــع)

٣٨ - تغطية الاحتياطي للواردات (شهور الواردات (ب)

	الاحتياطيات مع الذهب مقيما بـ ٣٥ وحدة من حقوق السحب الخاصة للاوقيـــة				الاحتياطيات مع الذهب مقيما باسعاره في سوق لندن			
	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
مجموع منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	١٤ر٨	١٦ر٢	١٤ر٤	١٣ر٤	١٦ر٩	١٧ر٣	١٥ر٢	١٤ر١
البلدان النفطية	١٧ر٨	١٨ر٢	١٦ر٠	٠٠٠	١٩ر٢	١٨ر٩	١٦ر٥	٠٠٠
البحرين	١ر٤	٣ر٥	٢ر٩	٣ر٠	١ر٨	٢ر٦	٣ر٠	٣ر١
العراق	١٢ر٠	٨ر٥	١٥ر٠	٢٠ر٢	١٤ر١	٩ر٨	١٦ر٢	٢١ر٧
الكويت	٨ر٥	٦ر٩	٥ر٩	٧ر٩	١١ر٧	٨ر٦	٧ر٥	٨ر٧
عمان	٢ر٦	٢ر٧	٣ر١	٣ر٩	٢ر٧	٢ر٧	٣ر١	٠٠٠
قطر	٢ر٥	٢ر٠	١ر٦	١ر٦	٣ر٥	٢ر٤	١ر٨	١ر٨
المملكة العربية السعودية	٤٨ر٥	٤٣ر٤	٢٧ر٨	٢١ر٧	٥٠ر٥	٤٣ر٩	٢٨ر١	٢٢ر٠
الامارات العربية المتحدة	٢ر٥	٣ر٩	٥ر٨	٢ر١	٢ر٥	٣ر٩	٦ر٠	٢ر٣
البلدان غير النفطية	٦ر٨	٨ر٠	٦ر٩	٠٠٠	١٠ر٦	١٠ر٨	٩ر٠	٠٠٠
اليمن الديمقراطية	٢ر٣	٢ر٠	٢ر١	٢ر٠	٣ر٣	٢ر١	٢ر٦	٠٠٠
الاردن	٦ر٨	٦ر٧	٤ر٩	٥ر٨	٩ر١	٧ر٨	٥ر٦	٦ر٧
لبنان	٩ر٠	١٣ر٧	١٧ر٣	١٣ر٧	١٦ر١	٢١ر٦	٢٦ر٣	٠٠٠
الجمهورية العربية السورية	٤ر١	٤ر٨	١ر٩	٢ر٦	٥ر١	٥ر٣	٢ر٢	٣ر٠
اليمن	٩ر٨	١١ر٥	١١ر٩	١٣ر٣	٩ر٩	١١ر٥	١١ر٩	١٣ر٣

(يتبع)

الجدول ٣٨- (تابـــــع)

المصدر: لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا، بالاستناد الى نشرة صندوق النقد الدولي:
International Financial Statistics (كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩)
ونشرة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
Handbook of International Trade and Development, 1979.

* تقديرات خبراء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيـــا

أ- بيانات نهاية الفترة حول رصيد الذهب والنقد الاجنبي من قبل السلطات النقدية، ووضع الاحتياطي ازاء صندوق النقد الدولي مع حقوق السحب الخاصة، حيث يعمل بذلك. تعكس الاحتياطيات الدولية تغيّرات قيمة النقد الاجنبي. الاحتياطيات لدى الحكومة المركزية غير مشمولة، بالنسبة للكويت وتقتصر البيانات على الاحتياطيات لدى المصرف المركزي.

ب- معرّفة بأنها مخزون الاحتياطي للسنة مقسوما على متوسط الواردات الشهرية في السنة المذكورة وفي السنة التالية لها.

ج- منذ بداية نيسان/ابريل ١٩٧٨، لا يشمل رصيد النقد الاجنبي التغطية بالنقد الاجنبي لاصدار الاوراق النقدية الذي بلغ، بتاريخ آذار/مارس ١٩٧٨ ٣ر٥ مليار دولار.

ان ارتفعت تغطية الاحتياطي للواردات في المنطقة (١) من ١٤٫٨ الى ١٦٫٢ شهرا من الواردات بين ١٩٧٤ و ١٩٧٥، انخفضت الى ١٤٫٤ و ١٣٫٤ شهرا من الواردات، في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ على الترتيب وكان هذا ناشئا، الى حد كبير، عن الانخفاض المسجل في احتياطي المملكة العربية السعودية سنة ١٩٧٨ بالاضافة الى ارتفاع وارداتها الحاد في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨.

وكانت ادنى تغطية للواردات بالاحتياطي في البحرين وعمان وقطر واليمن الديمقراطية والجمهورية العربية السورية، اذ لم يكن احتياطيها يكفي الا لتغطية ما بين شهرين و ٤ اشهر من الواردات في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٧. وبالمقابل، تحسنت قدرة العراق على الاستيراد تحسنا بارزا مع ارتفاع تغطية الاحتياطي للواردات من ١٢ شهرا من الواردات سنة ١٩٧٤ الى ٢٠ شهرا سنة ١٩٧٧. وفي الفترة نفسها تراجعت تغطية الاحتياطي للواردات في المملكة العربية السعودية بنسبة اكثر من ٥٠ في المائة، اى من ٤٨ شهرا من الواردات سنة ١٩٧٤ الى ٢٢ شهرا سنة ١٩٧٧.

اما في اليمن ولبنان، فقد كانت تغطية الاحتياطي للواردات وافية وفي تحسّن. ففي كلا البلدين، كانت الاحتياطيات تكفي لتغطية اكثر من عام من الواردات بقليل، حسب معدلات سنة ١٩٧٧ السائدة. فقد اقترن الارتفاع الحاد في واردات اليمن منذ سنة ١٩٧٤ بارتفاع اسرع في الاحتياطي. اما بالنسبة للبنان، فقد ساهم تقلّص الواردات في الحفاظ على توازن مناسب بين الاحتياطيات والواردات.

---

(١) على اعتبار الذهب مقيّما بـ ٣٥ وحدة من حقوق السحب الخاصة للاوبيك.

حاء - المستويات والاتجاهات الديموغرافيـــــــة

ان الوضع السكاني (١) في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا فريد من عدة أوجـــه. فان توقع الحياة عند الولادة، مثلا، يتفاوت من توقع عال يبلغ نحو ٧٢ عاما في الكويت - وهـــذا مستوى مشابه لمستويات البلدان المتقدمة النمو - الى توقع منخفض يبلغ نحو ٤٠ عاما في اليمـــن. وان تحركات السكان الواسعة والسريعة نسبيا على الصعيد الداخلي والاقليمي والدولي قد أثرت كثيرا على المدن والمقاطعات والبلدان وكانت لها انعكاسات اقتصادية وديموغرافية واجتماعيـــة بالغة. ففي الاردن مثلا، ارتفع عدد سكان عمّان من ٢٤٦٥٠٠ نسمة، سنة ١٩٦١، الـــى ٧٢٧٨٠٠ سنة ١٩٧٩، أي بمعدل متوسط قدره ٦ في المائة سنويا، وقد كان نصف هذه الزيادة عائدا الى الهجرة الداخلية.

وفي سنة ١٩٧٨ قدّر ان زهاء ٨٠ مليون نسمة يعيشون في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ممّا يمثل نحو ٢ في المائة من عدد سكان العالم. وفيما لا يتعدّى متوسط الكثافة العامة في منطقة اللجنة المذكورة ١١ نسمة في الكيلومتر المربع، نجد ان الكثافة في الاماكن الـــتي يقيم فيها معظم السكان هي من اعلى الكثافات في العالم. ففي البحرين والكويت وقطر يعيش في المناطق الحضرية اكثر من ٨٠ في المائة من السكان المقيمين. أضف الى ذلك ان المدن الرئيسية في المنطقة قد نمت نموا سريعا جدا، بحيث بلغ عدد سكانها، في البحرين ولبنان مثلا، اكثر من ٤٣ في المائة من مجموع السكان.

ويتّسم الوضع السكاني في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بارتفاع مستوى الانتقال ان من المناطق الريفية أو الصحراوية الى المناطق الحضرية، أو من بلد الى بلد ثان. وبالنظر الى ارتفاع مستويات حركة السكان داخل المنطقة وخارجها وما لها من آثار ديموغرافية واجتماعيـــة واقتصادية وسياسية خطيرة، فقد كانت هذه الحركة موضع الاهتمام الشديد لمعظم البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، وتتسم حالة السكان ايضا بوجود اعداد كبرى من الفلسطينيين المهجّرين.

---

(١) تجدر الملاحظة ان جهودا هامة قد بذلت، في السبعينات، لجمع بيانـــات ديموغرافية وما يتصل بها من بيانات اجتماعية اقتصادية في المنطقة. وفيما لم تكن الا بلـــدان قليلة تملك في السابق حتى المعلومات الديموغرافية الاساسية الى اعلى درجة، شهدت السنوات العشر الاخيرة قيام معظم بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، باجراء تعدادات وطنيـــة أو بالتخطيط لها. كما اولي اهتمام اكبر للمسوح المتعددة الاغراض والمسوح المتعددة الجولات من اجل استكمال بيانات التعدادات والاحصاءات الحيوية.

وكانت المعدلات السنوية الاخيرة لنمو السكان ، المسجلة في معظم بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، حوالي ٣ في المائة او اكثر ، مما يعني ازدياد السكان بمقدار الضعفين في اقل من ٢٤ سنة . وكنتيجة للتوسع السريع في اتاحة فرص العمل ، بلغت المعدلات السنوية لنمو السكان في منطقة الخليج مستويات ذات ارتفاع استثنائي تراوحت بين ٦ في المائة في الكويت و ٨ر٥ في المائة في قطر و ١ر١١ في المائة في الامارات العربية المتحدة . وقد رافق تدفق العمال السريع الى بعض البلدان النفطية الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تدفق اخصائيين وعمال مهرة اليها من البلدان غير النفطية في المنطقة . وهكذا ، اذا وضعنا في الاعتبار هجرة العمال من اليمن ، حيث يبلغ المعدل الطبيعي لزيادة السكان ٤ر٢ في المائة ، يهبط المعدل الصافي لنمو السكان الى ٨ر١ في المائة سنويا ، وهو ادنى معدل في المنطقة .

ومن الخصائص الديموغرافية الاخرى لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ارتفاع معدل الخصوبة . فباستثناء مصر ولبنان ، حيث يبلغ مستوى الخصوبة نحو ٣٦ و ٣٣ بالالف ، على الترتيب ، تزيد معدلات المواليد الخام كلها على ٤٠ بالالف ، ويبلغ معظمها قرابة ٥٠ . ونجد ادنى معدل خام للمواليد ، وهو ٤٢ بالالف ، في العراق ، اما المعدل الاعلى (٥١ بالالف) فهو في الكويت .

وانماط الوفيات في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا اقل تشابها فيما بينها ، على نحو ظاهر ، من انماط الخصوبة . ففيما نجد الخصوبة مرتفعة عامة ، تتفاوت الوفيات تفاوتا ملموسا . وبسبب ارتفاع الخصوبة ، المقترنة بمعدل وفيات منخفض نسبيا وآخذ في التدني ، وبالهجرة الى الداخل ، يرتقب ان يبقى نمو السكان على ارتفاعه في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في غضون العقدين القادمين . ومن المرتقب ان يبلغ مجموع عدد سكان المنطقة نحو ١٥٠ مليون نسمة في سنة ٢٠٠٠ .

ان لمعدلات نمو السكان المرتفعة نتائج اقتصادية واجتماعية هامة . فعلى سبيل المثال ، ينبغي توسيع الفرص التعليمية توسيعا كبيرا لمسايرة معدل نمو السكان . وكذلك الامر بالنسبة للخدمات الطبية ومرافق الاسكان وغيرها من الخدمات الاجتماعية التي ينبغي توسيع نطاقها وتحسينها .

وليس لاي من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا سياسة سكانية واضحة وشاملة . غير ان حكومة مصر ، بسبب كبر حجم سكانها وارتفاع معدلات النمو ومحدودية مواردها ، اخذت تعنى بالقضايا السكانية بصورة مبكرة نسبيا . فقد انشأت لجانا سكانية ووضعت برامج لتنظيم الاسرة على صعيد البلاد ترمي الى تخفيض معدلات الخصوبة . كما ان عدة بلدان (الاردن ولبنان والجمهورية العربية السورية) مع افتقارها الى برامج وطنية لتنظيم الاسرة ، قد قدمت الدعم على مستويات مختلفة بغية التمكين من الوصول بصورة اكثر فعالية الى المعلومات والمواد العائدة الى تنظيم الاسرة .

طاء - نمو العمالة و تنمية القوى العاملة

هناك ما يبعث على الاعتقاد بأن مجموع العمالة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد استمر في النمو، ولو بسرعة ابطأ، خلال العامين الماضيين. ورافق هذه العملية تحسّن في الهياكل المهنية والتعليمية لقوة العمل.

نمو العمالة

تبين الاحصاءات المتوفرة أن العمالة في البلدان النفطية قد فاق المستويات العالمية بنسبة حوالي ٢ بالمائة في فترة ١٩٧٠-١٩٧٥. وقد تراوح متوسط معدل النمو السنوي للعمالة بين ٣ في المائة (العراق) و ٦ر٦ بالمائة (المملكة العربية السعودية). وفي البلدان غير النفطية تراوح المعدل السنوي العام لنمو العمالة بين ٣ في المائة (الاردن) و ٣ر٥ بالمائة (الجمهورية العربية السورية) خلال الفترة ذاتها.

وتعاني بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من عدم استخدام القوى العاملة بالكامل ومن البطالة المقنعة ومن اختلالات هيكلية في قوة العمل. ويتجلى عدم استخدام القوى العاملة بالكامل في تدني معدلات الاشتراك في النشاط الاقتصادي كثيرا في المنطقة، الامر الذي يعكس بصورة رئيسية وجود نسبة مئوية عالية من الشبان بين السكان ووجود معدلات منخفضة لاشتراك النساء في النشاط الاقتصادي. ففي ١٩٧٥، تراوح معدل نشاط النساء في سن الخامسة عشرة فما فوق بين ٣ر٧ في المائة في العراق و ٣ر١٥ في المائة في لبنان. وقد ساهم تدني مستوى التحصيل التعليمي للنساء والتقاليد الاجتماعية، وتدني مستوى الاجور، ونقص فرص العمل، في الابقاء على معدل النشاط منخفضا بين النساء.

وهناك ترابط وثيق بين مشاكل العمالة والفقر. فمعدلات النشاط المنخفضة تفرض معدلات اعالة مرتفعة. وفي بلدان اللجنة، هناك مقابل كل شخص ناشط اقتصاديا ثلاثة أشخاص غير ناشطين على أقل تعديل، بمن فيهم الاطفال والعجزة. وتشكل هذه النسبة المرتفعة للاعالة عقبة رئيسية أمام تحسن مستويات المعيشة في المنطقة.

وليست البطالة الظاهرة منتشرة على نطاق واسع أو مرتفعة في منطقة اللجنة في الوقت الحاضر. ففي عام ١٩٧٥، تراوحت بين ٩ر٠ في المائة من قوة العمل في العراق و ٢ في المائة في الكويت. ويعتقد انها انخفضت الى حد كبير منذ مطلع السبعينات في غالبية بلدان اللجنة بسبب تزايد النشاط الاقتصادي في البلدان النفطية وما تلاه من نمو في حركة انتقال الايدي العاملة داخل المنطقة. وفي أواسط السبعينات، كان هناك حوالي ٦ر١ مليون مشتغل مهاجر في دول الخليج، منهم نسبة ٧٥ في المائة من العرب. ويعتقد ان عددهم في عام ١٩٧٩ فاق المليونين ونصف المليون على الاقل وفقا لبعض التقديرات.

أما البطالة المقنعة، بأشكالها المختلفة، فهي أهم جانب من جوانب الاستخدام الناقص لقوة العمل (١). وعلى الرغم من افتقار منطقة اللجنة الى بيانات ودراسات كافية عن حجم العمالة الناقصة. فمن المسلم به عموما أن هذه الظاهرة منتشرة وتحتاج الى اجراء استقصاء دقيق بشأنها من أجل التقليل من سوء توزيع الموارد من الايدى العاملة وتعزيز تنمية القوى العاملة واعادة توزيعها.

وفي بلدان اللجنة التي يتوفر لديها قدر كاف من الايدى العاملة، فان نمو العمالة، كما يتجلى في الاحصاءات الرسمية، لا يعكس النمو في العمالة المنتجة. ويصح هذا الامر بشكل خاص بالنسبة الى حالة العمالة في المناطق الريفية و" القطاع غير الرسمي" في المناطق الحضرية، حيث يعتقد بأن النمو مبالغ فيه الى حد كبير، نتيجة لوجود بطالة مقنعة وعمالة ناقصة.

ويتفاوت التوزيع القطاعي لقوة العمل في منطقة اللجنة تفاوتا كبيرا تبعا لنمط ومرحلة النمو الاقتصادى لكل بلد من البلدان. فقد بقيت حصة القطاع الاولي في مجموع قوة العمل ثابتة دون تغيير في العراق والجمهورية العربية السورية، أى حوالي نصف مجموع العمالة، وهبطت كثيرا في الاردن والمملكة العربية السعودية، وبلغت مستوى متدنيا للغاية مقداره ٢٫٥ بالمائة في الكويت خلال فترة ١٩٧٥-١٩٧٦. أما القطاع الثانوى في كل بلدان المنطقة تقريبا فهو يستوعب نسبة صغيرة فقط من قوة العمل. ويعكس هذا الوضع مرحلة التصنيع المتدنية نسبيا التي تم الوصول اليها، كما يدل على استعمال تقنيات قائمة على كثافة رأس المال في الصناعات المنشأة حديثا. وفي الوقت نفسه، لا يزال القطاع الثالث يستوعب نسبا متزايدة من قوة العمل، لا سيما في الكويت (٧٣ في المائة) والاردن (٥٦ في المائة) والمملكة العربية السعودية (٤٢ في المائة).

وقد أدى ازدهار البناء في معظم بلدان اللجنة، ولا سيما في البلدان النفطية، الى استيعاب حصة كبيرة نسبيا من مجموع العمالة في السنوات الاخيرة. وقد بلغت هذه الحصة مثلا نسبة ٣١ في المائة في عام ١٩٧٥ في الامارات العربية المتحدة، كما بلغت في القطاع غير الزراعي نسبة ٥٥ في المائة في عمان (١٩٧٥)، و ٢٤ في المائة في المملكة العربية السعودية (١٩٧٧)، و ٢٣ في المائة في الاردن (١٩٧١)، و ١٩ في المائة في البحرين (١٩٧١)، و ١٧ في المائة في قطر (١٩٧٠)، وحوالي ١٥ في المائة في كل من الجمهورية العربية السورية واليمن (١٩٧٥).

---

(١) يقدر ان ما لا يقل عن ثلث الاشخاص المعتبرين عاملين هم في الواقع مستخدمون استخداما ناقصا.

حركة انتقال الايدى العاملة بين البلدان

ان النقص الحاد في القوى العاملة وتزايد الحاجة الى تحقيق الاهداف الانمائية للبلدان التي تتمتع بفائض في رؤوس الاموال، قد أحدثا نموا كبيرا في عدد المشتغلين المهاجرين. ويتضح من البيانات (١) التي نشرت مؤخرا، أن عدد المهاجرين الناشطين اقتصاديا في هذه البلدان قد بلغ حوالي ١٫٤ مليون في عام ١٩٧٥. وكنسبة مئوية من مجموع قوة العمل، بلغ هؤلاء المهاجرون نسبة ٨٢ في المائة في الامارات العربية المتحدة، و ٨١ في المائة في قطر، و ٦٩ في المائة في الكويت، و ٥٢ في المائة في عمان، و ٤٨ في المائة في المملكة العربية السعودية. وتحت وطأة النقص المستمر في الايدى العاملة، لا سيما في حقل البناء، اضطرت هذه البلدان الى السماح باستيراد الايدى العاملة من مناطق اخرى، بما فيها منطقة الشرق الاقصى. وعلى سبيل المثال، تقوم حاليا شركات البناء اليابانية باستخدام مشتغلين صينيين في مشروعي بناء كبيرين على الاقل في العراق، كما ان هناك حوالي ٨٠ الف كوري جنوبي يعملون في بلدان الخليج.

ويبدو أن النمو الهائل في عدد السكان من المشتغلين المهاجرين قد سبب بعض المشاكل في البلدان المضيفة، الامر الذى أدى الى اتخاذ تدابير تقييدية من قبل بعض الحكومات في السنوات الاخيرة. ففي غضون السنتين الاخيرتين، أبعدت المملكة العربية السعودية عن البلاد عددا كبيرا من المهاجرين غير الشرعيين، وشددت القيود المفروضة على منح اجازات العمل وتمديدها. ووضعت الامارات العربية المتحدة موضع التطبيق قانونا جديدا للعمل من شأنه أن يؤدى الى ابعاد الالاف من المشتغلين الاجانب عن البلاد (٢).

الهيكل التعليمي والمهني لقوة العمل

ان التغير في الهيكل التعليمي لقوة العمل يشكل مؤشرا هاما على انتشار التعليم في أوساط قوة العمل وعلى ما لديها من امكانات تكنولوجية. وعلى العموم، بقدر ما تكون قوة العمل متعلمة بقدر ما تكون انتاجيتها وقابليتها لاستيعاب تكنولوجيات جديدة مرتفعة. ولا تتوفر بيانات حول توزيع قوة العمل حسب مستويات التعليم الا بالنسبة الى بعض بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا فقط، كما هو مبين في الجدول ٣٩ ادناه:

---

(١) أنظر: J.S.Birks and C.A.Sinclair, International Migration and Development in the Arab Region, Geneva, ILO, 1979.

(٢) ينص هذا القانون على انه لا يحق للمستخدم تغيير عمله أو كفيله قبل مغادرة البلاد لمدة سنة على الاقل.

الجدول ٣٩ - الهيكل التعليمي لقوة العمل في أربعة من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

(بالنسب المئوية)

درجة التعليم	الكويت		المملكة العربية السعودية (١)	الجمهورية العربية السورية		الامارات العربية المتحدة (٢)
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٥
أميون	٣٦ر٥	٣٣ر٨	٣٨ر٠	٤٨ر٩	٣٣ر٦	٤٣ر٧
دون مستوى التعليم الابتدائي	٣٢ر٣	٢٤ر٨	٢٣ر٢	٣٠ر٣	٣١ر٩	٢٧ر١
التعليم الابتدائي	٨ر٣	١٠ر٩	٩ر٩	١٢ر٢	١٧ر٣	٧ر٩
المجموع الفرعي	٧٧ر١	٦٩ر٥	٧١ر١	٩١ر٤	٨٢ر٨	٧٨ر٧
التعليم المتوسط	٦ر٢	٩ر٢	٦ر٦	٢ر٧	٥ر٢	٦ر٥
التعليم الثانوي وما بعد الثانوي	١٠ر٩	١٣ر١	١٢ر٣	٤ر٢	٨ر٣	١٠ر٣
خريجو الجامعات	٥ر٦	٨ر٢	١٠ر٠	١ر٧	٣ر٧	٤ر٣
غير محددة	٠ر٢	-	-	-	-	٠ر٢
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: الكويت، المجموعة الاحصائية، ١٩٧٧، الجمهورية العربية السورية، المجموعة الاحصائية، ١٩٧٧، الامارات العربية المتحدة، المجموعة الاحصائية السنوية، ١٩٧٧، المملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والمالية، احصاءات القوى العاملة في المملكة العربية السعودية، ١٩٧٧.

(١) تدل هذه الارقام على السكان الذين هم في سن الثانية عشرة فما فوق وليس على قوة العمل.

(٢) تدل هذه الارقام على السكان الذين هم في سن العاشرة فما فوق وليس على قوة العمل.

وعلى العموم ، تتميز قوة العمل في المنطقة بأنها ذات معدلات أميّة مرتفعة . ومع ذلك ، يلاحظ احراز تقدم على هذا الصعيد في بعض بلدان اللجنة . وعلى سبيل المثال ،في الكويت انخفضت نسبة قوة العمل الحائزة على تعليم دون المستوى المتوسط من ٧٧ر١ في المائة في ١٩٧٠ الى ٦٩ر٥ في المائة في ١٩٧٥ ، وفي الجمهورية العربية السورية انخفضت من ٩١ر٤ في المائة في ١٩٧٠ الى ٨٢ر٨ في المائة في ١٩٧٥ . وفي كلا البلدين ،ارتفعت نسبة قوة العمل الحائزة على تعليم متوسط وثانوي وجامعي ارتفاعا حادا خلال الفترة ذاتها ، بالغة الضعفين في الجمهورية العربية السورية . غير أن نسبة قوة العمل الحائزة على تعليم متوسط وثانوي تظل متدنية للغاية في جميع بلدان اللجنة .

ويبين الجدول ٤٠ أدناه الهيكل المهني لقوة العمل في أربعة من بلدان اللجنة .

الجدول ٤٠ - الهيكل المهني لقوة العمل في أربعة من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

(بالنسب المئوية)

	الكويت		السلكة العربية السعودية (١)		الجمهورية العربية السورية		الامارات العربية المتحدة (٢)
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٥
المشتغلون بالاعمال المهنية والفنية ومن اليهم	٥ر١٠	١٣ر٧	٥ر٤	٧ر١٠	٦ر٤	٥ر٤	٧ر٤
المشتغلون بأعمال الادارة والتنظيم	٧ر٠	٠ر١	٨ر٠	٣ر٢	٤ر٠	١ر٠	٢ر٠
المشتغلون بالاعمال الكتابية ومن اليهم	٦ر١١	٥ر١٢	٥ر٥	٩ر١٠	٠ر٤	٢ر٥	٦ر١٠
المشتغلون بأعمال البيع	٨ر٧	٩ر٧	٠ر٨	٠ر٩	٠ر٧	٩ر٨	١ر٦
المشتغلون بالخدمات	٢٣ر٧	٢٥ر٧	٩ر٠	٠ر١٠	٥ر٤	١ر٧	١٥ر٧
المشتغلون بأعمال الزراعة	١ر٦	٢ر٥	٤٩ر٤	٣١ر٩	٤٧ر٨	٤٩ر٩	٤ر٦
المشتغلون بأعمال الانتاج ومن اليهم	٣٩ر٦	٣٤ر٧	٣٢ر٨	٢٥ر٢	٢٧ر٨	٢٧ر٣	٥٢ر٠
المشتغلون غير المصنفين حسب المهنة	٢ر٠	-	٠٠٠	٠٠٠	١ر٠	-	٢ر٠
العاطلون عن العمل	٤ر٣	٢ر٠	٠٠٠	٠٠٠	٣ر٨	٢ر٤	١ر٤
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: الكويت ، المجموعة الاحصائية ١٩٧٧ ، الجمهورية العربية السورية ، المجموعة الاحصائية ، ١٩٧٧ ، الامارات العربية المتحدة ، المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٧٧ ، السلكة العربية السعودية ، وزارة الاقتصاد والمالية ، احصاءات القوى العاملة في السلكة العربية السعودية ، ١٩٧٧ .

(١) تدل هذه الارقام على السكان الذين هم في سن الثانية عشرة فما فوق .

(٢) تدل هذه الارقام على قوة العمل التي هي في سن العاشرة فما فوق .

ومن بين الفئات المهنية الرئيسية ، يؤدى " المشتغلون بالاعمال المهنية ومن اليهم " و" المشتغلون بأعمال الادارة والتنظيم" دورا رئيسيا في عملية التنمية . وكما يتبين من الجدول ، كانت نسبة الفئة الاولى في ١٩٧٥ مرتفعة نسبيا في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية ، اذ بلغت ١٣ر٧ و ١٠ر٧ في المائة على التوالي . وبالاضافة الى ذلك ، ارتفعت حصة الفئتين المهنيتين المذكورتين اعلاه ارتفاعا حادا في المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ، ولكنها انخفضت على ما يبدو في الجمهورية العربية السورية وربما كان ذلك نتيجة للتحول الى العمل في الخارج . ويبين الجدول ايضا ان حصص الفئة المهنية الثانية كانت منخفضة للغاية ، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية حيث بلغت نسبة زهيدة هي ١ر٠ في المائة في ١٩٧٥ . واذا كانت الكويت والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة تتمتع نسبيا بمستوى جيد من القوى العاملة ذات الكفاءات العاليا (ولو كانت في معظمها من غير المواطنين) ، فان هناك اختلالا في التوازن بين فئة المشتغلين بالاعمال المهنية وفئة المشتغلين بأعمال الادارة والتنظيم .

ولا تزال تنمية القوى العاملة في منطقة اللجنة ، من خلال التعليم والتدريب ، غير مرتبطة ارتباطا كافيا بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الاعضاء . فالتوسع الكبير في مجال التعليم خلال الاعوام العشرة الاخيرة لم يأت مطابقا لمتطلبات عملية التنمية . وقد أسفر ذلك عن حدوث اختلالات هيكلية بين ناتج التكوين المهني والطلب على الايدى العاملة .

وبغض النظر عن التأكيد المتزايد من قبل حكومات الدول الاعضاء في اللجنة على أوجه العمالة في خططها الانمائية ، فان العمالة في معظم البلدان لا تعتبر بعد هدفا ذا أولوية للتنمية أو هدفا مستقلا بذاته . وهناك عدد قليل جدا من المشاريع الانمائية ، ان وجدت ، تؤكد على ايجاد الوظائف . ولا يزال توفير العمل يعتبر ناتجا عرضيا لعملية التنمية .

الاجور والرواتب في القطاع العام

تشكل الاجور والرواتب عاملا مقررا رئيسيا في آلية سوق الايدى العاملة وهيكل العمالة . وهي تؤثر ، بين امور اخرى ، على حركة انتقال الايدى العاملة بين القطاعات ، وعلى الخيارات المهنية والتعليمية للافراد ، وعلى نطاق البطالة وطبيعتها وهيكلها ، وعلى حجم قوة العمل والعمالة ، وعلى نطاق العمالة الناقصة واشكالها .

وقبل عام ١٩٧٠ ، كانت الاجور في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ثابتة في مستويات منخفضة عموما ، مع وجود استثناء محتمل وحيد هو الكويت حيث كانت الاجور تتأثر الى حد كبير باستخدام مشتغلين من غير المواطنين وبقدرة الاقتصاد الكويتي على دفع اجور اعلى .

وابتداء من مطلع السبعينات، ولا سيما ابتداء من ١٩٧٣، ارتفعت مستويات الاجور ارتفاعا حادا تحت وطأة التأثير المزدوج للتضخم ولتزايد الطلب على الايدى العاملة، ولا سيما في الدول التي لديها فائض من رووس الاموال. وفي البلدان ذات الاقتصاد الموجه نحو السوق في المنطقة، فرضت قوى السوق الى حد بعيد الاتجاهات التصاعدية في مستوى الاجور، ومع ذلك، وكما هي الحال في العديد من البلدان النامية الاخرى، وعلى الرغم من وجود قطاع خاص حسن النمو، كانت الحكومات هي المقررة والضابطة الرئيسية للاجور والرواتب. وتظهر هذه الحال بوضوح خاص في البلدان النفطية حيث عكست سياسات الاجور الهدف السياسي الصريح وهو التقليل من الاعتماد على الايدى العاملة من غير المواطنين.

وفي الاقتصادات التي تعتمد على القطاع العام في المنطقة، كالعراق والجمهورية العربية السورية، مالت مستويات الاجور في القطاع العام الى مضاهاة الاجور والمزايا التي تدفع في القطاع الخاص. وقد بدأت حكومات هذه البلدان، في جهودها الرامية الى الاحتفاظ بالقوى العاملة الكفوءة المتوفرة لديها والى عدم تشجيعها على الانتقال الى القطاع الخاص أو الى دول الخليج، تطبق منذ عام ١٩٧٥، سياسات تهدف الى منح زيادات كبيرة في رواتب العاملين والمستخدمين في القطاع العام.

ومن الصعب للغاية الحصول على معلومات عن مستويات الاجور في بلدان المنطقة، لان عمليات مسح الاجور في القطاع الخاص تكاد تكون معدومة تماما (١). ويبين الجدول التالي الاتجاه التصاعدي للرواتب الاسمية للمستخدمين الحكوميين في بعض بلدان اللجنة.

وفي الاردن، بيد ان رواتب الموظفين الحكوميين حققت ارتفاعا بسيطا للغاية في السبعينات. فخلال الفترة الممتدة من ١٩٦٦ الى ١٩٧٧ اعطي فقط متوسط غير مرجح لمجموع زيادات الرواتب مقداره ٥ر١ في المائة. وفي ١٩٧٧، كانت الرواتب الاساسية تتراوح بين ٢٦ و ١٢٠ دينارا اردنيا في الشهر. وتعويضا عن ذلك، دفعت علاوات مختلفة الى الحائزين على التعليم العالي بلغت في بعض الحالات نسبة ٢٠٠ في المائة من الراتب الاساسي، الامر الذي رفع متوسط دخل هذه الفئة المهنية الى اكثر من ٢٠٠ دينار اردني في الشهر. اما الموظفون الحكوميون الحائزون على مؤهلات تعليمية ادنى فقد حصلوا على علاوات اقل. لكن هذه العلاوات لم تدمج قط في الراتب الاساسي، الامر الذي يفسر بدوره انخفاض نسبة ارتفاع الرواتب خلال السنوات الاحدى عشرة.

---

(١) الكويت والجمهورية العربية السورية هما الاستثناءان الوحيدان.

الجدول (٤) - الارقام القياسية للرواتب الاسمية للمستخدمين الحكوميين في بلدان مختارة من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
العـــراق				١٠٠ر٠	-	-	١٥٧ر٣	
الاردن	١٠٠ر٠	-	-	-	١١٥ر٧			
الكويت: كويتيون	١٠٠ر٠	-	-	-	-	-	١١١ر٣	
غير كويتيين	١٠٠ر٠	-	-	-	-	-	١٢٤ر٩	
لبنـــان				١٠٠ر٠	١٤٣ر٠	١٦٤ر٣	١٩٤ر٠	
المملكة العربية السعودية:								
موظفون في الملاك	١٠٠ر٠	-	-	-	١٣٠ر٠			
موظفون من خارج الملاك	١٠٠ر٠	-	-	-	١٥٧ر٤			
الجمهورية العربية السورية:								
موظفو الدولة	١٠٠ر٠	١١٣ر٨	١٥٦ر١	-	-	١٨٣ر٩	-	٢٩٦ر٥
مستخدمو الدولة الآخـــرون	١٠٠ر٠	١٢٢ر٣	١٧٨ر٥	-	-	٢١٣ر٣	-	٣٦٣ر٦

المصدر: قوانين وأنظمة الموظفين في كل من هذه البلدان.

ان اشارة (-) تعني انه لم يحصل أي تغيير اثناء هذه الفترة.

وفي الكويت، كانت الرواتب الاسمية للموظفين الحكوميين والمستخدمين مرتفعة نسبيا حتى قبل عام ١٩٧٠. وأدت العلاوات المختلفة الى رفع الدخول الى مستويات مرتفعة للغاية. وينطبق هذا الامر بشكل خاص على المواطنين الكويتيين، الذين كانوا يشكلون نسبة ٤٠ في المائة من مجموع الموظفين الحكوميين في ١٩٧٦. وفي ١٩٧٩، أعطي متوسط زيادة غير مرجح للاجور مقداره ١١ بالمائة للكويتيين و ٢٥ في المائة لغير الكويتيين. وكان الهدف من وراء منح زيادة اكبر لغير الكويتيين هو تقليص الفرق في الرواتب الذي كان سائدا بين الكويتيين وغير الكويتيين.

وفي لبنان، ارتفعت رواتب الموظفين الحكوميين ارتفاعا ملحوظا بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ بمتوسط قدره ٩٤ في المائة، بعد أن ظلت ثابتة لمدة ١٦ سنة (١٩٦١-١٩٧٦).

أما الرواتب والاجور التي تدفعها حكومة المملكة العربية السعودية ،فقد كانت على العموم أقل من تلك التي يدفعها القطاع الخاص. الا ان زيادات كبيرة أعطيت اثناء فترة ١٩٧٣-١٩٧٧ من اجل رفع القدرة على المنافسة لدى القطاع العام. وقد بلغ متوسط الزيادة في ١٩٧٧ نسبة ٣٠ في المائة للموظفين في الملاك ،وأكثر من ٥٥ في المائة لفئات الموظفين الادنى مرتبة او الذين هم من خارج الملاك.

وفي الجمهورية العربية السورية ،لم تتغير الرواتب الاسمية في القطاع العام لمدة تقارب العقدين حتى عام ١٩٧٢ حين منحت زيادات في الرواتب بلغ متوسطها ١٤ في المائة لموظفي الدولة و ٢٢ في المائة لمستخدمي الدولة تعويضا عن ارتفاع الاسعار. ومنحت أيضا زيادات مماثلة للعاملين في القطاع العام. وبعد ١٩٧٣ ،منحت زيادات اخرى في الرواتب لجميع المستخدمين في القطاع العام. وكانت آخر زيادة في الاجور والرواتب (كانون الثاني/يناير ١٩٨٠) هي الاكبر اذ بلغ متوسطها ٦١ في المائة لموظفي الدولة و ٧٠ في المائة للمستخدمين الآخرين في القطاع العام. وهكذا ،اثناء السنوات الست الاخيرة ،تضاعفت رواتب موظفي الدولة ثلاث مرات ،فيما تضاعفت رواتب مستخدمي الدولة ومستخدمي القطاع العام الآخرين أربع مرات تقريبا (جدول ٤١).

ومع الطفرة النفطية والتضخم المستورد ،ارتفعت الاسعار في معظم بلدان اللجنة. ونتيجة ذلك تآكل الكثير من الزيادة في الاجور النقدية بسبب التضخم ،الى درجة ان الاجور الفعلية تضاءلت في الواقع في بعض الحالات.

وعلى سبيل المثال ،انخفض المتوسط الفعلي للراتب الشهري (١) لموظف الدولة في الاردن بنسبة ٥٤ في المائة ما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٧. كما انخفض المتوسط الفعلي للراتب الشهري للموظفين الحكوميين في الكويت بنسبة ٢٥ في المائة للكويتيين و ١٦ في المائة لغير الكويتيين ما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٩. وفي الجمهورية العربية السورية ،انخفض المتوسط الفعلي للراتب الشهري لموظفي الدولة بنسبة ٣١ في المائة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٧. ولكن هذا الانخفاض لم يتجاوز نسبة ٨ في المائة لمستخدمي الدولة. وفي مقابل ذلك ،شهدت المملكة العربية السعودية ،ما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٧ ، زيادة طفيفة بنسبة واحد في المائة في المتوسط الفعلي للراتب الشهري لموظفي الدولة الداخلين في الملاك وبنسبة ٩ في المائة لموظفي الدولة من خارج الملاك.

---

(١) يمثل هذا الراتب راتب الاساس مخفضا باستخدام الرقم القياسي لسعر المستهلك.

ياء- التنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية

من الصعب تقويم الانجازات على أساس سنوى في ميادين التنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية، ليس بسبب طبيعة التغير الاجتماعي فحسب، وانما ايضا بسبب ضآلة البيانات المستكملة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. ومع ذلك، بذلت في القسم التالي محاولة لمناقشة بعض المسائل التي يبدو أن انجازات جوهرية قد حققت فيها.

التنمية الاجتماعية

التعليم

تعتبر بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ان التوسع في حقل التعليم هو شرط هام لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتميز التنمية في حقل التعليم في منطقة اللجنة بتوسع سريع في أنظمة التعليم يتجلى في ارتفاع نسب الالتحاق بالمدارس على مختلف مستويات التعليم، وفي تزايد عدد المعلمين، وتنوع اكبر في انواع التعليم، وظهور التخطيط التعليمي. وقد اصبح اكتساب التعليم اسهل منالا بكثير في السبعينات في كل بلدان المنطقة.

وقد ارتفع الانفاق على التعليم (الجدول ٤٢)، كنسبة مئوية من مجموع الانفاق العام بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٧، من ١٤٫٧ الى ١٨٫٦ في المائة في اليمن الديمقراطية، ومن ٨٫٢ الى ١٣٫٥ في المائة في المملكة العربية السعودية، ومن ٣٫٦ الى ٤٫١١ في المائة في اليمن، ولكنه انخفض في معظم البلدان المتبقية. غير ان هذا الانفاق، بصفته جزءا من الناتج القومي الاجمالي، قد ارتفع في غالبية البلدان.

وتشهد منطقة اللجنة توسعا ملحوظا في عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس، لا سيما من الاناث. وبحلول عام ١٩٧٧، كان كل من الاردن والكويت والجمهورية العربية السورية قد حقق تقريبا شمولية التعليم في المرحلة الابتدائية. وفي المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية، ظلت نسب الالتحاق بالمدارس في المرحلة الاولى منخفضة رغم الارتفاع السريع الذى شهدته.

وقد تزايدت نسبة التلاميذ من الاناث في المرحلة الابتدائية، وأصبحن يشكلن حوالي ثلث عدد الملتحقين بالمدارس. وفي الاردن، بلغت نسبة الاناث ٤٦٫٣ في المائة من مجموع الملتحقين في المرحلة الابتدائية في عام ١٩٧٧، مقابل نسبة ٤١ في المائة في عام ١٩٧٥. وفي اليمن، ارتفعت هذه النسبة بمقدار واحد في المائة فقط، من ١١ الى ١٢ في المائة، في ذات الفترة. وفي عام ١٩٧٧، بلغت نسبة التحاق الاناث في كل مراحل التعليم حوالي ٤٥ في المائة في الكويت، و ٥٤٫٦ في المائة في البحرين، و ٤٠ في المائة في الجمهورية العربية السورية، واكثر قليلا من ٥٠ في المائة في قطر.

الجدول ٤٢- الانفاق العام على التعليم في بلدان مختارة من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

(١٩٧٥ و ١٩٧٧)

البلد	النسبة المئوية من الناتج القومي الاجمالي		النسبة المئوية من مجموع الانفاق العام	
	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٥	١٩٧٧
اليمن الديمقراطية	-	٤ر١	١٤ر٧	١٨ر٥٦
الأردن	٣ر٩	٣ر١	٩ر٤	٦ر١
الكويت	٢ر٦	٤ر١٦	١٤ر٧	٦ر٢٥
عمان	٢ر١	١ر١٣	-	٥ر٥٥
قطر	٤ر٧	٢ر١	٧ر٠	٦ر١٧
المملكة العربية السعودية	٤ر٦	٩ر٢٩	٨ر٢	١٣ر٥
الجمهورية العربية السورية	٣ر٧	٤ر٥	٨ر٥	٧ر٤
اليمن	٠ر٦	١ر٤٥	٦ر٣	١١ر٤
الامارات العربية المتحدة	١ر٧	٢ر٩٤	١٨ر٦	٩ر٤٤

المصدر: لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا، بالاستناد الى البيانات المجمعة من مصادر قطرية ودولية.

ويحظى التعليم الثانوي في منطقة اللجنة تقليديا بأولوية عليا في التعليم العام، يليه التعليم المهني فاعداد المعلمين. وفي الماضي، كان الالتحاق بالمدارس التقنية والمهنية يشكل نسبة ٢ في المائة من مجموع الالتحاق في المنطقة. لكن هذه النسبة في الاردن بلغت ١٥ في المائة في عام ١٩٧٥. وفي ضوء تزايد الطلب على التقنيين في الوقت الحاضر وفي المستقبل، ينبغي تعزيز الجهود المبذولة حاليا في هذا السبيل.

وشهد التعليم العالي توسعا في المنطقة مع النمو السريع للجامعات الجديدة في الكويت والاردن والمملكة العربية السعودية واليمن الديمقراطية والامارات العربية المتحدة ومع تزايد تسهيلات الانتساب الى الجامعات في بلدان اخرى من المنطقة. ومع ذلك، يبقى هناك اختلال

بين العدد القليل نسبيا من الخريجين في مجالات العلوم والطب والتكنولوجيا والعدد الكبير من الخريجين في العلوم الانسانية والقانون، الامر الذى يسفر عن حدوث نواقص ونواقص في وقت واحد في عدة فئات مهنية. لذلك فان التحدى الرئيسي الذى يواجه كل البلدان الاعضاء تقريبا هو تحقيق التوافق بين النمو التعليمي وفرص العمالة، ومتطلبات التنمية.

وهناك مشكلة اخرى هي مشكلة الامية التي لا تزال منتشرة في المنطقة، خصوصا بين الاناث وفئات المتقدمين في السن، وذلك برغم التوسع في حقل التعليم، اذ يبلغ معدل الامية (بالاستناد الى أرقام عام ١٩٧٥) في المنطقة ككل حوالي ٧٠ في المائة ويصل في بعض البلدان الاعضاء الى ٩٠ في المائة. وفضلا عن ذلك، نلاحظ ان الامية بين الاناث هي أوسع انتشارا بكثير منها بين الذكور من السكان. ففي الاردن مثلا، بلغ معدل الامية، في عام ١٩٧٥، ١٩ في المائة للذكور و ٤٦ في المائة للاناث.

وقد ضاعفت البلدان الاعضاء جهودها لخفض معدلات الامية بقدر ملحوظ. وعلى سبيل المثال، شرع العراق في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨، في حملة لمحو الامية لدى فئة السكان الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ و ٤٥ سنة. ويتوقع لهذا الجهد الطموح، الذى يتناول تعبئة مكثفة لحوالي ٢٠ الف مركز لتعليم القراءة والكتابة و ٧٨ الف معلم، ان يشمل حوالي مليوني شخص عن طريق دورتين دراسيتين مدة كل منهما سبعة اشهر تجريان على مدى ثلاث سنوات. وهذه الحملة الزامية ومدعومة بتشريع صارم يضعها موضع التنفيذ وبعواقب خطيرة على صعيد العمل لمن يتخلف عنها. وتعتبر النتائج الاولية للحملة مشجعة. وقد استقبلت بحماس خصوصا بين النساء اللواتي فاق معدل التحاقهن بها المعدلات المرتقبة بشكل له دلالته.

وقد اسفرت التسهيلات غير الملائمة، بالاضافة الى ضعف التعليم والتدريب، عن تخرج العديد من الطلاب بمستويات مهارة غير ملائمة، الامر الذى جعل من الصعب عليهم العثور على نوع العمل الذى يعتقدون ان تعليمهم وتدريبهم يؤهلانهم للقيام به. وهذا ما يظهر بوضوح خصوصا في مجال التعليم العالي، الذى توسع في عدد من البلدان الى درجة تخريج عدد من الطلاب يفوق قدرة اقتصاداتها على استيعابهم. واحدى نتائج ذلك هي هجرة اصحاب الكفاءات الى الخارج. والمصدر الرئيسي لـ "هجرة الكفاءات" من منطقة اللجنة هو الاردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والفلسطينيون. ويقدر متوسط عدد الاشخاص الذين يغادرون المنطقة كل سنة بأربعة آلاف مهني (١).

---

(١) انظر مشكلة "هجرة الكفاءات" في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الوثيقة (E/ECWA/57/Add.2) تموز/يوليو ١٩٧٨، ص ١٨.

والمشكلة التعليمية الكبرى الثالثة في المنطقة تكمن في نوعية التعليم. فمن المعلوم أن معلمين عديدين يفتقرون الى التدريب والكفاءة. وغالبا ما تكون المناهج التعليمية في عدة بلدان غير متناسبة مع الاحتياجات المحلية، رغم ان بعض البلدان بما فيها مصر ودول الخليج والجمهورية العربية السورية قد أبدت اهتماما جديا بتوحيد وتطوير المناهج التعليمية. وعلى العموم، فان النظام الرسمي للتعليم والتدريب ليس مناسبا ولا هو موجه لأن يلبي، خلال فترة زمنية معقولة، احتياجات المنطقة الى المهارات والتعليم المتخصص. ويوجد في المنطقة عدد قليل من المؤسسات المتخصصة والمجهزة بما يكفي لتلبية احتياجات التدريب الخاص في مجال تنمية القدرات الادارية. وفضلا عن ذلك، فان مستويات المرتبات وفرص التقدم المهني في القطاع العام هي في الغالب غير مرضية.

الصحة

تشهد منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا اتجاها ثابتا لتحسين الصحة، من حيث خفض معدلات الوفيات ورفع الاجل المتوقع. وتجرى كذلك مكافحة الامراض السارية على نحو أشد فعالية. غير ان مكافحة الامراض المعدية الرئيسية، كالملاريا والسل والكوليرا تبقى احدى الاولويات العليا في عدة بلدان اعضاء.

وقد تراوح الانفاق العام على الصحة، كنسبة مئوية من مجموع الانفاق الحكومي، في عام ١٩٧٧، بين ٢ر٥ في المائة في الجمهورية العربية السورية و ٩ر٦ في المائة في الامارات العربية المتحدة (الجدول ٤٣).

ويجرى في معظم بلدان اللجنة تخطيط منتظم للبرامج الصحية. وقد وضعت خطط صحية رسمية مكونة من عناصر علاجية ووقائية في كل من البحرين واليمن الديمقراطية ومصر والعراق والجمهورية العربية السورية.

وفي شتى انحاء المنطقة، يتميز القطاع الصحي بهيمنة الخدمات العلاجية والمرافق المتصلة بها كالمستشفيات والعيادات الخارجية والمختبرات. ففي المملكة العربية السعودية مثلا، ينفق الجزء الاكبر من ميزانية الصحة على بناء وتجهيز المستشفيات. وقد عززت بعض بلدان اللجنة المعاهد المختصة بالصحة العامة لديها وادخلت دورات تدريبية تتعلق بالصحة العامة (مصر والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية). وهذه خطوة ايجابية في اتجاه تدعيم الجوانب الوقائية للصحة، كالمناعة، والصحة البيئية، والعناية بصحة الأم والطفل.

وسواء تناولت الخطط الصحية القائمة حقل الطب العلاجي أو الطب الوقائي فانها تهدف الى الحد من النقص الكبير في الموظفين المدربين على مختلف المستويات، وتحسين الهيكل الاداري وآلية الخدمات الصحية، والوصول الى توزيع أكثر عدلا للخدمات الصحية.

الجدول ٤٣- الانفاق العام على الصحة في بلدان مختارة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في عام ١٩٧٧

البلد	النسبة المئوية من الناتج القومي الاجمالي	النسبة المئوية من مجموع الانفاق العام
اليمن الديمقراطية	١ر٢	٥ر٥
الأردن (١)	١ر٢	٣ر٣
الكويت (١)	١ر٧	٢ر٦
عمان	٠ر٣	١ر٦
قطر	١ر٠	٢ر٩
المملكة العربية السعودية	٢ر١	٣ر١
الجمهورية العربية السورية	٠ر٣	٠ر٥
اليمن	٠ر٦	٤ر٩
الامارات العربية المتحدة	٢ر١	٦ر٩

المصدر: لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا، بالاستناد الى البيانات المجمعة من مصادر قطرية ودولية.

(١) تقديرات.

وتهدف هذه الخطط أيضا الى زيادة المعرفة لدى الجمهور بشؤون الصحة العامة، والى غرس الوعي والممارسات الصحية، وتوفير امدادات المياه السليمة والكافية، وتأمين المرافق الصحية لتصريف الفضلات، بالاضافة الى سلسلة كاملة من الخدمات الصحية الاساسية ومكافحة الامراض السارية والقضاء عليها.

وعلى الرغم من النمو السكاني الذى شهدته كل بلدان اللجنة، فقد تحسنت كثيرا نسبة الاطباء الى السكان في بلدان عديدة. لكن هذه النسبة تبقى منخفضة في كل انحاء المنطقة، اذ تراوحت في عام ١٩٧٧ بين طبيب واحد لكل ٧٢١ شخصا في الكويت وطبيب واحد لكل ٢٥١٥ شخصا في الجمهورية العربية السورية. وفضلا عن ذلك، فان توزيع الاطباء هو في صالح المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية. ورغم التحسن المستمر في توفر موارد القوى العاملة الطبية، ما زالت بعض بلدان اللجنة تعتمد اعتمادا كبيرا على الموظفين من غير المواطنين.

وتعاني منطقة اللجنة من توزيع غير متكافئ للمرافق الصحية على الصعيد القطري . ففي اليمن الديمقراطية وعمان واليمن ، يشكل وصول سكان الريف الى المرافق الطبية أمرا بالغ الصعوبة . على أن العراق والاردن والجمهورية العربية السورية قامت بمجاولات لكي تشمل المرافق الصحية بشكل كاف سكان المناطق الريفية والحضرية على حد سواء . وفي الامارات العربية المتحدة ، توجد الآن مستشفيات في كل المراكز السكانية الرئيسية ، بينما توجد عيادات في المدن الصغيرة والمناطق الريفية .

وقد تحسن كثيرا في المنطقة تدريب الاطباء والفئات المهنية الاخرى . وانشئت مدارس للطب والصيدلة وطب الاسنان في عدد من بلدان اللجنة . وعلى الرغم من التنوع الواسع في توفر القوى العاملة الطبية المدربة ، فان معظم بلدان اللجنة تحقق تقدما في اتجاه توفير مرافق صحية اكثر شمولا وتنسيقا وقدرة فنية . ومع ذلك ، تبقى هناك حاجة ماسة الى القوى العاملة المتوسطة المستوى لمساندة الخبرات الطبية الرفيعة المستوى . لكن التوظيف في المهن المتوسطة المستوى كان بطيئا واعتمد عدد من بلدان اللجنة اعتمادا كبيرا على غير المواطنين .

ان مشكلة اجتذاب الاطباء للعمل في المناطق الريفية بالغة الصعوبة . ومع أن العديد من حكومات المنطقة تدرك هذه المشكلة وتبذل الجهود لايجاد ملاك من الموظفين الطبيين المدربين لتلبية احتياجات المناطق الريفية ، يبقى هناك الشيء الكثير مما ينبغي القيام به في هذا الصدد . فالدورات التدريبية والمناهج التعليمية غالبا ما تكون غير موجهة لتلبية الاحتياجات الفعلية للمجتمعات الريفية وغير مطابقة لواقع حالها .

الرعاية الاجتماعية

يتزايد في المنطقة الاخذ بمفهوم الرعاية الاجتماعية باعتبارها مجموعة من النشاطات ووظيفة منظمة غايتها تمكين الافراد والعائلات والجماعات من مواكبة الظروف المتغيرة . وفي الوقت الحاضر ، يتسم قطاع الرعاية الاجتماعية بانقسامه الى قسمين بين البرامج الانمائية والبرامج غير الانمائية . غير ان تخطيط الرعاية الاجتماعية يجرى اداماجه أكثر فأكثر في الجهد الانمائي الوطني في بلدان كالاردن والكويت والمملكة العربية السعودية حيث تتضمن خطط التنمية الراهنة أهدافا محددة وتدابير تتعلق بالسياسة العامة متصلة بهذا الشأن .

وقد أصبحت فئات معينة من السكان (الاطفال والشباب والارامل والمسنون والعاطلون عن العمل) ، بشكل متزايد ، موضوع سياسات اجتماعية محددة في بلدان كاليمن الديمقراطية ومصر والاردن والكويت والمملكة العربية السعودية . وحظيت مرافق الرعاية الاجتماعية للفئات المعرضة والاقل مناعة بالقسم الاكبر من الاهتمام من جانب كلا القطاعين العام والخاص.

وهكذا فان العناية المؤسسية بالأيتام والمعوقين جسديا والمتخلفين عقليا والجانحين، تشكل القسم الاكبر من برامج الرعاية الاجتماعية. وتشمل برامج الرعاية الاجتماعية الاخرى التي بوشر بها في عدة بلدان اعضاء مراكز التأهيل المهني في الاردن، ومدارس العمل الاجتماعي في الكويت، ومراكز التعليم المجتمعي في المملكة العربية السعودية، ووحدات الارشاد للنساء والفتيات في الجمهورية العربية السورية.

مشاركة المرأة

لقد أحرز بعض التقدم في مجال ادماج المرأة في عملية التنمية في المنطقة. وهناك ما يثبت وجود اتجاه طويل الامد لتوفير المزيد من التعليم للنساء واعطائهن دورا أكبر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتوجد بين بلدان منطقة اللجنة فروقات كبيرة في مدى مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي. ففي بعض البلدان، تنشط أعداد كبيرة من النساء المتعلمات في قطاعات عديدة. وفي بلدان أخرى، لا يزال عدد النساء المتعلمات ضئيلا، ومعدل معرفتهن للقراءة والكتابة منخفضا، ويقتصر نشاطهن بصورة رئيسية على العائلة والتعليم وبعض الاعمال التقليدية. وتتفاوت السياسات الحكومية أيضا فيما بين البلدان الاعضاء. ففي بعضها، يتم تشجيع مشاركة النساء في العديد من النشاطات، بما في ذلك السياسة والجيش، وفي بعضها الآخر يجرى حصر مشاركتهن بمجموعة ضيّقة من النشاطات.

والتعليم هو المجال الذي لاقت فيه الفرص المتاحة أمام النساء في منطقة اللجنة اكبر اتساع. فقد حصل تزايد مستمر في المعدل العام لالتحاق الاناث بالمدارس وفي عدد الفتيات اللواتي وصلن الى مراحل ما بعد الابتدائي. وفضلا عن ذلك، فان التحاق المزيد من الفتيات بالتخصصات العلمية والتقنية في مرحلتي التعليم الثانوي والعالي، يشهد توسعا هو أيضا. وقد بدأ هذا الاتجاه الجديد يؤثر تأثيرا ملحوظا في استخدام النساء وعلى الرغم من ذلك، فان ما يزيد عن نصف فتيات المنطقة اللواتي هنّ في سن الدراسة الابتدائية، ما زلن خارج المدرسة.

ويعاني تعليم الاناث في المنطقة من عدة مواطن ضعف، بما في ذلك ارتفاع معدل الانقطاع عن الدراسة، خصوصا في المناطق الريفية، والامكانيات المحدودة لتلقي التعليم التقني والعلمي والمهني. واذا كانت معدلات التحاق الاناث بالمدارس في منطقة اللجنة هي أعلى قليلا من متوسط معدلاته في البلدان النامية، فان معدلات الامية في هذه المنطقة هي أعلى المعدلات في العالم، كما أن معدلات النشاط الاقتصادي للاناث فيها هي أدنى المعدلات في العالم.

ويتراوح معدل الاناث الناشطات اقتصاديا بين السكان في منطقة اللجنة بين ٣ر٥ و ٥ر١٨ في المائة من مجموع السكان . واذا استثنينا العمل في القطاع الزراعي ، لا يتعدى متوسط معدل نشاط النساء اللواتي تزيد اعمارهن عن ١٥ سنة الـ ٦ في المائة . ويستخدم القطاع الزراعي ما بين ٦٠ و ٨٠ في المائة من مجموع النساء الناشطات اقتصاديا في البلدان الاعضاء التي تشكل الزراعة فيها النشاط الاقتصادي الرئيسي .

ويمكننا ان نستخلص منطقيا ان معظم الاناث العاملات في القطاعات الاقتصادية الحديثة ، يتركزن في قطاعات الخدمات والتجارة والمال ، مع وجود نسبة ضئيلة فقط تعمل في القطاع الصناعي والقطاعات الاخرى المنتجة للسلع الاساسية .

ويمكننا ان نلمس تزايد الاهتمام بتقدم النساء في المنطقة من خلال انشاء مؤسسات خاصة تعنى بشؤون المرأة في بلدان عديدة . فلدى كل من مصر ولبنان لجنة نسائية وطنية شبه مستقلة ، تضم ممثلات عن هيئات تطوعية . وقد شكلت الكويت فريق عمل يعنى بشؤون المرأة لدى وزارة التخطيط . وانشاء الاردن ادارة لشؤون المرأة لدى وزارة العمل . وبالاضافة الى ذلك ، يوجد لدى كل من مصر والجمهورية العربية السورية مكتب لشؤون المرأة تابع لوزارة الشؤون الاجتماعية في كل منهما . ولدى وزارة الشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية مكتب خاص بشؤون المرأة في كل محافظة . وفي العراق ، هناك مركز لتنمية المرأة الريفية تابع لمؤسسة الدولة للثقافة الفلاحية . وقد قامت اليمن الديمقراطية بمبادرات مماثلة .

المستوطنات البشرية

لقد شهدت بلدان اللجنة مؤخرا نموا حضريا هائلا . وتسير حركة انتقال الناس من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية في الوقت الذي يجري فيه تحديث وتنويع النشاطات الزراعية . فان ضغط سكان الريف وتوقعهم الحصول على عمل اكثر استقرارا وعلى اجور اعلى وعلى تعليم وعناية صحية افضل في المدن ، ادى الى حدوث تدفق سكاني متزايد باستمرار نحو المراكز الحضرية والصناعية . ويميل ابناء الريف وسكان المدن الصغيرة اما الى الانتقال الى المناطق الحضرية الكبرى (١) ، واما الانتقال من منطقة حضرية الى اخرى . ويحول عدم وجود مدن متوسطة الحجم والافتقار الى سياسات حضرية وطنية صريحة ، دون قيام تدرج سليم وراسخ للمستوطنات الحضرية .

---

(١) تراوحت معدلات النمو الحضري في غضون السنوات القليلة الماضية في المدن الرئيسية بين ٥ و ١٥ في المائة سنويا .

ان القوانين والانظمة الادارية السائدة تعيق كثيرا تنفيذ التنمية المخططة للمستوطنات البشرية . كما ان ندرة الموظفين المتخصصين واستمرار هجرة الكفاءات الى خارج المنطقة يزيدان من تفاقم مشكلة انشاء مؤسسات مناسبة وامدادها بالموظفين . والقاعدة في الوقت الحاضر، هي اتخاذ قرارات مجتزأة فيما يتعلق بالتنمية العمرانية للمستوطنات البشرية . وغالبا ما يكون التشريع غير ملائم وصعب التنفيذ . وبسبب ضعف انظمة تحديد المناطق ، كانت الحلول المطروحة لمشاكل استخدام الاراضي غير مناسبة في الغالب ،واسفرت بين امور اخرى عن مضاربة شديدة بالاراضي ، ونمو هائل في الابنية السكنية ،وازدحام شديد في حركة السير .

ولا تزال الحالة السكنية في منطقة اللجنة تتميز بوفرة الاعمال غير المنجزة وعدم وجود بدائل كافيةوازدحام السكان والنقص في التخطيط المتاني والشامل . وتدل الاتجاهات الحالية على ان البناء السكني في معظم البلدان الاعضاء سيقوم دون الاحتياجات السكنية لمدة طويلة في المستقبل .

ويتوقف الانجاز الناجح لاى برنامج للاسكان على توفر المواد والقوى العاملة والموارد المالية والادارة السليمة . ويحتاج الامر الى سياسات شاملة وبرامج بناء وتحليل معمق لمختلف العوامل ذات الصلة .

ان انتاج مواد البناء ،بما في ذلك التجهيزات والتراكيب وألواح الزجاج لا يزال في المرحلة الاولى لنموه . وتستورد المنطقة معظم المواد الاساسية للبناء ، بما في ذلك الفولاذ والاسمنت والخشب . وحتى مواد البناء المنتجة محليا ليست متوفرة عادة بالكميات الكافية . وقد ادى النقص في امدادات المياه العذبة في البحرين واليمن الديمقراطية والاردن وعمان والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية والامارات العربية المتحدة وقطر الى زيادة سريعة في استخدام مكونات البناء الجاهزة .

ويبدو ان المفهوم الشامل لمسألة المستوطنات البشرية هو موضع دراسة في عدد من البلدان الاعضاء . وغاية هذا المفهوم هي تأمين نمو سوق متوازنة ومستقرة لصناعة البناء ، وتشجيع الابحاث المنسقة ، وتطوير المعرفة فيما يتعلق بتكييف التكنولوجيات المناسبة وابتكارها ونشرها . ومن بين التطورات الايجابية على هذا الصعيد ، قيام بعض بلدان اللجنة بانشاء مؤسسات متخصصة قادرة على القيام بالابحاث ذات الصلة في مجال تكنولوجيا المستوطنات البشرية .

وفيما يتعلق بمؤسسات تمويل الاسكان ،فقد انشأ العراق والاردن والكويت والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية مصارف وطنية للاسكان خلال فترة الستينات والسبعينات . وفي عام ١٩٧٧ انشأ كل من لبنان واليمن مؤسسة لتمويل الاسكان خاصة به .

وتعطى برامج وسياسات تنمية المستوطنات الريفية في المنطقة ، اذا هي وجدت ، اولوية متدنية . وهي في معظمها تدابير منعزلة مخططة كجزء من خطط التنمية الزراعية . وبالاضافة الى ذلك ، تركز معظم الحكومات ، من خلال سعيها للحد من تفاقم أزمة السكن في مدنها الرئيسية ، على المتطلبات الحضرية ، وذلك على حساب الاحتياجات السكنية في المناطق الريفية .

كاف- عمليات الشركات عبر الوطنية في منطقة اللجنة

ان عدة بلدان في اللجنة ، ادراكا منها لواقع ان الشركات عبر الوطنية ، بما لديها من قدرة على تعبئة الموارد المالية الكبيرة وتوفير القدرات التكنولوجية والادارية المتخصصة ، تستطيع ان تلعب دورا هاما في عملية التنمية ، قد اشارت بصراحة الى هذه الشركات في برامجها الانمائية الوطنية كمصدر لرؤوس الاموال وللخدمات التكنولوجية والادارية . ويتفاوت نمط ودرجة تغلغل الشركات عبر الوطنية في بلدان المنطقة ، وذلك بصورة اساسية تبعا لمدى تطور المشاريع المحلية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي ، وتبعا للسياسات الحكومية حيال الشركات الاجنبية ولتوفر فرص الاستثمار .

ويظهر من خلال المؤشرات والتطورات المختلفة ، ان دور الشركات عبر الوطنية بصفتها موردة لرؤوس الاموال الى المنطقة ، قد انخفض خلال السنوات الاخيرة ، فيما ازدادت اهمية المصادر الجديدة للتمويل ، بما فيها اسواق رووس الاموال المحلية والدولية ، وهيئات التمويل الاقليمية والدولية .

ويمكن استخلاص مقياس لنمو نشاط الشركات عبر الوطنية من البيانات عن مخزونات وتدفقات الاستثمارات المباشرة ، مع ان هذه الشركات تقوم على نحو متزايد بتقديم خدمات اخرى غير رأس المال كما هو مبين ادناه (١) .

ويبين توزيع الاستثمارات الخاصة الاجنبية المباشرة في بلدان اللجنة وجود درجة مرتفعة من التركيز في البلدان النفطية ، لا سيما في القطاع النفطي . فان تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة من البلدان الاعضاء في لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الى القطاعات غير النفطية في المملكة العربية السعودية

---

(١) ان البيانات المشار اليها في هذا القسم هي تقديرات وضعتها وحدة الشركات عبر الوطنية ومنظمات دولية اخرى ، ولم يجر تخفيض الارقام المستخدمة .

قد ارتفعت الى ٣٩٧ مليون دولار في عام ١٩٧٧ . وفي تلك السنة ، بلغ مجموع التدفقات المالية نسبة ٦ر٥ في المائة من مجموع تكوين رأس المال الثابت الاجمالي ، مقابل نسبة ١١ في المائة في الكويت . ورغم بقاء مخزونات الاستثمارات الخاصة الاجنبية المباشرة في مصر منخفضة فقد ازداد تدفقها باطراد منذ عام ١٩٧٤ وبلغ ١٠٥ ملايين دولار في عام ١٩٧٧ (كل ذلك في القطاعات غير النفطية) .

وفي غضون ذلك ، ارتفعت في السنوات الاخيرة عائدات استثمار السندات والاوراق التجارية في الخارج ارتفاعا حادا في بعض البلدان النفطية . وعلى سبيل المثال ، ارتفع مجموع ايرادات المملكة العربية السعودية من الاستثمارات في الخارج ، بسرعة كبيرة خلال فترة ١٩٧٣-١٩٧٧ ، وبلغ حوالي ٤ مليارات دولار في ١٩٧٧ ، اى ما يعادل تقريبا مدفوعات دخل الاستثمارات الاجنبية المباشرة في البلاد . وبالنسبة الى الكويت ، فان ايرادات دخل الاستثمارات قد فاقت المدفوعات الى حد كبير . وفي عام ١٩٧٧ ، بلغت مدفوعات الدخل حوالي ١٣ في المائة من ايرادات الدخل . وعلى العكس من ذلك ، زادت مدفوعات الاستثمارات الاجنبية ثلاثة اضعاف خلال فترة ١٩٧٣-١٩٧٧ وفاقت ايرادات الدخل بقيمة ٧٢٧ مليون دولار في عام ١٩٧٧ .

وارتفعت المدفوعات الخارجية لقاء الخدمات الفنية بسرعة كبيرة ، بالنسبة الى عدة بلدان في اللجنة . ويقدر ان هذه المدفوعات بلغت في عام ١٩٧٧ قيمة ٥٣٦ مليون دولار في مصر و ٥٣ مليون دولار في الكويت و ٧٦٦ مليون دولار في المملكة العربية السعودية[1] .

ويتفاوت التوزيع القطاعي لنشاطات الشركات عبر الوطنية تفاوتا كبيرا بين بلدان اللجنة ، رغم ان الشركات عبر الوطنية تبدو على العموم مسيطرة في مجال الخدمات ، وخصوصا في قطاع النفط . ولا تزال بعض البلدان الاعضاء المنتجة للنفط ، على الرغم من بسط الرقابة على مواردها النفطية وتكوين شركات نفط وطنية ، تعتمد اعتمادا كبيرا على الشركات عبر الوطنية في ادارة قطاعاتها النفطية .

ولا تزال الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الانشطة الصناعية غير النفطية متدنية ، مع انها قد ارتفعت ، كما يبدو ، في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية في عام ١٩٧٩ . فقد أصدرت هذه الاخيرة ٦٠ رخصة صناعية جديدة بمشاركة شركات اجنبية في رأس المال . ومن المعالم البارزة لمثل هذه الاستثمارات في المنطقة ، ان قسما كبيرا منها صادر عن بلدان عربية .

وقد ادى نمو الموارد المالية لدى البلدان النفطية في المنطقة الى توسع نشاطات المصارف المحلية والدولية على حد سواء . وهناك بعض البلدان في المنطقة ، منها اليمن

---

(١) ان المعلومات المتوفرة عن العراق تبين ان المدفوعات لقاء الخدمات التقنية في عام ١٩٧٥ قد بلغت ١٥٢ مليون دولار .

الديمقراطية ، والعراق ، والجمهورية العربية السورية ، حيث النظام المصرفي المومم . وفي الكويت ، يدار النظام المصرفي محليا . وفي المملكة العربية السعودية ، لا يسمح لفروع المصارف الاجنبية بالعمل (١) .

وبالمقابل ، نلاحظ ان عدد المصارف الاجنبية العاملة في البحرين ولبنان والامارات العربية المتحدة مرتفع بشكل صارخ . ففي البحرين ، كان هناك ٢٠ مصرفا تجاريا تعمل في نهاية عام ١٩٧٩ ، منها اربعة مصارف اندمجت محليا . وتنحصر الاعمال المصرفية المحلية في مصرفين هما المصرف الوطني البحراني (١٠٠ في المائة بحراني) ومصرف البحرين والكويت (٥٠ في المائة بحراني و ٥٠ في المائة كويتي) . وقد بلغ مجموع اصول وخصوم القطاع المصرفي المحلي ١٠٣٢ مليون دينار بحراني في نهاية عام ١٩٧٨ ، وبلغت حصة هذين المصرفين من السوق نسبة ٥٠ في المائة ، الامر الذي يدل على الاهمية النسبية لعملياتهما . وتجدر الاشارة الى ان السوق المصرفي المحلي يشكل منافسا قويا لبعض المصارف الكبرى عبر الوطنية (كمصرف تشيز منهاتن ، وسيتي بنك وغريندليز والبنك البريطاني للشرق الاوسط) التي تعمل هناك .

وفي آخر شهر آذار/مارس من عام ١٩٧٩ كان هناك ٢٠ مصرفا تجاريا عاملا في عمان ، منها ١٤ فرعا لمصارف اجنبية و ٦ مصارف مندمجة محليا ، مع مشاركة عمانية في رأس المال تتراوح بين ٤٠ و ٨٠ في المائة .

ويتبين من مسح للشركات المسجلة في عمان خلال فترة ١٩٧٤-١٩٧٧ شمل ٥٦٤٦ شركة ، ان اكثر من ٧٠ في المائة من الشركات العاملة في مجالي النفط والتمويل كانت شركات اجنبية كليا . وفيما يتعلق برؤوس الاموال ، فان ٩٢ في المائة من رؤوس الاموال المستثمرة في قطاع النفط كانت اجنبية . وبلغت النسب المقابلة في قطاعات النقل والتمويل واشغال البناء ٨٢ و ٧٦ و ٦٠ في المائة على التوالي . اما الشركات ذات رأس المال المختلط فقد كانت ذات اهمية في قطاع صيد الاسماك فقط . ويلاحظ ان متوسط حجم الشركة الاجنبية من حيث رأس المال كان اكبر بكثير (١٫٤ مليون ريال عماني) بالمقارنة مع الشركات المختلطة (٧٨٢٠٠ ريال عماني) او الشركات العمانية (١٨٥٠٠ ريال عماني) . والشركات الاخيرة هي السائدة في قطاعات كالتجارة ، في حين ان الشركات الاجنبية هي الناشطة في الصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال (٢) .

---

(١) على نقيض الفروع المندمجة محليا .

(٢) المصرف المركزي العماني ، التقرير السنوي ، ١٩٧٧ ، ص ١٣٢ - ٢٠١ .

وفي آخر عام ١٩٧٩ ، كان هناك ١٠ مصارف تجارية تعمل في اليمن ، من اصلها مصرف واحد يعني مائة في المائة ، ومصرفان مختلطان ، وسبعة مصارف هي فروع لمصارف اجنبية . وقد احتل المصرف المحلي المرتبة الاولى من حيث حجم الودائع ، اذ حاز على نسبة ٦٠ في المائة من السوق .

وامتداءً من عام ١٩٧٦ ، اتبعت المملكة العربية السعودية سياسة اعطاء الطابع السعودي للمصارف الاجنبية . وبمقتضى هذه السياسة اصبحت المصارف الاجنبية العاملة في البلاد ملزمة بأن تكون شركات مساهمة مشتركة يمتلك السعوديين نسبة ٦٠ في المائة من اسهمها (١) .

وفي السنوات الاخيرة ، نشطت الشركات عبر الوطنية اكثر فاكثر بصفتها شركات مقاولة وموردة للخدمات . ومن نواح عديدة ، تترك هذه النشاطات آثارا شبيهة بآثار الاستثمار الاجنبي المباشر . وعلى سبيل المثال ، استوعب نشاط الشركات عبر الوطنية في غير حقل الاستثمار في اليمن نسبة كبيرة من الانفاق الاستثماري .

وقد تمكنت البلدان النفطية ، بفضل الزيادات الكبيرة في مواردها المالية ، من الشروع ببرامج ومشاريع انمائية طموحة . لكن محدودية الامدادات من المدخلات المحلية المكملة ، كالايدي العاملة الماهرة وغير الماهرة ، والخبرة الادارية والفنية ، قد اسفرت عن شدة الاعتماد على المصادر الخارجية ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ، بالنسبة الى هذه المدخلات . ويمكن استخلاص مؤشر على هذا الاعتماد من واقع ان حصة غير المواطنين من مجموع قوة العمل في البلدان النفطية الاعضاء في اللجنة (باستثناء العراق) تراوحت بين ٣٩ و ٨٥ في المائة في عام ١٩٧٥ .

وتنشط الشركات عبر الوطنية في مجالات الاستشارات والمقاولات والخدمات التقنية في العديد من بلدان اللجنة . ففي المملكة العربية السعودية مثلا ، حيث قد يكون نطاق هذه الانشطة اكبر مما هو عليه في اي مكان آخر في المنطقة ، اعطيت اجازات خلال عام ١٩٧٩ لـ ١٢٨ شركة بناء و ٧٠ شركة خدمات تقنية وصيانة ، بمساهمة اجنبية في رأس المال . ومن اصل حوالي ٢٠٠ عقد بناء جرى تلزيمها في المملكة العربية السعودية في ١٩٧٧-١٩٧٨ ، فازت كوريا الجنوبية بـ ٢٩ عقدا ، والولايات المتحدة الامريكية بـ ٢٥ عقدا ، والمانيا الاتحادية

---

(١) ان مصرف سيتي بنك هو المصرف عبر الوطني الاخير في المملكة العربية السعودية الذي سيصبح قريبا مندمجا في المصرف السعودي - الامريكي ، وبذلك يتم التنفيذ الكامل لهذه السياسة . انظر: (MEED) Middle East Economic Digest، تاريخ ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ، ص ٣٦ .

ب ٣٢ عقدا ، وكل من اليابان والمملكة المتحدة ب ٢٢ عقدا (١) . وخلال السنوات الاخيرة ، واجهت شركات البناء الامريكية والاوروبية منافسة شديدة من جانب شركات مقيمة في بلدان نامية ،وخصوصا كوريا الجنوبية وتايوان . ويعود نجاح الشركات الاخيرة الى الانتاجية المرتفعة والتنظيم الفعال وطرق العمل والتكاليف الادارية الاقل والى تحاشي الزيادة المفرطة في اسعار المواد والتجهيزات(٢) .

وفي نهاية عام ١٩٧٩ ، كانت هناك ٦٠ شركة بناء ومقاولات تعمل في اليمن . وتشبه تجربة هذا البلد في التعامل مع الشركات عبر الوطنية تجربة المملكة العربية السعودية ،اذ ان الاسعار التي تطلبها الشركات عبر الوطنية المقيمة في البلدان النامية قد تكون ادنى بكثير من اسعار الشركات عبر الوطنية في البلدان المتقدمة النمو .

وكما سبق ان اشرنا ، لا تزال الشركات عبر الوطنية تقدم خدمات عديدة في قطاع النفط . وعلى العموم ، بقيت شركات النفط الوطنية تلجأ الى خدمات الشركات عبر الوطنية (كالخدمات في حقول الاستشارة والمقاولة والهندسة والادارة الخ) . ويتجلى اعتماد شركات النفط الوطنية في مجال التسويق على الشركات عبر الوطنية في اتفاقات التسويق الطويلة الاجل المعقودة مع هذه الشركات بالنسبة الى كميات النفط الخام التي كانت تنقل تقليديا من قبل الشركات الدولية الكبرى صاحبة الامتيازات في حقل النفط .

ولا يختلف الوضع عن ذلك في مجال تكرير النفط . فمصفاة عدن ، مثلا ، التي انشئت من قبل شركة بريتش بتروليوم (BP) قد سلمت الى اليمن الديمقراطية في شهر ايار/ مايو ١٩٧٧ . ولكن ، في الوقت ذاته ، تم التوقيع على عقد مع هذه الشركة بشأن الخدمة الفنية وجرى تجديده في شهر ايار/مايو ١٩٧٩ .

وقد ادى النمو السريع للموسسات والخدمات المصرفية في بعض بلدان الخليج الى شدة الاعتماد في مجال الادارة والخبرة المصرفية على المصارف الاجنبية والموظفين الاجانب. وعلى سبيل المثال ،بالرغم من اعطاء الصفة السعودية للمصارف الاجنبية في المملكة العربية السعودية ، هناك مصارف عديدة(٣) لديها عقود ادارية مع المؤسسات المصرفية الاصلية الأم. وتهدف سياسة الحكومة الى تشجيع تدريب الموظفين المحليين . ولكن لوحظ عمليا ان توسيع

---

(١) انظر: Saudi Business and Arab Economic Report ، ٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ، ص ٣٤ .

(٢) المرجع السابق نفسه .

(٣) كالبنك العربي وبنك الجزيرة والبنك السعودي - القاهري والبنك السعودي - البريطاني والبنك السعودي الفرنسي والبنك السعودي الهولندي والبنك السعودي الامريكي (حاليا سيتي بنك) . انظر MEED المرجع السابق ، ص ٣٦ .

نطاق العمليات ادى الى توظيف عدد اكبر نسبيا من الاجانب(١) . وفي البحرين ، من المعروف ان من اصل اربعة مصارف تجارية عاملة قد وقعت على عقود ادارية مع مصارف اجنبية(٢) .

وادراكا منها للآثار المترتبة على الاعتماد المفرط على غير المواطنين ، اتخذت بعض بلدان اللجنة خطوات لمعالجة هذا الوضع . واصبح استخدام غير المواطنين يخضع حاليا لعدد من القيود . فقد حددت ، بموجب قوانين العمل لدى بعض البلدان ، حصص دنيا للاستخدام المحلي لمختلف فئات الموظفين ، شرط توفر الموظفين المحليين من اصحاب الكفاءات المهنية الملائمة ، وهي تطبق على الشركات عبر الوطنية والشركات المحلية على حد سواء . لكن تنظيم برامج لتدريب القوى العاملة من قبل الشركات الاجنبية ليس الزاميا في اى من بلدان المنطقة . ومن بين القضايا الرئيسية الناشئة عن عقود الادارة ، مدى اتاحتها الفرصة امام ابناء البلاد لاستيعاب المهارات الادارية . وقد يكون الشكل الانسب لعقد الادارة ، هو العقد الذى يتضمن انتهاء العمل به تلقائيا ، بمعنى انه يضمن تحقيق تقدم تدريجي واضح في تولي المسؤوليات من قبل الموظفين المحليين . ويمكن تطبيق مثل هذا الاعتبار على الاتفاقات المتعلقة بالخدمات الفنية .

لام- الاعتبارات البيئية للتنمية

تعتبر البيئة مركز تجمع الموارد الذى يمكن للانسان ان يستخرج منه المدخلات الضرورية للتنمية . وبما ان هذه الموارد قابلة للنضوب ، يصبح من الضرورى اعتماد سياسة انمائية سليمة من الناحية البيئية ، مما يفترض ادماج الاعتبارات والاهداف البيئية ادماجا كليا في عملية التنمية .

وهناك جوانب بيئية مختلفة ستطرح باستمرار مسائل هامة على صعيد التنفيذ في العديد من البلدان النامية ، في اطار الجهود التي تبذلها هذه البلدان لتنمية اقتصادها وتوسيع نطاقه ، واستخدام مواردها استخداما رشيدا وفعّالا ، ولتحسين نوعية حياة شعوبها . ومالم تؤخذ العوامل البيئية في الحسبان فمن المرجح ان تتكبد هذه البلدان تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة .

ويتوقع ان تعنى الجهود الانمائية اكثر فاكثر بالبيئة . وعلى سبيل المثال ، أكدت الجمعية العامة للامم المتحدة على ضرورة ان تعكس الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم

---

(١) المملكة العربية السعودية ، التقرير الخاص الصادر عن MEED ، حزيران / يونيو ١٩٧٩ ، ص ١٦ .

(٢) ان مصرف البحرين والكويت يديره الكيميكال بنك ، والمصرف الوطني للبحرين يديره مصرف ايرفنغ تروست ، والمصرف التجارى الاهلي يديره بنك أوف امريكا .

المتحدة الانمائي الثالث، في جملة امور، وبالصورة الملائمة، " الحاجة الى حماية البيئة والى اخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان ،وفقا للخطط والاولويات الانمائية للبلدان النامية" (١) .

وقد تأثرت الانتاجية الزراعية في العديد من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بظواهر ايكولوجية كتملح التربة ،وفضلات الاسمدة الزراعية الكيميائية ،وفقدان التنوع الجيني ، وزحف الصحراء . وبتنفيذ سياسة سليمة من الوجهة البيئية ، يمكن تجنب هذه المساوئ أو على الاقل الحد منها . وينبغي لهذه السياسة ان تنطوي ، بين امور اخرى ، على اختيار صحيح للمحاصيل ولأنماط الزراعة واعادة زرع الغابات ومكافحة انحطاط التربة وضياعها .

ولدى صياغة استراتيجية انمائية ، ينبغي ايلاء اهتمام خاص لمسألة التصحر ، التي تؤثر تأثيرا حيويا في عملية التنمية وفي القدرة على انتاج الاغذية في المنطقة . وقد اصبح زحف الصحراء خطرا كبيرا يهدد التوازن الايكولوجي لعدة بلدان عن طريق خسارة الاراضي المنتجة . ويمكن استرجاع بعض هذه الاراضي اذا اتخذت تدابير كضبط الرعي واقامة الاحزمة الخضراء واستخدام المراعي بشكل رشيد واعادة زرع الاراضي بالاشجار والنباتات وتوطين البدو وتثبيت الكثبان الرملية .

واصبح توفر الامدادات الكافية من مياه الشرب العذبة مصدرا للقلق . فان انحاء عدة من المنطقة تعاني من تلوث المياه أو من عدم كفاية امدادات المياه أو من كليهما معا . وينبغي ان تنال الجهود الرامية الى توفير مياه الشرب العذبة اهتماما اكبر من الاهتمام الذي ابدي نحوها حتى الآن .

وبعد مياه الشرب ،فان الطلب في معظم بلدان اللجنة على مياه الري كان الحافز وراء تنفيذ عدة مشاريع ذات اهمية بالغة بالنسبة الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومع ذلك غالبا ما رافقت هذه المشاريع مشاكل بيئية عدة كانتشار الامراض التي تنقلها المياه ، والترسب في الخزانات ، والتبدل في نظام الانهر وخصائص التربة ،والتحول في الكساء النباتي .

ويدل استعراض واقع الصناعة في بلدان اللجنة ان الاهتمام بأثر النشاطات الصناعية على البيئة حديث العهد . ويشكل التلوث الناشئ عن التنمية الصناعية خطرا كامنا ولكنه متعاظم على البيئة في عدد من بلدان اللجنة . والخطر الرئيسي هو التلوث النفطي للبحر والجو

---

(١) انظر قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ .

في البلدان الاعضاء المنتجة للنفط (١) .

وبما ان السياسات الانمائية السليمة من الناحية البيئية تشكل مفهوما حديثا ، حتى في البلدان المتقدمة النمو ، لذلك يتوجب على المجتمع الدولي بشكل خاص مساعدة البلدان النامية في اقامة صناعاتها الخاصة بها وفي اختيار تقنيات سليمة من الناحية البيئية .

وفي الغالب ، تعاني المناطق الريفية في معظم بلدان منطقة اللجنة من عدم كفاية الخدمات . ولديها مشاكل حادة على صعيد الصحة والتغذية وامدادات المياه الصالحة للشرب والبطالة تقود الى نزوح السكان نحو المراكز الحضرية وتكوينهم احياء سكنية فقيرة غير صحية تسبب بدورها مشاكل بيئية واجتماعية كبرى .

ويمكن لتنمية القدرة العلمية والتكنولوجية الوطنية ان تؤدي دورا حاسما في وضع طرق مناسبة وجديدة لتطبيق العلم والتكنولوجيا من اجل احداث تنمية سليمة بيئيا . وليست التكنولوجيا الاحدث هي التكنولوجيا الانسب بالضرورة .

ان للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان الاعضاء في اللجنة اهمية كبيرة في الوصول الى نمط تنمية سليم من الناحية البيئية . وينبغي ان تشمل مجالات التعاون تبادل المعلومات والمعرفة والخبرة في المسائل ذات الاهتمام المشترك ، كالتكنولوجيات المناسبة للمشاكل البيئية والتعاون في استغلال الموارد الطبيعية المشتركة بما فيها احواض الانهر والبحار الاقليمية ، والتعاون في حل المشاكل المشتركة المتعلقة بنوعية الهواء والتصحر . وفضلا عن ذلك ، فان من شأن تنسيق السياسات والابحاث العلمية ، وتقسيم العمل بين مراكز بحث مختلفة ، والعمل المشترك بين فرق منتمية الى بلدان مختلفة في اللجنة ان تسهم في تعزيز القدرات العلمية للمنطقة .

ميم- التعاون والتكامل على الصعيد الاقليمي

لقد مر التعاون والتكامل في الحقل الاقتصادي فيما بين البلدان العربية بمرحلتين رئيسيتين . فاثناء المرحلة الاولى والاطول ، التي امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية

---

(١) لقد ازدادت حالة التلوث سوءا في بعض الاحيان بسبب سوء اختيار المدن الصناعية أو بسبب الافتقار الى الصيانة . وهكذا فقد اقيم مصنع للاسمدة العضوية ومدابغ للجلود في القاهرة كان يجب ان تقام بعيدا عن المدينة . وفي الجمهورية العربية السورية اقيمت بعض المصانع غربي مدينة دمشق ، مع ان مراعاة شروط البيئة تقضي بتجنب مثل هذا التوطين بسبب الاتجاه السائد للرياح . انظر : توفيق زكريا اسماعيل ، الاتجاهات الحالية للتصنيع والتحضر وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . (E/ECWA/ENV/WB.1677) ص ٣٧-٣٨ .

حتى مطلع السبعينات، كان تحرير التجارة من القيود هو الموضوع الرئيسي . اما المرحلة الثانية والمعاصرة ، فقد شهدت اللجوء الى مناهج بديلة للتعاون الاقليمي تتناول انشاء صناديق انمائية ومشاريع مشتركة وبناء قنوات ـ موسسات للتعاون ، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية المتخصصة وجمعيات المنتجين واتحادات الخدمات الوظيفية . كما تميزت هذه المرحلة بحركة تحويلات مالية كثيفة من البلدان الرئيسية المنتجة للنفط الى البلدان التي لديها عجز مالي ، وذلك في اعقاب الزيادة الكبيرة في اسعار النفط ابتداء من الربع الاخير من عام ١٩٧٣ . وفي الفترة الاخيرة ، اعير اهتمام متزايد وبذلت جهود اكبر من اجل التنسيق بين نشاطات وسياسات المنظمات والمؤسسات ذات الاهداف المتشابهة .

وبالمقارنة مع فترة الطفرة الاولى (١٩٧٤-١٩٧٦) ، فقد انخفض زخم جهود التعاون الاقليمي في فترة ١٩٧٧-١٩٧٩ ، كما يتضح من انخفاض عدد مشاريع التعاون التي وضعت ، ومن تقلص حجم التحويلات المالية والعون المالي الذي قدم(١) . وهناك تطور آخر ذو طبيعة سياسة كان له تأثير سلبي على التعاون الاقليمي ، وهو توقيع مصر على اتفاقات كامب ديفيد وما تلاه من تعليق عضويتها في كل المنظمات والهيئات الاقليمية ونقل مقارها الى خارج مصر(٢) .

ومع ان انشاء سوق مشتركة يبقى هدفا رئيسيا (٣) ، ومع ان التركيز الحالي ينصب

---

(١) ان تباطوء انتاج النفط الخام في البلدان الاعضاء ردا على كساد الاوضاع الاقتصادية العالمية ، واتباع سياسات وطنية مدروسة وخاصة بالمحافظة على مستوى الانتاج و/أو بلوغ حدود الطاقة ، الى جانب ارتفاع قيمة الواردات ، قد اسهمت جميعها في خفض حجم فوائض الحسابات الجارية للبلدان المنتجة للنفط خفضا هائلا واثرت بالتالي على المبالغ المنفقة على سبيل المساعدة .

(٢) على سبيل المثال : انتقلت جامعة الدول العربية الى تونس ، وانتقل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية الى عمان ، وانتقلت منظمة العمل العربية ومركز التنمية الصناعية للدول العربية الى بغداد .

(٣) تألفت السوق العربية المشتركة في الاصل من اربعة بلدان اعضاء (الاردن والجمهورية العربية السورية والعراق ومصر) . وفي عام ١٩٧٧ اعلنت الجماهيرية العربية الليبية والسودان رسميا انضمامهما اليها . ولكن السودان لم يستكمل اجراءات التصديق . وفي عام ١٩٧٩ علقت عضوية مصر . وفي الوقت ذاته اعلنت السودان واليمن واليمن الديمقراطية وموريتانيا والصومال عن نيتها الاشتراك في السوق في موعد اقصاه نهاية عام ١٩٧٩ أو مطلع عام ١٩٨٠ .

على بناء نظام للتعريفات الخارجية المشتركة(١) ، فقد استمر الاهتمام يتحول الى التركيز على التدابير(٢) التي من شأنها استكمال الترتيبات الحالية للتجارة التفضيلية خلال عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ .

ومع ذلك فان التركيز الذى انصب على الانتاج والتمويل في الفترة التي اعقبت عام ١٩٧٣ مباشرة ، والذى تجلى بصورة رئيسية في انشاء مشروعات مشتركة واتحادات اقليمية للمنتجين واتحادات خدمية وفي انتشار مؤسسات التمويل الانمائي (٣) وتشكيل مؤسسات مساندة ونشرها وسن التشريعات الهادفة الى تشجيع استثمار رأس المال العربي داخل المنطقة ، كان اقل بروزا .

وفي فترة عامي ١٩٧٨-١٩٧٩ انشئت الشركة العربية للاستشارات الصناعية(٤) والشركة العربية العامة للاستثمار(٥) والشركة العربية لحفر الآبار وصيانتها(٦) .

---

(١) ان الجهود التي يبذلها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لبناء نظام للتعريفات الخارجية المشتركة قد واجهت عددا من الصعوبات . وابرز هذه الصعوبات هو عدم التجاوب والعمل من جانب البلدان الاعضاء ، وعدم تمكن الامانة العامة للمجلس من الحصول على الوثائق الاساسية ذات الصلة من القاهرة (مقره الاصلي) . وبنتيجة ذلك ، تأخر التنسيق بين القوانين والانظمة الجمركية - وكانت المرحلة الاولى قد حددت اصلا في فترة انتقالية تنتهي في حزيران / يونيو ١٩٨٠ - لغاية حزيران / يونيو ١٩٨٢ وقبل ان تبدأ المرحلة الثانية ، مرحلة توحيد جداول التعريفات واعتماد تعريفة خارجية مشتركة بصورة تدريجية .

(٢) ان ابرز هذه التدابير هو التوسع في الانتاج وتنسيق سياسات الاستثمار وتنمية الهيكليات الاساسية وتعبئة الموارد المالية وتنسيق الخطط والسياسات الانمائية . واعيرت اهمية خاصة للتكامل الصناعي والتخطيط الزراعي بهدف انشاء هيكليات انتاجية وتجارية جديدة وتنويع الهيكليات القائمة .

(٣) انظر : الاكوا ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة ، ١٩٧٠-١٩٧٨ (E/ECWA/80 ، نيسان / ابريل ١٩٧٩) ، ص ٢٢٩ .

(٤) انشئت هذه الشركة تحت اشراف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في حزيران / يونيو ١٩٧٦ . ولكنها لم تباشر عملياتها الا في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ حينما استوفيت شروط الاكتتاب بها . ويقع مقر هذه الشركة في بغداد ، ويبلغ رأسمالها ١٥٠ مليون دينار عراقي ، وهدفها هو العمل على انشاء الصناعات الميكانيكية والالكترونية والهندسية والتعدينية .

(٥) انشئت في آذار / مارس ١٩٧٩ في ابو ظبي برأس مال مقداره ٥٠ مليون دينار عربي (ان كل دينار عربي يوازى ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة) . وهي تعنى بصورة رئيسية بتعبئة رأس المال والادخارات العربية للاستثمار في مشاريع انمائية اما في شكل انشاء شركات فرعية اخرى للاستثمار الصناعي والزراعي والمالي والتجاري أو في شكل مشاركة بالاسهم .

(٦) انها أول شركة فرعية انشئت من قبل الشركة العربية للخدمات البترولية التابعة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول برأس مال قدره ١٠ ملايين دينار ليبي (٢٩ مليون دولار) . وقد بدأت اعمالها بأن طلبت ثلاثة ابراج للحفر موعد تسليمها منتصف عام ١٩٧٩ .

واذا كان من السابق لأوانه تقويم اداء المشروعات المشتركة الجديدة ، فان المعلومات والتقارير المتوفرة تبين ان مرحلة الانطلاقة بالنسبة الى مشاريع مشتركة اقدم عهدا نسبيا ، لا سيما تلك التي انشئت في حقل صناعة النقل البحري والخدمات المتصلة بها ، لم تكن ميسرة على العموم . وقد تعرض عدد من هذه المشاريع(١) لخسائر كبيرة خلال فترة قصيرة نسبيا من وجودها .

وبالنسبة الى المشروعات المشتركة في الحقلين الزراعي والصناعي ، فمع ان الاداء يبين ان اعمالا وابحاثا جدية قد تحققت ، فان الانتاج لم يبلغ بعد مرحلة التسويق . فاستمرار وجود مختنقات خطيرة ، تتعلق بين امور عديدة ، بالوضع القانوني لهذه الشركات في البلدان المضيفة ، وبازالة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تعترض انتاجها ، وبالتأخر في اصدار ميثاق مشترك يحكم سلوك هذه الشركات(٢) ، قد أثر كثيرا على سير عملها .

وتم برعاية كل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومركز التنمية الصناعية للدول العربية ، انشاء الاتحاد العربي للصناعات الجلدية (دمشق) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ . وفي ميدان خدمات الهيكلية الاساسية ، انشىء الاتحاد العربي للنقل البحري (العقبة) والاتحاد العربي للناقلين البريين (عمان) والاتحاد العربي للسكك الحديدية (حلب) في نيسان/ابريل ١٩٧٩ .

ان التقارير الصادرة عن اتحادات المنتجين الحالية تبين وجود بعض المشاكل الاساسية التي تواجهها هذه الاتحادات اثناء قيامها باعمالها ، بما في ذلك وضعها القانوني في البلدان المضيفة والاشتراك المحدود فيها من جانب الشركات الوطنية التابعة للهيئات الحكومية ، ومحدودية مواردها المالية بالنظر الى التباطؤ في دفع اموال الاكتتاب والى الصعوبات التي تواجهها في الاتصال بالهيئات الحكومية المشتركة الاخرى (٣) .

---

(١) بما في ذلك الشركة العربية لبناء واصلاح السفن والشركة العربية البحرية لنقل البترول وشركة الملاحة البحرية المتحدة .

(٢) لقد اعدت الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية مسودة " ميثاق مشترك" للمشروعات العربية المشتركة وستعرض على المجلس لاعتمادها في عام ١٩٨٠ . وعقدت ايضا عدة اجتماعات لرؤساء المشروعات العربية المشتركة في محاولة منها لتنسيق اعمالها وتحاشي الازدواجية وتبادل المعلومات . واثناء هذه الاجتماعات التي عقد آخرها في عمان في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ ، نوقشت التقارير السنوية عن المشروعات المشتركة .

(٣) دعت الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في نطاق الجهود التي تبذلها للعثور على حلول للمشاكل التي تصادفها اتحادات المنتجين الى عقد اجتماعات (عقد آخرها في عمان في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩) من اجل تنسيق اعمال اتحادات المنتجين ونشر المعلومات عنها . وانجزت ، بالاضافة الى ذلك ، المسودة النهائية للانظمة الاساسية للاتحادات وستعرض على المجلس لاقراره في عام ١٩٨٠ .

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بسبب انتقالها من القاهرة الى عمان (ابتداء من شهر آذار/مارس ١٩٧٩)، بما في ذلك الاضطراب الحاصل في تنفيذ برنامج عملها، وعجزها عن العثور على الوثائق الاساسية والمواد المرجعية الاولية، وخسارتها لبعض موظفيها من أصحاب الخبرة، فقد تمكنت من متابعة نشاطها في مجالات هامة كالتخطيط وتنسيق الخطط، وتقديم المساعدة الفنية بغية تنمية قاعدة احصائية سليمة، ومتابعة ابرام الاتفاقات المتعددة الاطراف وتنفيذها، وعقد اجتماعات اقليمية عديدة ومتابعة المسائل المعلقة.

ان تنمية الطاقات الانتاجية للبلدان الاعضاء وفق خطوط تكاملية، من شأنه أن يسلط الضوء على أهمية تنسيق خطط التنمية الوطنية ومواءمتها، وهي مهمة كان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد قرر انجازها في الاصل بحلول عام ١٩٨١. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، بوشر بمشروع مشترك على مرحلتين بين كل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وبرنامج الامم المتحدة للتنمية، لمساعدة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في مهمته تلك. وفي المرحلة الاولى التي سيتم انجازها في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠، سيركز المشروع على صياغة اطار عام لخطة انمائية عربية شاملة. وفي المرحلة الثانية المستمر استكمالها في ايلول/سبتمبر ١٩٨١، سيتم وضع نموذج مفصل للخطة للاعوام ١٩٨١-١٩٨٥، مع اسقاطات طويلة الاجل للعام ٢٠٠٠. وقد تمكنت الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أيضا من عقد اجتماع لخبراء التنمية حول استراتيجية للتنمية العربية لعقد الثمانينات في عمان، في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩. ونوقشت في ذلك الاجتماع قضايا التنمية، ومنها (أ) وضع استراتيجية للجهود الاقتصادية العربية المشتركة، وأولوياتها وبرامجها واجهزتها، (ب) القاء نظرة أولية على خطة التنمية العربية المشتركة للاعوام ١٩٨١-١٩٨٥.

وقد شكلت تنمية قاعدة احصائية سليمة، في اطار التخطيط ومستلزماته، أحد مشاغل الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والهيئات الاقليمية الاخرى. وقدم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لاول مرة منذ تأسيسه، مساعدة الى منظمة التحرير الفلسطينية ودولتي اليمن اثناء عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ بغية تعزيز القاعدة الاحصائية لديها، بما في ذلك عقد حلقات تدريب(١) لاعداد كادر مؤهل وانشاء اجهزة احصائية مناسبة.

وحظي تحديد المشاريع واعدادها بشكل منتظم وتقديم المساعدة الفنية في تحديد فرص الاستثمار واعداد دراسات الجدوى على المستوى القطري، باهتمام مستمر اثناء عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩،

---

(١) عقدت حلقة تدريب في مجال احصاءات التجارة في المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية (بغداد) خلال شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩، تحت رعاية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

خصوصا من قبل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. وهكذا، فقد جرى القيام بمسح لتحديد المشاريع والخطط العربية المشتركة المحتملة ولتحديد الجدوى الاقتصادية لشبكة المواصلات ولصناعة الجرارات الزراعية والادوات الصناعية، وذلك في اطار "مشروع تحديد واعداد المشاريع العربية المشتركة ودراسات الجدوى المتصلة بها" المشترك بين برنامج الامم المتحدة للتنمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

ان قضايا الامن الغذائي، وتنمية تكنولوجيا محلية، وتنمية موارد القوى البشرية، وتنسيق السياسات الضريبية والنقدية، وتنمية شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية، وتنمية الموارد الطبيعية، ظلت من بين أولويات جهود التعاون الاقليمي. وفي هذا الاطار، أنشىء المعهد العربي للنفط (١)، والمجلس القضائي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، أول مجلس من نوعه في المنطقة لتسوية الخلافات بين اعضائها (٢)، والمنظمة العربية للثروة المعدنية (الرباط). وكذلك انجز مسرد عربي بالمصطلحات الضريبية والنقدية من قبل الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وقدم الى اجتماع اقليمي حول السياسات الضريبية والنقدية عقد في الكويت في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩. وبالاضافة الى ذلك، قامت الامانة العامة للمجلس بعمل تحضيري كبير فيما يتعلق بانشاء مصرف عربي للاستيراد والتصدير، ووكالة عربية لتجارة السلع الزراعية والغذائية، وصندوق تعويض عن خسائر العائدات الجمركية، وشركة عربية - دولية للنقل البري، ومركز اقليمي لنقل التكنولوجيا وتكييفها، ومركز اقليمي للتوثيق، ولجنة لتسوية الخلافات الاقتصادية بين البلدان الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وانتهت الامانة العامة للمجلس أيضا من اعداد خريطتين اقليميتين لشبكات السكك الحديدية والطرق البرية التي ستنفذ في مهلة اقصاها عام ١٩٨٥.

وظل التعاون في الحقل المالي أحد الملامح البارزة للتعاون الاقليمي في السنوات الاخيرة. وتعددت فوائده ايضا منطقة اللجنة والعالم العربي وبلغت مناطق نامية اخرى.

---

(١) اتخذ قرار انشاء المعهد في بغداد من قبل مجلس منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول في شهر أيار/مايو ١٩٧٨.

(٢) تم التوقيع على البروتوكول الخاص بانشاء المجلس القضائي في شهر أيار/مايو ١٩٧٨ من قبل ثمانية بلدان اعضاء في منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط. وكان من المتوقع أن يباشر أعماله في مطلع عام ١٩٧٩.

وارتفعت التدفقات المالية من بلدان اللجنة الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط، من ٣ر١ مليار دولار في ١٩٧٣ الى ٢ر٤ مليار دولار في ١٩٧٤ و ٦ مليارات دولار في ١٩٧٥، وسجلت ارتفاعا متواضعا في السنتين التاليتين، ثم انخفضت بشكل حاد الى ٤ مليارات دولار في ١٩٧٨. وفي مجال المساعدة بشروط ميسرة، سارت الامور على نمط مشابه لنمط مجموع التدفقات المالية، فانخفضت من ٣ر٥ مليار دولار في ١٩٧٧ الى ٢ر٣ مليار دولار في ١٩٧٨ (انظر الجدول ٤٤).

ومن حيث نسبتها الى الناتج القومي الاجمالي فقد تجاوزت هذه التدفقات بشكل مستمر تقريبا نسبة الـ ٧ر٠ بالمائة المحددة دوليا كهدف لتدفقات المساعدة الرسمية من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية. وتراوحت تدفقات المساعدة بشروط ميسرة بين ٤ و ١١ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي في اربعة من بلدان اللجنة الخمسة الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط اثناء فترة ١٩٧٣-١٩٧٧، ووصلت في بعض الاحيان الى حوالي ١٦ بالمائة مثلما في حالة قطر. ولكن هذه النسبة انخفضت انخفاضا هائلا واصبحت تتراوح بين واحد و ٦ر٦ بالمائة في ١٩٧٨ (انظر الجدول ٤٤). ويبقى هذا الاداء مع ذلك أفضل كثيرا من أداء البلدان الاعضاء في لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢).

وقد ارتفعت نسبة العون المالي بشروط ميسرة الممنوحة من قبل بلدان اللجنة عن طريق الوكالات المتعددة الاطراف من ٩ بالمائة في ١٩٧٥ الى ١٧ بالمائة و ٣١ بالمائة في السنتين التاليتين، ولكنها انخفضت الى ٢٧ بالمائة في ١٩٧٨ (انظر الجدول ٤٥). وخلال الفترة ذاتها، ارتفعت حصة المساعدة بشروط ميسرة على اساس ثنائي الممنوحة الى بلدان نامية غير عربية (٣) من ٥ر٢٣ بالمائة الى ٣٢ بالمائة (انظر الجدول ٤٦). والبلدان الرئيسية التي استفادت من المساعدة بشروط ميسرة على اساس ثنائي ومتعدد الاطراف، داخل منطقة اللجنة، هي مصر، تليها الجمهورية العربية السورية والاردن، وبدرجة اقل اليمن.

---

(١) تجدر الاشارة الى أن المملكة العربية السعودية منفردة كانت مسؤولة عن حوالي ٤٥ بالمائة من مجموع تدفقات المعونة المالية بشروط ميسرة المقدمة من قبل بلدان اللجنة الخمسة الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط خلال فترة ١٩٧٣-١٩٧٨، وتأتي بعدها الكويت (٢٣ بالمائة) والامارات العربية المتحدة (٢٢ بالمائة). وتحتل هذه البلدان المراتب الثلاث العليا من الناحية المطلقة في قائمة البلدان المقدمة للمساعدة بشروط ميسرة.

(٢) شكّل صافي المساعدة الانمائية المقدمة من قبل بلدان لجنة المساعدة الانمائية الى البلدان النامية والوكالات المتعددة الاطراف بنسبة ٣٥ر٠ بالمائة فقط من مجموع ناتجها القومي الاجمالي في ١٩٧٨.

(٣) بالنظر لعدم وجود معلومات مفصلة عن اتجاه العون المالي المقدم من قبل بلدان اللجنة الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط، يمكن الافتراض بأن حصة المساعدة بشروط ميسرة الممنوحة من قبل هذه المجموعة الى بلدان غير عربية قد ارتفعت هي الاخرى بالنظر لواقع أن هذه البلدان هي التي قدمت اكثر من ٨٠ بالمائة من مجموع المساعدة بشروط ميسرة المقدمة من قبل منظمة البلدان المصدرة للنفط اثناء فترة ١٩٧٣-١٩٧٨.

الجدول ٤٤ - مجموع التدفقات الرسمية والمساعدات بشروط ميسرة المقدمة من بلدان اللجنة الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط الى البلدان النامية في فترة ١٩٧٣ - ١٩٧٨

(صافي الأموال المنفقة)

البلد المانح	المجموع (أ)						المساعدة بشروط ميسرة					
	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
	ألف - بملايين الدولارات الامريكية											
العراق	١ر١١	٢ر٤٤٠	٤ر٢٥٤	٧ر٢٥٤	٢ر١٣٥	٢ر٣١١	١ر١١	٩ر٤٢٢	٤ر٢١٨	٧ر٢٣١	٠ر٥٦	٢ر١٤٤
الكويت	٧ر٥٥٥	١ر١٨٦	٢ر١٧١١	٧ر١٨٧٤	٦ر١٨٦٣	٧ر١١٤٩	٢ر٣٤٥	٥ر٦٢١	٣ر٩٧٥	٣ر٦١٤	٠ر١٤٤٢	٣ر٨٥٥
قطر	٧ر٩٣	٩ر٢١٧	٧ر٣٦٦	٣ر٢٤٠	٩ر٢٦٥	٦ر١٣٣	٧ر٩٣	٢ر١٨٥	٩ر٣٣٨	٠ر١٩٥	٣ر١٩٤	٨ر١٠٠
المملكة العربية السعودية	٩ر٤٣٤	١ر١٦٢٢	٧ر٣٤٦٦	٣ر٢٨١٧	٧ر٢٧٠٩	٠ر١٧٤٥	٩ر٣٠٤	١ر١٠٢٩	٤ر١٩٩٧	١ر٣٤٠٧	٨ر٢٤٠٠	٦ر١٤٥٣
الامارات العربية المتحدة	٦ر٢٨٨	٤ر٧٤٩	٦ر١٣٠٦	٥ر١١٤٤	٢ر١٣٩٥	٤ر٧٦١	٦ر٢٨٨	٦ر٥١٠	١ر١٠٤٦	٢ر١٠٦٠	٤ر١٢٢٩	٥ر٦١٦
المجموع	٠ر١٣٨٤	٧ر٤٢١٥	٦ر٦٠٠٥	٥ر٦٣٣١	٦ر٦٣٦٩	٩ر٤٠٠٠	٥ر١٠٤٣	٣ر٢٧٦٩	١ر٤٥٧٦	٣ر٤٥٠٨	٥ر٥٣٢٢	٤ر٣١٧٠
مجموع الأوبك	٩ر١٧٤٥	٩ر٥٨٨٧	٠ر٨١٦٨	٦ر٨١٣٧	٦ر٧٥٩٠	٢ر٥٢٩٤	٨ر١٣٠٧	٦ر٣٤٤٥	٩ر٥٥١٥	٧ر٥٥٩٣	١ر٥٨٤٥	٧ر٣٧٠٠
	باء - كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي											
العراق	٠ر٢١	٤ر١٥	١ر٩٢	١ر٥٩	٠ر٧٠	٠ر٩٦	٠ر٢١	٣ر٩٨	١ر٦٥	١ر٤٤	٠ر٢٩	٠ر٦٦
الكويت	٩ر٢١	١٠ر٨٩	١٤ر٢٢	١٣ر٢٨	١٣ر٠٣	٦ر٠٩	٥ر٧٢	٥ر٧١	٨ر١١	٤ر٣٥	١٠ر٠٨	٤ر٥٣
قطر	١٥ر٦٢	١٠ر٩٠	١٦ر٩٠	٩ر٧٩	١٠ر٦٥	٤ر٩١	١٥ر٦٢	٩ر٢٦	١٥ر٦٢	٧ر٩٥	٧ر٨٣	٣ر٤٨
المملكة العربية السعودية	٤ر٤٣	٧ر٠٢	٦ر٦٧	٦ر٧٠	٤ر٨٦	٢ر٧٨	٤ر٠٤	٤ر٤٦	٥ر٤٠	٥ر٧٣	٤ر٣٠	٢ر٣١
الامارات العربية المتحدة	١٥ر٩٦	١١ر١٢	١٦ر٢٩	١١ر٨٩	١٢ر١١	٦ر٦٣	١٥ر٩٦	٧ر٥٧	١٤ر١٢	١١ر٠٢	١٠ر٦٧	٥ر٣٧

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، مجلة التعاون الانمائي ، ١٩٧٩ (باريس ، ١٩٧٩) .

(أ) مؤقت

الجدول ٤٥- صافي الاموال المنفقة في مجال المساعدة بشروط ميسرة من قبل بلدان اللجنة الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط، من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الاطراف في فترة ١٩٧٦-١٩٧٨

(بملايين الدولارات الامريكية)

	١٩٧٦			١٩٧٧			١٩٧٨ (أ)		
	المساعدة الثنائية	المساعدة المتعددة الاطراف	المجموع	المساعدة الثنائية	المساعدة المتعددة الاطراف	المجموع	المساعدة الثنائية	المساعدة المتعددة الاطراف	المجموع
العراق	١٨٧ر٣	٤٤ر١	٢٣١ر٧	٢٧ر٦	٢٨ر٤	٥٦ر٠	١٢٠ر٣	٢٣ر٩	١٤٤ر٢
الكويت	٣٧٦ر٢	٢٣٨ر١	٦١٤ر٣	٧٩٢ر٢	٦٤٩ر٨	١٤٤٢ر٠	٥٩٠ر١	٢٦٥ر٢	٨٥٥ر٣
قطر	١٤٣ر٩	٥١ر١	١٩٥ر٠	١٧٦ر٧	١٧ر٦	١٩٤ر٣	٤٨ر٠	٥٢ر٨	١٠٠ر٨
المملكة العربية السعودية	٢٠٦٥ر٠	٣٤٢ر١	٢٤٠٧ر١	١٦٨٧ر٨	٧١٣ر٠	٢٤٠٠ر٨	١٠٥١ر٤	٤٠٢ر٢	١٤٥٣ر٦
الامارات العربية المتحدة	٩٦٩ر٣	٩٠ر٩	١٠٦٠ر٢	٩٧٧ر٦	٢٥١ر٨	١٢٢٩ر٤	٥١٤ر٧	١٠١ر٨	٦١٦ر٥
المجموع	٣٧٤١ر٧	٧٦٦ر٦	٤٥٠٨ر٣	٣٦٦١ر٩	١٦٦٠ر٦ (ب)	٥٣٢٢ر٥	٢٣٢٤ر٥	٨٤٥ر٩	٣١٧٠ر٤

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مجلة التعاون الانمائي ١٩٧٩ (باريس ١٩٧٩).

(أ) مؤقت.

(ب) خصص من اصل هذا المبلغ ٢ر١ مليار دولار الى هيئة الخليج لتنمية مصر. وساهمت فيه كل من المملكة العربية السعودية والكويت بـ ٥ر٠ مليار دولار والامارات العربية المتحدة بـ ٢ر٠ مليار دولار.

الجدول ٤٦- تدفق الموارد من المؤسسات المتعددة الاطراف التابعة للبلدان العربية الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط[1] خلال فترة ١٩٧٥-١٩٧٨ (صافي الاموال المنفقة بملايين الدولارات الامريكية، والنسبة المئوية لمجموع المدفوعات الثنائية)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
مجموع المدفوعات الثنائية	٢١٥ر٢٢	٥٥٢ر٣٩	١٥٠٥ر١٣	١٤٧١ر٢٠
ومنها الى :				
البحرين	-	-	-	٧ر١٣
اليمن الديمقراطية	٠ر١٨	٦ر٧٠	٤ر٥٣	١٣ر٤٥
العراق	٠ر٨٠	٥ر٢٠	-	-
الاردن	-	٥ر٣٣	٦ر١٤	١٥ر٠٧
الكويت	٠ر٢٣	٠ر٣٠	-	-
لبنان	٠ر٢٣	٠ر٢٢	-	٧ر١٣
عمان	٢ر٢٠	١ر١٦	٦ر٥٠	٦ر٠٤
قطر	-	-	-	-
المملكة العربية السعودية	-	-	-	-
الجمهورية العربية السورية	١٠ر٧٣	٦ر٨٥	٦ر٦٠	٨ر٠٧
الامارات العربية المتحدة	-	١ر١٥	-	-
اليمن	١ر٥٥	١٢ر٥٩	١٠ر٥٦	٦ر٦٦
مجموع المدفوعات الى بلدان الاكوا	١٦ر٠٢	٣٩ر٥٠	٣٤ر٣٣	٦٣ر٥٥
النسبة المئوية من المجموع	(٧ر٤)	(٧ر٢)	(٢ر٣)	(٤ر٣)
للمقارنة :				
المدفوعات الى مصر	١٤ر١٠	٢٨٤ر٤٠	٩٨٥ر٨٧	٧٠٤ر٠٨
النسبة المئوية من المجموع	(٦ر٦)	(٥ر٥)	(٦٥ر٥)	(٤٧ر٨)
المدفوعات الى بقية الدول العربية (٨)	٦٣ر٨٤	١٠٨ر٠٥	٥٩ر٩١	١٠٦ر٥٢
النسبة المئوية من المجموع	(٢٩ر٤)	(١٩ر٦)	(٤ر٠)	(٧ر٢)
مجموع حصة البلدان الاعضاء في الجامعة العربية مجتمعة (٢٣)	(٤٣ر٤)	(٧٨ر٣)	(٧١ر٨)	(٥٩ر٣)

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مجلة التعاون الانمائي، ١٩٧٩ (باريس، ١٩٧٩).

(١) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا وهيئة الخليج لتنمية مصر والبنك الاسلامي للتنمية وصندوق المساعدة العربية الخاص بافريقيا والصندوق الخاص التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (ابتداء من عام ١٩٧٧) والحساب الخاص لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول الذي لم يعاد تكوينه بعد عام ١٩٧٦.

الجدول ٤٧- التدفق الرسمي للموارد المالية الى بلدان اللجنة من بلدان منظمة الاوبك على اساس ثنائي خلال فترة ١٩٧٥-١٩٧٨.

(صافي الاموال المنفقة بملايين الدولارات الامريكية ،والنسبة المئوية لمجموع المدفوعات الثنائية)

	المجموع				المساعدة بشروط ميسرة			
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
مجموع المدفوعات الثنائية :	٦٤٤٤ر٣٠	٦١٤٧ر١٢	٤٧٧٧ر٢٧	٣٥٤٤ر٢٦	٤٩٤٦ر٧٦	٤٥٣٣ر٧٩	٣٨٨٧ر٦٠	٢٥٢٤ر٢٦
وسنها الى :								
البحرين	٨٤ر٠٩	٢١٣ر٥١	١٠١ر٥٢	٤٤ر١٠	٢١ر٦٧	١٤٧ر٦٢	٣٤ر٥٢	٤٤ر١٠
اليمن الديمقراطية	٤٩ر١٤	١٣٥ر٠٩	٧٣ر١٥	٣٢ر٣٥	٣٤ر١٤	١٣٥ر٠٩	٦٣ر١٥	٢٧ر٣٥
العراق	٣٠ر٠١	١ر٢٠	-١ر٩٢	-٢ر٠٠	٣٠ر٠١	-	١ر٩٢-	-٢ر٠٠
الاردن	٢٥٦ر٩٢	٣٩٠ر٥٥	٣٣٢ر٢٣	٢٦٣ر١٢	٢٤٩ر٨٢	٣٦١ر٥٥	٣٢٥ر٦٠	٢٣٩ر١٠
الكويت	-	-	-	-	-	-	-	-
لبنان	١٣ر٤٠	٨ر١١	١٤ر٧٥	١٢٠ر٥٩	١ر٣١	٨ر١١	١٤ر٧٥	١٢٠ر٥٩
عمان	٢٠ر٠٣	٤٥ر٧٦	٥٨ر٤٠	٢٣ر٨٩	٢٠ر٠٣	٤٥ر٧٦	٥٠ر٤٥	١٦ر٦٩
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-
المملكة العربية السعودية	-	-	-	-	-	-	-	-
الجمهورية العربية السورية	٥٥٧ر٦٧	٤٥٨ر٧٣	٥٥٩ر٥٣	٣٣٨ر٩٩	٥٣٥ر٤٥	٤٤٨ر٦٧	٥٥٩ر٥٣	٣٣٨ر٩٩
الامارات العربية المتحدة	١١ر٣٠	١ر٢٢	٣٢ر٨٠	-	١٠ر٣٠	-	٣٢ر٨٠	-
اليمن	١٣٩ر٤٣	١٩٠ر٥٨	١٨٦ر٣٢	١٧٧ر٧٧	١٣٩ر٤٣	١٩٠ر٥٨	١٧٤ر٤٧	١٢٢ر٤٧
مجموع المدفوعات الى بلدان الاوكا	١٣٤٤ر٩٧	١٤٤٤ر٨٥	١٣٥٦ر٧٨	٩٩٨ر٢١	١٢٢٥ر١٤	١٣٢٧ر٣٨	١٢٥٣ر٣٥	٩٠٧ر٢٩
النسبة المئوية من المجموع	(٢٠ر٩)	(٢٣ر٥)	(٢٨ر٤)	(٢٨ر٢)	(٢٤ر٨)	(٢٩ر٥)	(٣٢ر٢)	(٣٥ر٩)
للمقارنة :								
المدفوعات الى مصر	٢٩٢٣ر٤٥	١٢٧٠ر٣٨	٩٤٩ر١٢	٥٧٥ر٥٨	٢٠٧٢ر٧٠	١٠٢٢ر٤٥	٨٨١ر٧٢	٥٠٨ر١٨
النسبة المئوية من المجموع	(٤٥ر٤)	(٢٠ر٧)	(١٩ر٩)	(١٦ر٢)	(٤١ر٩)	(٢٢ر٦)	(٢٤ر٧)	(٢٠ر١)
المدفوعات الى بقية الدول العربية(٨)	٦٠٠ر١٣	٦٦٤ر٦٥	٥٥٦ر٨٨	٣٧ر٨٥	٤٨٧ر٦٣	٤٣٩ر٩١	٤٩١ر٢٠	٣٠٢ر٠٥
النسبة المئوية من المجموع	(٩ر٣)	(١٠ر٨)	(١١ر٧)	(١٠ر٦)	(٩ر٨)	(٩ر٧)	(١٢ر٦)	(١٢ر٠)
مجموع حصة الدول العربية مجتمعة(٣٣)	(٧٥ر٦)	(٥٥ر٠)	(٦٠ر٠)	(٥٥ر٠)	(٧٦ر٥)	(٦١ر٨)	(٦٧ر٥)	(٦٨ر٠)

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ،مجلة التعاون الانمائي ١٩٧٩ (باريس، ١٩٧٩).

ان انتشار مؤسسات التمويل الانمائي ، وضخامة الموارد المالية التي وضعت تحت تصرفها وتضمين انظمتها الاساسية احكاما تمكنها من توسيع صلاحياتها ونطاق عملياتها لتشمل بلدانا نامية خارج المنطقة أدت الى ازدياد التعددية في مجال العون المالي والى شموله بلدانا نامية غير عربية . وفضلا عن ذلك ، فقد انشئت بعض المؤسسات بهدف محدد هو مساعدة البلدان النامية غير العربية (كالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا وصندوق المساعدة العربية الخاص بافريقيا) أو مساعدة البلدان النامية عموما (كالصندوق الخاص التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط) .

وقد تضاعف مجموع المساعدات المقدمة من قبل المؤسسات المالية المتعددة الاطراف التابعة للبلدان العربية الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط الى البلدان النامية ثلاث مرات تقريبا بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ وبلغ ١٫٥ مليار دولار ويقي ثابتا في عام ١٩٧٨ . واستفادت مصر من هذه المساعدات اكثر من غيرها بكثير ، فبلغ متوسط حصتها منها ٥٦ في المائة خلال فترة ١٩٧٦-١٩٧٨ ، في الوقت الذى تلقت بلدان اللجنة الاخرى اقل من ٤ في المائة خلال فترة ١٩٧٦-١٩٧٨ (انظر الجدول ٤٦) .

DATE DUE

009 / LIB

6 APR 1983

CALL NO. 338.956
E19sA 1980 c.1

AUTHOR U.N. ECWA

TITLE مسح للتطورات الاقتصادية الاجتماعية في منطقة اللجنة ١٩٨٠

338.956
E19sA
1980
c.1

UNESCWA LIBRARY
20001544

338.9(94)
E19eA
1980
c.1